الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- دارفور... صداع سوداني، بين خط الصدع الإثني وخط الصدع الجيوستراتيجي
- الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور
- حرب لبنان الثانية وتداعياتها العسكرية

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الستون - أيار 2007

أزمات العالم: هل من تحوّل؟

تزداد مشكلات الدنيا وتتواصل، وتحتدم خلافاتها وتطول، من بلاد البلقان إلى السودان، ومن العراق إلى أفغانستان، ومن فلسطين إلى لبنان... وتزداد بالمقابل محاولات الحل التي لا تبلغ الهدف في الغالب، خصوصاً حين تواجه بالدسائس والتحريض والتخريب، ورغبات التفرقة واللعب في الماء العكر.

ليس الصراع غريباً على الكون، لقد وجد بوجود الإنسان، ومنذ اليوم الأول لوجوده، لكنه كان بطيء الانتشار، قياساً على الحاضر، نظراً إلى المسافات التي كانت تفصل بين الجماعات البشرية، ونظراً إلى بدائية وسائل الاتصال التي كانت تربط في ما بينها.

ومع تقدم الإنسان وتطور علومه وزيادة أعداد ذريته، بدأت الأرض تضيق بساكنيها، واحتدم الصراع أكثر وأكثر في البر كما في البحر كما في الفضاء، إلى أن كان العصر الحديث، وكانت الحروب العالمية الكبرى التي عرفت البشرية بنتيجتها مؤسسات دولية تعنى بالشأن السلمي وتلقّي الشكاوى والاقتراحات وتسوية الخلافات في حدود الممكن البسيط. عصبة الأمم لم تتمكن من إنهاء ذيول الحرب العالمية الأولى، أو من إلغاء رواسبها، بحيث أدى ذلك الفشل إلى نشوب حرب ثانية أشد تخريباً وتدميراً. كما أن منظمة الأمم المتحدة، هي الأخرى، لم تستطع أن تفعل ذلك أيضاً، وحصلت الحرب الكونية الثانية وتلتها الأزمات الكبيرة المختلفة، من نشوء دولة إسرائيل إلى أزمة السويس إلى أزمة كوريا إلى أزمة كوبا إلى أزمة فيتنام... حتى إن شرعة حقوق الإنسان التي جاءت تتويجاً للمحاولات الإنسانية المذكورة لم تفد في التوصل إلى النتائج السلمية المطلوبة.

وجاءت نظرية العولمة في الزمن المعاصر لتزيد الأمور احتداماً، إذ وجدت القوى الصغيرة في العالم نفسها مهددة بالتهميش والإلغاء والزوال، في مقابل تسابق القوى الكبيرة على الاستئثار بأكبر قدر ممكن من السيطرة بالعنف المباشر مرة، والضغوطات الاقتصادية والسياسية مرات.

لكن، على الرغم من الكبوات العديدة التي تعرضت لها، فإن المؤسسات التوفيقية العالمية لم تفقد دورها الإيجابي، ولم تخسر قيمتها الحضارية. صحيح أن إنجازاتها تأتي ناقصة في الغالب، لكنها لا تغيب، ولو لم تكن تلك المؤسسات موجودة لازدادت الأوضاع سوءاً بالتأكيد. وفي المثل على ذلك ما يقوله المارة من المواطنين حين يفترضون أن شرطي السير لا يسهم في معالجة ازدحام السيارات على الإطلاق، لا بل إنه يزيد في تفاقمها وفقاً لزعمهم، أما حين يغيب فإن المارة هؤلاء يتيقنون من أن وجود الشرطي كان ضرورياً في تخفيف الأزمات وتدبير الأمور.

إن السؤال الذي لا يغيب عن البال هنا هو: هل نشأت المنظمات السياسية العالمية ضعيفة هزيلة، أم هل أصابها الضعف والهزال لاحقاً، أم هل إن حجم مشكلات العالم قد زاد في الطول وفي العرض بازدياد تخمة المتخمين وطمع الطامعين وظلم الظالمين، فأوصدت الأبواب وتعذرت الحلول؟

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الستون – أيار 2007

دارفور... صداع سوداني، بين خط الصدع الإتني وخط الصدع الجيوستراتيجي ..... د. أحمد علّو 5

الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور ..... د. كمال حمّاد 33

حرب لبنان الثانية وتداعياتها العسكرية ..... إحسان مرتضى 75

خلاصة : البحث عن إطار دولي قانوني للتدخل الإنساني ..... د. حسن رحموني 131

خلاصة : حرب العصابات (حالة حزب الله اللبناني) ..... روديارد قازان 132

الدفاع الوطني

دارفور ... صداع سوداني، بين خط الصدع الإثني وخط الصدع الجيوستراتيجي

د.أحمد عَلّو*

1- مقدمات جيوتاريخية

يرى البعض أن الصراع في دارفور، هو صراع بين عرب وأفارقة، ويرى البعض الآخر أنه صراع بين رعاة ومزارعين على الأرض والماء والكلأ، بينما يرى بعض المحللين أن الصراع هو تنافس سياسي داخلي على السلطة والثروة، بين تيارات وأحزاب وقوى مختلفة داخل النظام وخارجه. كما أن الكثير ممن يتابعون لعبة الأمم يدركون أن أزمة دارفور هي صراع استراتيجي دولي، يندرج ضمن لعبة الصراع على المصالح والموارد بين الدول الكبرى، والتنافس في ما بينها، وأخيراً يعتبر البعض ممن يؤيدون نظرية المؤامرة، أن الولايات المتحدة الأميركية هي المحرك الأساسي للأزمة، لتقسيم السودان، واستكمال بناء إمبراطوريتها، عبر تفتيت مكامن الخطر على أمنها القومي، والسيطرة على حوض النفط العالمي، الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين، عبر الشرق الأوسط وانتهاءً بأفريقيا، وحتى شواطئها الغربية المطلة على المحيط الأطلسي، وقطع الطريق على الصين ومنعها

* عميد متقاعد، دكتور في العلاقات الدولية.
أستاذ التاريخ العسكري في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان

من السيطرة على بترول السودان ودول أفريقية أخرى.
إن معرفة ما يجري في إقليم دارفور السوداني، ودراسة القضية من جوانبها المختلفة قد يقودنا إلى إدراك ماهية الأزمة الحالية، وذلك عبر تحليل مكوّنات تشكّلها تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومن ثَمَّ جيوبولتيكياً وجيوستراتيجياً.

أ - الموقع

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب جمهورية السودان، بين خطّي العرض 9 و20 شمال خط الاستواء، وخطّي الطول 16 و28 شرقي غرينتش. تحدّه ليبيا من جهة الشمال، وجمهورية تشاد من جهة الغرب، وجمهورية أفريقيا الوسطى من جهة الجنوب الغربي، أما من جهة الجنوب فتحدّه ولايتا بحر الغزال الغربية والشمالية السودانيتان، ومن جهة الشرق تحدّه ولاية كردفان والولاية الشمالية السودانيتان أيضاً، وذلك وفق تقسيم السودان العام 1994 إلى 26 ولاية، تضم عدداً من المحافظات والمحليات[1]. يمتد الإقليم من الشمال إلى الجنوب، إلى أكثر من 1000 كلم، ومن الشرق إلى الغرب بأكثر من 500 كلم في بعض المناطق، وهو بذلك يشبه مستطيلاً مساحته أكثر من 500 ألف كلم^2، أي 1/5 مساحة السودان (2,5 مليون كلم^2)، أو ما يزيد عن نصف مساحة مصر، وأكبر من مساحة العراق، ويقارب مساحة فرنسا.
إن أقرب نقطة من الإقليم تبعد عن العاصمة الخرطوم حوالى 600 كلم وأقصى نقطة تبعد أكثر من 1200 كلم.

ب - أقسام الإقليم وسكانه

قُسّم الإقليم العام 1994 بموجب المرسوم الدستوري العاشر، إلى ثلاث ولايات هي: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وغرب دارفور، وعاصمتها

(1) - محمد الأمين النحاس : أزمة دارفور، بداياتها وتطوراتها، المستقبل العربي، بيروت العدد 213 ، شباط 2005، ص 73 .

الجنينة، ثم جنوب دارفور وعاصمتها نيالا.

يقدر عدد سكان الإقليم حالياً بحوالى 7 ملايين نسمة، ينتمون إلى أكثر من 100 قبيلة، يتكلمون أكثر من 14 لغة، ويدينون جميعهم بالإسلام، وأغلبهم على المذهب المالكي. ويمكن تقسيم هذه القبائل إلى قبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول أفريقية.

وأهم قبائل دارفور هي:الفور، وهي أكبر القبائل في الإقليم، وتعتبر مع فروعها ثاني أكبر إثنية في السودان بعد العرب ويشكلون 10٪ من سكان السودان البالغ 35 مليون نسمة، وقد أعطوا اسمهم للإقليم فأصبح يعرف بديار الفور أو دارفور ويتمركزون في جبال مرّا[2]. وبعد الفور تأتي قبائل: الزغاوة - المساليت - البرتي - التاما - البرحق - الفلاتة - الميدون - التنجر - القِمَر - الداجو.

أما القبائل العربية فأهمها: الرزيقات - التعايشة - بنو فضل - الزيادية - المسيرية - الماهرية - بنو هلبة - المعاليا - المحاميد - الحوطية - الرطرية[3].

ونظراً إلى جغرافية الإقليم ومتاخمته لدول ثلاث[4] هي ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، وكون الحدود مع هذه الدول منبسطة ولا حواجز طبيعية فيها تمنع حركة تنقل الناس، تقيم قبائل مشتركة بين دارفور وهذه الدول. وقد أسهم الانتماء لقبيلة تنتشر في عدة دول، في التأثير بتكوين أزمة دارفور وتداعياتها اللاحقة.

ج - دارفور في التاريخ

يعتقد بعض المؤرخين أن الإقليم كان موطناً للعديد من القبائل الأفريقية، ومع مرور الزمن استقرت فيه مجموعات من الساميين، والحاميين، جاؤوا

(2) - سوسن أبو ظهر : **دارفور ...، أرض الصراع القديم**، جريدة النهار. 2004/10/21 ، ص 18

(3) - سناء حمد العوض : **الخريطة الديمغرافية لإقليم دارفور**، السياسة الدولية، دورية ، دار الأهرام، مصر، العدد 168، أبريل 2007، ص 202 .

(4) - جرى مؤخراً تعديل حدود الولاية الشمالية بحيث أصبحت دارفور الشمالية متاخمة لحدود مصر الجنوبية. (شؤون عربية، خريف 2006 ، عدد 127، ص 102)

من الشمال والشرق والغرب، بحثاً عن المراعي لقطعانهم، والمياه المتوافرة في جباله، ومنحدراتها الغربية. وبعيد فتح مصر منتصف القرن السابع الميلادي إندفع قسم من العرب المسلمين نحو الإقليم واستقر حوالى ربع مليون نسمة منهم هناك، وتصاهروا مع السكان الموجودين[5]، ولما كان هؤلاء الوافدون الجدد أصحاب عقيدة وحضارة، فقد أثّروا في ثقافة الإقليم، ودين الأغلبية التي كانت تتشكل من العرب والبربر المتهوِّدين .

إستمرت الهجرات المختلفة عبر طريق القوافل الممتد من بحيرة تشاد ونهر النيجر نحو الشمال حتى تونس وليبيا، ومن الشرق عبر الطريق الممتد نحو الإقليم من مصر، عبر أسيوط وهو ما يعرف بطريق الأربعين، التي تصل مصر بعاصمة دارفور القديمة كوبي. وأشهر القبائل العربية التي استقرت وانتشرت في الإقليم هي بنو هلال وبنو حسين، وذلك في القرن الحادي عشر والثاني عشر للميلاد[6].

د - التاريخ المُدَوّن

يبدأ التاريخ المدوّن لدارفور في القرن الرابع عشر الميلادي مع تأسيس سلطنة التنجور التي جاء أتباعها عن طريق «واداي» في تشاد وأزاحوا أسرة الداجو وكان أول ملك منهم أحمد الماكور الذي تزوج من ابنة آخر حاكم في أسرة الداجو، وقد أخضع السلطان الجديد زعماء كثير من القبائل لسلطانه، وجعل الإسلام دين المملكة، وقد عرف عهده بالرخاء والازدهار.

ولما خلفه ابنه البكر المعروف بالسلطان دالي، عمل على التقرب من عامة الناس الذين يحكمهم، ذلك أن أمه كانت تنتسب لقبيلة الفور. وقد قسَّم دالي مملكته إلى مقاطعات، ووضع قانوناً جزائياً عرف باسم كتاب دالي، وهو مستوحى من القرآن الكريم، وما يزال محفوظاً حتى اليوم. ويعتبر ابنه سليمان، الذي يطلق الفور عليه لقب صولون وتعني العربي أو الأحمر مؤسس

(5) - سناء حمد العوض : مرجع سابق، ص 204
(6) - المرجع السابق، ص 202

أسرة الكيرا الشهيرة، وكان محارباً عظيماً ومسلماً مخلصاً، وقد حكم من العام 1596 حتى العام 1637 م.

بعد سليمان جاء ابنه أحمد بكر (1682-1722) فجعل الإسلام دين الدولة الرسمي، وعمل على تنمية المملكة وازدهارها بتشجيع الهجرة إليها، خصوصاً من تشاد الحالية. وقد امتدت دولته شرقاً حتى تجاوزت نهر النيل إلى عطبرة. بعده دخلت المملكة في صراع على الوراثة بين عدة أبناء خلّفهم وراءه، مع أنه أوصاهم بأن يتداولوا الحكم دورياً، ولكن هذا لم يمنع من وقوع حروب أهلية بين أبنائه استمرت حتى العام 1786م. وهذا ما جعل دارفور تعيش حالة انحطاط وتدهور، وتصبح مطمعاً لجيرانها(7).

يعتبر السلطان محمد تراب أحد أبناء السلطان أحمد بكر أهم حاكم في هذه الفترة المضطربة من تاريخ دارفور، فقد قاد عدة حملات عسكرية ناجحة لم تتجاوز أم درمان ضد قبائل الفونج، ووقف عند نهر النيل.

بعده تولى السلطة شقيقه عبد الرحمن الملقب بالراشد أو العادل، والعام 1799 أرسل رسالة يهنىء فيها نابليون بونابرت عندما احتل مصر وقضى على المماليك، فرد عليه نابليون بطلب 2000 عبد أعمارهم فوق 16 سنة، وأن يكونوا أشداء وأقوياء، يرسلهم إليه مع القافلة القادمة. ويعتبر عبد الرحمن مؤسس عاصمته الملكية الجديدة الفاشر، وذلك بين العامين 1791-1792.

بعد عبد الرحمن جاء ابنه محمد الفاضل الذي خضع لتأثير بعض القبائل العربية التي كانت تعيش في البلاد وتتمتع بشبه استقلال ذاتي، كالبقارة والرزيقات.

عندما اندفع الجيش المصري العام 1821 داخل السودان في عهد محمد علي باشا حاكم مصر، تصدّى له جيش سلطان دارفور عند بارا فهُزم وفقد منطقة كردفان المجاورة نتيجة ذلك. وكان المصريون يخطّطون لغزو منطقة دارفور نفسها وسلطنتها، ولكن انشغالهم بتثبيت الأمن في منطقة حوض

(7) - Prunier, Gerard : **The Ambiguous Genocide**. Cornell university press,2005
- www.wikipedia.org/wiki/history-of-darfur

النيل منعهم من ذلك. والمصريون هم الذين أسسوا مدينة الخرطوم في ذلك الوقت والتي أصبحت عاصمة السودان في ما بعد(8).

توفي الفاضل العام 1838تاركاً أربعين ابناً، وقد عيّن ثالثهم محمد حسن ليكون خليفته، وكان هذا ورعاً تقياً في مظهره ولكنه كان جشعاً. والعام 1856 أصيب بالعمى، فتولّت أخته زمزم قيادة البلاد بحكم الأمر الواقع.

في مطلع العام 1856 باشر رجل أعمال من الخرطوم يدعى الزبير رحمه بنشر مراكز تجارية (Trading posts) على طول جنوب دارفور وعززها بحماية قوى مسلحة جيداً. وسريعاً ما أصبح هذا الرجل يملك دولة تحت سلطته، وقد عرفت هذه المنطقة باسم بحر الغزال وقد كانت مصدر تجارة دارفور مع الشمال الأفريقي ومصر بالعاج وبالعبيد عبر الطريق القديمة. ولكن الزبير حوّل هذه التجارة نحو الخرطوم والنيل، ومن ثم إلى مصر.

توفي السلطان حسن العام 1873، فدخل ابنه ابراهيم في صراع مع الزبير الذي أصبح حليفاً للمصريين، واتفق معهم على غزو دارفور. وقد نتج عن هذه الحرب تدمير مملكة دارفور، ومقتل ابراهيم في معركة خريف العام 1874. ولما حاول عمه حسب الله استعادة استقلال مملكته، قُبض عليه العام 1875 من قبل قوات الخديوي المصري إسماعيل باشا ونُقل إلى القاهرة مع عائلته، وهكذا أُخضعت دارفور للحكم المصري .

ولكن الدارفوريين لم يستكينوا للحكم المصري، وقاموا بعدة ثورات ضده كانت تقمع من قبل المصريين والإنكليز الذين بدأوا يسيطرون على مصر والسودان في ذلك الوقت(9). والمؤكد أن الشعب السوداني لم يسكت على احتلال بلاده.

مثّلَتْ ثورة المهدي (محمد أحمد)، أحد أهم تجليات المقاومة ضد الحكم البريطاني- المصري الإستعماري الذي حاربهم في العديد من المعارك وأعلن دولة المهدي التي كانت تضم القسم الأكبر من السودان الحالي

(8) - المرجع السابق، ص 202
(9) - المرجع السابق

ودارفور، والتي كان يعتمد على قبائلها في تأليف جيشه ودعم دولته. ولكن بعض قبائل الإقليم انقلب على خليفته في ما بعد، وساعد في إسقاط دولة المهدي العام 1898 بمساعدة المصريين والإنكليز. والعام 1899 عيّنت الحكومة السودانية (الأنكلو- مصرية) الجديدة السلطان علي دينار، الإبن الأكبر للسلطان محمد الفاضل، سلطاناً على دارفور، على أن يدفع 500 ليرة استرلينية ضريبة للحكومة. وفي عهد علي دينار عرفت دارفور حكماً ذاتياً قانونياً (De Jure) وفترة سلام استمرت حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تم اجتياحها من قبل الإنكليز وإلحاقها بالسودان الكبير، الذي بقي تحت سلطة الحكم الإنكليزي - المصري حتى تحقيق استقلال السودان العام 1956.

من الملاحظ أنه خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني للسودان، كانت طاقات البلاد ومواردها كافة، توجّه نحو الخرطوم ومقاطعات النيل الأزرق تاركة بقية أنحاء البلاد في حالة من التخلف النسبي، وهذا ما جعل سكان مناطق نهر النيل يطلقون على أنفسهم لقب أولاد البلد، تفاخراً بأهميتهم في البلاد، وتحقيراً للآخرين الذي يطلقون عليهم اسم أولاد الغرب أي الأفارقة ويسمونهم زرّقا (Zurga) أي السود. كما يمكن ملاحظة أن 56٪ من الاستثمارات كانت من حصة الخرطوم وكسالا وولايات الشمال، مقابل 17٪ لدارفور وكردفان معاً، وهكذا يمكن إدراك حجم التخلف والتفاوت في التنمية داخل أقاليم السودان لحظة نال استقلاله[10].

هـ - بعد الاستقلال

كان لأهالي دارفور دور بارز في تحقيق الاستقلال السوداني وإنجازه عبر دعمهم لحزب الأمة السوداني الذي اضطلع بدور مركزي في ذلك، وهو كان بقيادة الصادق المهدي حفيد المهدي المعروف بمقاومته للإنكليز والمصريين ومنذ ستينيات القرن العشرين بدأت أصوات الدارفوريين ترتفع مطالبة حزب الأمة في السلطة بتصحيح نظرته إلى دارفور ورفع الإهمال والتخلف

(10) - History of Darfur المرجع السابق.

عنها، وتدعوه لعدم التمييز بين أقاليم السودان المختلفة. ولما جاء النميري بانقلاب 1969 وتسلّم السلطة، تابع سياسة إهمال الإقليم، وعدم مساواته بغيره من مناطق السودان، كما ساهمت سياسته الخارجية في تعميق خط الصدع الإثني في بنية مجتمع دارفور. وبعد عودة المهدي من منفاه العام 1985 بعد إطاحة نظام النميري، عقد صفقة مع الرئيس الليبي، «لم يعتزم التزامها، وهي تسليم دارفور إلى ليبيا في حال منحه القذافي الدعم اللازم للنجاح في الانتخابات القادمة»[11].

العام 1989 انقلب الفريق عمر البشير على حكومة المهدي وأصبح رئيساً للجمهورية، ووريثاً لحزمة من المشاكل في أنحاء مختلفة من السودان: قضية الجنوب وحركتها الانفصالية بقيادة العقيد جون غارانغ، قضية دارفور المجاورة للجنوب، وقضية الشرق المتاخمة لأريتريا، وقد حاولت الحكومة السودانية حلّ هذه المشاكل المستعصية واحدة بعد الأخرى، ولكن ذلك يبدو حتى الآن صعباً، مع أنها توصلت إلى حلحلة الكثير منها، إلا أن الصراع الداخلي مع الأحزاب والقوى المعارضة، والتدخلات الخارجية التي لا يصب بعضها في مصلحة السودان كدولة موحدة، تحول دون إنهاء الأزمات التي تعصف بهذا البلد، وأهمها اليوم أزمة دارفور.

2-مكوّنات الأزمة

يعتبر البعض أن أحداث دارفور تعود إلى سبب رئيس هو إهمال الإقليم وسوء تنميته، بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من قبل السلطة الحاكمة، على مرّ الحقبات التاريخية التي تلت إلحاق الإقليم بالسودان العام 1916 تحت الحكم الإنكليزي-المصري، ثم في ظل حكومات الإستقلال بعيد العام 1956. إلا انه لا يمكن حصر أسباب الأزمة ومكوناتها ببعد واحد فقط، بل علينا النظر إليها والاقتراب منها عبر محورين يشكلان إطاراً للإحاطة بالعوامل التي أسست لانفجارها، وهذان المحوران هما: محور

(11) – Prunier المرجع السابق .

جيوبوليتيكي، ومحور جيوستراتيجي، قد يسهمان في تفسير ما حدث وما يحدث في السودان بشكل عام وفي دارفور بشكل خاص.

العوامل الجيوبوليتيكية Geopolitical Factors

يمكن اعتبار الخصائص المعقَّدة للبيئة الجغرافية لإقليم دارفور على أنها شكلت أول العوامل البنيوية في أزمته السياسية والاقتصادية والأمنية.

أ - طبيعة الأرض

يمكن تقسيم إقليم دارفور إلى ثلاث مناطق رئيسة بارزة هي: منطقة شمالية شبه صحراوية، منطقة السافانا في الوسط وجبال مرّا -Marra (التي ترتفع حوالى 3000 متراً)، ومنطقة السهول الطينية والسافانا الغنية في الجنوب.

ويشكل جبل مرّا، على الرغم من موقعه في وسط الإقليم تقريباً، طبيعة مختلفة قائمة بذاتها، حيث نجد فيه مناخ البحر المتوسط، مع ما يستتبع ذلك من إنتاج زراعي متوسطي كالبرتقال والليمون والتفاح، إلى جانب الخضراوات المتوسطية المتنوّعة[12]، ويشكل بيئة صالحة للسكن والإقامة الدائمة، نظراً إلى توافر الماء والأنهار لري المزروعات وتربية الحيوانات المختلفة

ب - القبائل وأعراقها

هذه البيئة الجغرافية المعقدة والمتنوعة، والمناخ المتقلب وغير المتجانس في مناطق الإقليم المتعددة، أثرّت في تركيبة سكانه ووسائلهم في المعاش والحياة الاقتصادية. من هنا نجد قبائل تعتمد في حياتها اقتصاداً ينسجم مع البيئة التي تعيش فيها، فمنها التي تعتمد على الرعي وما يستتبع ذلك من الترحال طلباً للماء والكلأ، ومنها التي تعتمد الزراعة وحياة الإستقرار. لذلك يمكن

(12) - سناء حمد العوض ، **الخريطة الديمغرافية لدارفور**، مرجع سابق - ص 203 .

تصنيف السكان وفق مجموعات رئيسة ثلاث، مع إمكان تداخلها في ما بينها في أحيان كثيرة:

- ب 1 ـ المجموعة ذات النمط الحياتي المستقر مثل: قبائل الفور، والمساليت والداجو والتنجور والمعاليا وبني فضل، وهي في أغلبها إما غير عربية أو متحدرة من أصول عربية (بنو فضل والتنجور).
- ب 2 ـ المجموعة ذات النمط الحياتي البدوي وشبه البدوي مثل: الزغاوة والميدوب والقريات والمسيرية. وهي من أصول عربية وغير عربية.
- ب 3 ـ المجموعة ذات النمط الحياتي المعتمد على الرعي، وغالبيتها ذات أصول عربية، وهذه المجموعة تتفرع إلى فرعين :

ب 3 .1 ـ رعاة الإبل (الإبالة) وتعتمد على رعي الإبل ومنها: الزيادية والعريقات والماهرية.

ب 3 .2 ـ رعاة الأبقار (البقارة) وتعتمد على رعي الأبقار وبيعها واستثمارها ومنها: الرزيقات والمسيرية والهبانه والتعايشة وبنو هلبة.

وتعتبر قبيلة الرزيقات أقوى قبائل دارفور وأغناها، بينما تعتبر قبائل الفور أكثرها عدداً، ويأتي بعدهما الزغاوة والمساليت والزيادية والتعايشة والمسيرية[13].

ج- وسائل المعاش والمناخ والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية داخل الإقليم

ذكرنا أن شعب دارفور يعتمد على وسيلتين لكسب المعاش هما الرعي والزراعة، وهاتان الوسيلتان تتأثران من دون شك بعاملين رئيسين أيضاً هما التربة والمناخ. ونظراً إلى اتساع الإقليم وتنوع طبيعته ومناخه، كان السكان منذ القدم وحتى اليوم يعتمدون على نمط من العلاقات التبادلية في حياتهم الاقتصادية والمعيشية مثل تبادل المزروعات بالحيوانات وبقية مستلزمات الحياة، حتى أن النقود بمعناها المادي الحسي، لا تكتسب أهمية

(13) – سناء حمد العوض، مرجع سابق، ص 204.

بقدر احتساب الثروة على أساس ملكية أرض زراعية، أو ملكية الحيوانات المختلفة من الإبل والأبقار والأغنام وغيرها، وترتفع قيمة الإنسان وثروته كلما ازداد عدد الماشية التي يملكها، ومن خلال ذلك تتشكل مكانته الاجتماعية، سواء داخل القبيلة الواحدة أو بين مجموعة القبائل، حتى أن مهر الزواج يقدر ويدفع بكذا عدد من الأبقار أو الأغنام أو الإبل الخ...

كذلك، ونظراً إلى البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية الشمالية، فقد عمدت قبائله التي تعتمد الرعي وسيلة للمعاش، إلى الترحال باتجاه الجنوب والمناطق الزراعية في مواسم الجفاف، واتفقت مع قبائل الوسط والجنوب الزراعية على نمط معين من خطوط للسير والانتقال عبر المناطق الزراعية للوصول إلى المراعي أو ينابيع المياه، ونظمت هذه العملية بشكل لا يؤذي المزروعات للقبائل الزراعية، ويسمح لقبائل الرعي بالانتقال وتأمين حياتها وحياة القطعان بالحصول على الماء والكلأ. وقد نشأ عن هذا النمط من المعاش علاقات اجتماعية واقتصادية كالتزاوج والمصاهرات بين القبائل المختلفة، وأسست لحياة اجتماعية مشتركة عمّقتها ثقافة دينية واحدة، ودين واحد تدين به جميع قبائل دارفور، وهو الإسلام، حتى أن إقليم دارفور يتميز بكثرة الخلاوي أو مراكز تدريس القرآن وتحفيظه. وقد شكّلت دارفور عبر تاريخها خزاناً بشرياً «إسلامياً مؤمناً» دعم ثورة المهدي في القرن التاسع عشر، ثم دعم حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي حفيد المهدي القديم في الانتخابات والحكومة، وكذلك صهره الدكتور حسن الترابي بعد انشقاقه عن حزب الأمة في ما بعد، ولعل هذا العامل الديني السياسي هو أحد المؤثرات البارزة في تكوين أزمة دارفور واستمرارها حتى الآن.

إذاً، يمكن اعتبار البيئة الجغرافية والمناخ في دارفور وانعكاسهما على حياة سكانه، أحد أهم مكونات أزمته السياسية، ذلك أن هناك علاقة جدلية [14] بين هطول الأمطار والنزاعات القبلية. ففي مجتمع يعتمد الرعي والزراعة

(14) - احمد آدم بوش : **جدلية العلاقات بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور** : ملف السلام (2)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا تشرين ثاني / كانون الأول 2003 ، ص 21 .

ويتشكل من قبائل تتمايز في ما بينها بانتماءاتها العرقية والإثنية، تتحول أزمة مناخه إلى صراع بين قبائله، بين من يملك قطعان الماشية، ومن يملك الأراضي الزراعية والماء، وهذا ما حدث بالفعل. فنتيجة لموجات الجفاف والتصحر المتعاقبة التي ضربت أنحاء واسعة من أفريقيا بشكل عام والسودان بشكل خاص، ظهرت اختلالات عميقة أثرت على البيئة المحلية في دارفور، ما اضطر الرعاة إلى الترحال بعيداً عن مناطقهم والمناطق الأخرى التي كانوا يرتادونها سابقاً، إلى مناطق جديدة بحثاً عن الكلأ والماء.

وهذا اضطرّهم إلى دخول مناطق القبائل الزراعية، ما أدى إلى وقوع احتكاكات تطورت إلى اشتباكات وعداوات ومعارك طاحنة، أزهق فيها الكثير من الأرواح، ولا سيّما منها تلك المعارك التي نشبت في نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانيناته (1979-1984)، كما نجم عن تردي الحالة الاقتصادية في الإقليم، ظهور فريق استسهل النهب تحت وطأة الحاجة وصعوبة المعاش، فعمد إلى قطع طرق الشاحنات التجارية ومركبات المسافرين العابرة أو القادمة إلى دارفور[15]. وقد تطورت هذه الأعمال إلى ظاهرة السطو والنهب المسلح التي شكلت صداعاً مستمراً للحكومة المركزية وحكومات الولايات، لم يتم القضاء عليه. واعتباراً من هذه الفترة بدأ ظهور ما يعرف بالجنجويد، كظاهرة قائمة بذاتها، في قلب المكونات الاقتصادية والسياسية لأزمة دارفور.

د - الجنجويد (Janjaweed)

شاع استعمال هذه الكلمة وترادفها في وسائل الإعلام المختلفة حتى طغى على قضية دارفور، وباتت إسم علم يشير إلى الأزمة وتداعياتها وكأنه عنوان لها، أو تعبير عن غموضها، غموض معنى الكلمة و مصادرها. فما هو معنى الكلمة وعلى ماذا تدل؟

الجنجويد، وتلفظ باللغة الدارفورية الدارجة الجنجويت، ليست إسماً

(15) - محمد الأمين عباس النحاس : **أزمة دارفور**، مرجع سابق، ص 75.

لقبيلة، بل هي تطلق على من يستخدمون روح الشرّ، أي الجنّ، لتحقيق أهدافهم، وينتقلون على ظهور الجياد والجمال، ولذلك يعتبر البعض أنهم: «جنٌّ على ظهر جواد»، وهذه الصفة تنطبق على اللصوص وقطّاع الطرق والخارجين على القانون [16].

ويرى البعض أنه اصطلاح يطلق على الجماعات المسلحة التي تتجوَّل في أنحاء دارفور على ظهور الخيل والجمال وتنتمي إلى القبائل العربية، وأيضاً إلى القبائل الأفريقية، وهي جماعة تمارس النهب والقتل، وليس لها تنظيم معروف أو قائد يقودها أو قبيلة تحتضنها [17]. ويعتبر أهالي دارفور، أن هذه التسمية أطلقت على الذين كانوا يقومون بالسلب والقتل والإعتداء على الآمنين، بمعنى «روح الشرّ الجوّالة» أي «جنٌّ جوَّاد» أي «الشيطان يمتطي جواداً» أو جملاً، ويرتكب فعل الشر بحق الناس، ويحمل أحياناً «جيم ثري» (G3) وهي بندقية ألمانية كانت رائجة في تلك المنطقة في ثمانينات القرن الماضي، ويقولون اليوم إنه يحمل كلاشنيكوفاً، وربما صيني الصنع.

من أين جاء الجنجويد ؟

يرى بعض الباحثين[18] أن الجنجويد هم بقايا «الفيلق الإسلامي» الذي أسسه الرئيس الليبي معمر القذافي في ثمانينات القرن العشرين كرأس حربة في الاستراتيجيا الليبية لنشر القومية العربية والإسلامية في أفريقيا، وكانت ليبيا تدعمه بالمال والسلاح، وكان يعتمد على بعض القبائل العربية في دارفور. وعندما تخلّت ليبيا عن فكرة القومية العربية لصالح فكرة الإتحاد الأفريقي، حلّت هذه الميليشيات، ولما عاد أفرادها إلى مناطقهم، خرج منهم بعض عصابات السلب والنهب التي عُرفت في ما بعد باسم الجنجويد.

(16) – سوسن ابو ظهر : دارفور ، أرض الصراع القديم، جريدة النهار، 2004/10/21، ص 18 .
(17) – محمد الأمين عباس النحاس : أزمة دارفور، المستقبل العربي، العدد 213 ، شباط 2005 ، ص 71 .
(18) – إ.د. إجلال رأفت : أزمة دارفور، شؤون عربية، الجامعة العربية، عدد 721 ، عام 2006 ص 106

وتصف شهرية Le Monde Diplomatique الجنجويد بأنهم «ميليشيات تنحدر من قبائل عربية، وليس لها ارتباط حركي سياسي أو وحدة تنظيمية، بل هم إما عصابات أو قوى مساعدة مرتبطة ببعض وحدات الجيش السوداني النظامي» (19).

هـ - موقف حكومة السودان من الجنجويد

ترفض الحكومة السودانية كل الاتهامات التي تربط بينها وبين الجنجويد، وتنفي أي علاقة لها بما ترتكبه هذه العصابات من أفعال وجرائم في دارفور وغيرها، بل تعتبرها عصابات للنهب والقتل، وخارجة على القانون، كما ترفض اعتبارها عربية فحسب، إنما تنتمي إلى مختلف قبائل دارفور من عرب وأفارقة، ولكن بعض الكتّاب في شأن دارفور، يرى(20) أن الحكومة السودانية، وبعد هجوم المتمردين على قاعدة عسكرية في مدينة الفاشر في 25/ 4/2003 عاصمة ولاية دارفور الشمالية ومقتل أكثر من 75 جنديا وطياراً، وأسر قائد القاعدة (برتبة لواء)، أصيب الجيش السوداني بضربة معنوية كبيرة، لذلك اعتمدت الحكومة استراتيجيا جديدة تقوم على ثلاثة عناصر هي: الإستخبارات العسكريه، سلاح الجو، الجنجويد، وذلك للرد على حرب العصابات التي يشنها المتمردون، والتي لم يتعوّد عليها الجيش النظامي، ولم يتدرب للرد على حرب مماثلة .

لذلك وُضع الجنجويد في قلب استراتيجيا الحكومة لاحتواء أعمال التمرّد ومحاربتها، وزوّدت الأسلحة والموارد العسكرية المناسبة من أجهزة اتصال ومدفعية ورشاشات حديثة. وبالفعل فقد حقق الجنجويد بسرعة تفوّقاً على المتمردين باستعمال وسائل الرد القاسية على عملهم وهجوماتهم، من قتل وتدمير قرى، وتهجير السكان المؤيدين للمتمردين، حتى أنهم اشتبكوا مرات

(19)- **Darfur, La Chronique d'un Genocide Ambigu**. Le Monde Diplomatique par: Gerard prunier, Mars 2007, page 16

(20)- Julie Flint and Alex de Waal: **Darfur: A short History of a Long War**, Zed books, London, March

عديدة مع المتمردين داخل حدود جمهورية تشاد المجاورة، كما اشتبكوا أحياناً مع الجيش التشادي الذي يعتقد أنه يدعم المتمردين، على خلفية دعم فرنسي موجود في تشاد ومعارض لحكومة السودان وسياساتها المحلية والخارجية.

و - سياسة المكان

قد تُعَرَّف الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك بأنها دراسة العلاقات القائمة بين حقائق المكان والعمليات السياسية[21].

إن التعقيد الذي يمثله إقليم دارفور في معطياته الجغرافية، من حيث المساحة ومجاورته لثلاث دول هي ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، وبُعده عن مركز السلطة في الخرطوم (1000كلم)، وقربه من مصر وجنوب السودان، وفي معطياته البشرية من حيث عدد السكان وانقسامهم الإثني بين عربي وأفريقي، وفي معطياته الاقتصادية المتمثلة بثروة حيوانية ضخمة من الأبقار والماشية، وسهول زراعية، تتأثر كلّها بالمناخ والمطر والتصحُّر، وثروة بترولية واعدة، يضاف إليها خام الحديد النقي بكميات كبيرة، مع ثروة كبيرة من مادة اليورانيوم، إلى ثروة بشرية فكرية دينية سياسية تعتبر خزاناً لأهم أحزاب السودان، «حزب الأمة»، و«حزب الإتحاد الديمقراطي». ويقابل كل ذلك إهمال يكاد يبلغ حد التهميش من قبل الحكومة المركزية عبر حقبات طويلة. كل ذلك أفرز شعوراً بالنقمة لدى أهل الإقليم، عززه لجوء بعض الحكومات والأهالي والأحزاب إلى التمييز بين أهل الإقليم[22]، والتعامل الفوقي معهم من خلال مقولة «أولاد البلد» أي عرب وادي النيل، و«أولاد الغرب» أي الأفارقة السود، وحرمانهم من مكتسبات السلطة، سواء كان ذلك في توزيع المناصب أو توزيع الثروة أو التنمية، مع أن الإقليم شكّل ولا يزال دعامة أساسية لأكبر أحزاب السودان، وأسهم في إيصالها إلى السلطة، بالقوة حيناً أو بالانتخابات حيناً آخر.

(21) - **الجغرافيا السياسية وعالمنا المعاصر** : ج1 ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت - عدد 282 ، حزيران 2002 .

(22) - يتزوج الدارفوري العربي الذكر من دارفورية غير عربية ولكن لا يسمح بالعكس (مقابلة مع سوداني).

و-١- الإدارة الأهلية

تعتبر آلية العمل السياسي- الاجتماعي التي عرفتها دارفور منذ القدم، والتي عُرفت لاحقاً بنظام الإدارة الأهلية، الراعي الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية، والإدارة التنظيمية الضابطة للاستقرار الاجتماعي، كونها ترعى الاتصالات لتنسيق هجرات القبائل التي تتأثر بعوامل المناخ والظروف الطبيعية، مع القبائل الأخرى التي يمكنها أن تقبل وفادتهم.

ولما ألغت حكومة الرئيس النميري هذا النظام العام 1971 واستبدلته بنظام الحكم الإقليمي (الذي شابته عيوب كثيرة عند التطبيق)، لم يستطع أن يحل محل النظام القديم، لا بل وسّع من الشرخ الاجتماعي بين قبائل دارفور. ذلك أن آلية انتخاب هذا النظام الإقليمي استنهضت المنافسة والنزاعات بين القبائل، وزاد من وتيرتها خصوصاً في ظلّ غياب النظام القديم، و لم تستطع مؤتمرات الصلح إيجاد آلية مستحدثة لاحتواء النزاعات، أو تحقيق أهدافها[23].

و-٢- الأحزاب

إن حركة الاستقطاب السياسي خلال فترة حكومة الصادق المهدي(1986-1989) بعد إطاحة النميري، والتي خاضها الحزبان الكبيران في السودان، حزب الأمة الذي يعتمد في عضويته على طائفة أنصار المهدي والذي تعدّ منطقة غرب السودان عموماً قاعدته الأساسية، و حزب الإتحاد الديمقراطي الذي يمثل طائفة الختميّة[24] بزعامة محمد عثمان الميرغني. و قد نشط كل حزب لجذب قبائل دارفور إلى جانبه، فحزب الأمة استقطب القبائل العربية، وحزب الإتحاد الديمقراطي استقطب القبائل الأفريقية، وهكذا أسهم هذان الحزبان الكبيران في تأجيج النعرات بين قبائل دارفور، وزيادة حدة التوترات المتصاعدة في الإقليم.

(23) - محمد الأمين عباس النحاس : مرجع سابق ، ص 79 ، 80 .

(24) - طريقة صوفية متفرعة من الشاذلية منتشرة في السودان (نسبة لأبي الحسن الشاذلي ، صوفي مغربي عاش في القرن الثالث عشر ، في تونس) .

و-٣- الصراع على السلطة ومُهاجمة الفاشر[25]

يعتبر الهجوم على القاعدة العسكرية الجوية الحكومية في مدينة الفاشر عاصمة إقليم دارفور الشمالية من قبل المتمردين، الشرارة التي أشعلت الأزمة بين الطرفين وذلك في 25 نيسان 2003 ، و بذلك خرج الصراع عن إطاره السابق واتخذ طابعاً شبه منظم خارج إطار سيطرة الحكومة المركزية، وأصبح تمرداً عليها، واتخذ من جبال مرّا قاعدة لإدارة النشاطات المسلحة ضد السلطة، و قامت كل من حركة تحرير السودان SLM بزعامة عبد الواحد نور، وحركة العدل والمساواة JEM بزعامة خليل ابراهيم، (الذي كان أحد معاوني الدكتور حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي الذي انشق عن الحزب الحاكم في السودان بقيادة الفريق عمر البشير). وقد اعتبرت الحكومة المركزية أن حزب الترابي يسهم في تأجيج أزمة دارفور. ولما حسم الرئيس عمر البشير الصراع على السلطة العام 1999 وأودع الترابي السجن، عمد أنصاره إلى تشكيل حركة ضد السلطة اتخذت من حركة العدل والمساواة ذراعاً عسكرية لها، وجعلت من دارفور قاعدة لخوض حربها ضد نظام السلطة الحاكمة. وهكذا نرى أن الإنشقاق الداخلي في النظام الحاكم، وانسلاخ الترابي وجماعته، في إطار الصراع على السلطة في المركز، أدّيا إلى تفاقم أزمة دارفور وانفجارها.

ويعتبر البعض أن بروز التمرّد في دارفور ما هو إلا الانعكاس المباشر للواقع السياسي العام في البلاد، وأن نشاطات هذا التمرد هي نوع من الرفض لهذا الواقع الذي لا يحقق الطموحات والمصالح، ويعتبر كذلك حركتي «تحرير السودان»، و«المساواة»، مرتبطتين بمخابرات أجنبية، ومن باب أولى المخابرات الإسرائيلية [26] .

(25) -Crisis - Darfur : مرجع سابق

(26) - محمد النحاس، مرجع سابق، ص 81. كما يرى الباحث في الشؤون الافريقية : سامي صبري عبد القوي: إن إسرائيل تلعب دوراً كبيراً في تقديم الدعم اللوجستي للمتمردين يتمثل بتدريبهم وتقديم السلاح لهم، كذلك في مدّ الجسور بين زعماء المتمردين وإسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة . (أنظر .. السياسة الدولية، العدد167، يناير 2007، ص 200 وما بعدها ..)

3 - دارفور في قلب الصراع الدولي

رأينا مدى التعقيد الذي يختزنه إقليم دارفور في تشابك العوامل التي شكلت أزمتة الجيوبوليتيكية، و قد أدى تفاعل هذه العوامل إلى الوصول بالأزمة إلى حدّ الانفجار، ثم أسهمت العوامل الخارجية، و تداخلها في تفعيل العوامل الأخرى، في تفجير الأزمة، لأن هذه العوامل الخارجية هي الأكثر خطورة، لارتباطها بأطماع القوى الكبرى، وجيوستراتيجيتها في بسط سيطرتها ونفوذها في العالم، وخصوصًا الولايات المتحدة، ورؤيتها الاستراتيجية لإدارة مصالحها الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط والعالم[27].

أ - رؤية الولايات المتحدة

لقد ظهر أن إقليم دارفور يتمتع بموقع جيوستراتيجي مميز، لأنه يقع على حدود أربع دول (مصر، ليبيا، تشاد، وأفريقيا الوسطى)، و يشكل منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي في تشاد وأفريقيا الوسطى، والنفوذ الأنكلوسكسوني، ونعرف أن القارة الأفريقية منقسمة عموماً بين هذين النفوذين منذ بداية فترة الاستعمار المنظّم في القرن التاسع عشر، وقد زادت حدة المنافسة بعد سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد و سعيها إلى طرد فرنسا من الدول الفرنكوفونية التقليدية في أفريقيا منذ تسعينات القرن العشرين، وخصوصاً من تشاد، لأنها تشارك دارفور في حقولها النفطية الجوفية (منطقة الحدود).

يضطلع اكتشاف البترول في الإقليم، نهاية القرن المنصرم بدور محوري في الاهتمام الدولي بما يحدث في السودان. ولقد دلت الأبحاث الألمانية والأميركية منذ سبعينات القرن الماضي أن الإقليم يختزن بترولاً عالي الجودة، و بكميات كبيرة، ولذلك فقد تم وضع السودان على الخريطة الجيوستراتيجية للولايات المتحدة المعلنة العام 2001 ، والتي تقوم على

(27) - زبغنيو بريجنيسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، المطبعة الأهلية، عمّان، الطبعة الأولى 1999 ، ص 12 .

الاستحواذ على بترول العالم ومنع الآخرين من الوصول إليه[28]. وهي ترى أن بترول أفريقيا سيشكل بديلاً مؤقتاً عن بترول الشرق الأوسط، إذ يمكن الوصول إليه بسهولة في حال نشوء أزمات كبرى.

كذلك فإن الولايات المتحدة ترمي إلى إعاقة النفوذ الآسيوي المتزايد في السودان في مجال النفط الصيني والماليزي والهندي.

كما تهدف الولايات المتحدة إلى حصار مصر من الجنوب، حيث أصبح إقليم دارفور على حدود مصر بعد التعديلات التي أجريت على حدود الولايات الشمالية السودانية (درب الأربعين، وهي الطريق القديمة بين مصر و دارفور)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ليبيا المتاخمة مباشرة لدارفور، خصوصاً وأن هناك قبائل مشتركة يمكن استخدامها إذا لزم الأمر.

اضطلعت وسائل الإعلام الأميركية والكثير من الجمعيات الأهلية، بدور بارز في تظهير أزمة دارفور وتصويرها في العالم على أنها إبادة جماعية Genocide تقوم بها قبائل عربية ضد قبائل أفريقية سوداء، واستغل ذلك في الانتخابات الرئاسية الأميركية لكسب أصوات السود فيها. واستغل الحزبان الجمهوري والديمقراطي العام 2004 تطوّر الأزمة لتحقيق مكاسب انتخابية، كما طالبت كتلة «السود» في الكونغرس، الرئيس بوش، بالعمل للضغط في مجلس الأمن بهدف استصدار قرار لتشكيل قوة متعددة الجنسية، لوقف ما اعتبروه «فظاعات تُرتكب ضد المدنيين الأفارقة». وبالفعل فقد أصدر مجلس الأمن حوالى نصف دزينة من القرارات لمعالجة أزمة دارفور، وذلك ما بين منتصف العام 2004 وحتى منتصف العام 2006[29].

ب - الصين

تعتبر الصين لاعباً جيوستراتيجياً رئيساً في جغرافيا السودان السياسية،

(28) - د.إجلال رأفت ، أزمة دارفور ، مرجع سابق ، ص 102 ، كذلك ، هانيء، رسلان ، السياسة الأميركية تجاه مستقبل السودان / السياسة الدولية ، مرجع سابق ، العدد 156 ، أبريل 2004 .

(29)- القرارات 1556، 1564، 1593، 1679، 1706 في أزمة دارفور، CD ، هدية السياسة الدولية، يناير 2006.

فالسودان هي شريكها الثاني في الأهمية على أرض القارة السمراء في العلاقات التجارية، وقد مثل التبادل التجاري بينهما 3 مليارات من الدولارات العام 2006 (30). وتشتري الصين 65٪ من بترول السودان، كما تعتبر المورّد الأول للأسلحة إلى النظام السوداني، وتؤمن له نوعاً من الغطاء السياسي و الدبلوماسي خصوصاً في مجلس الأمن الدولي.
وتستثمر الصين حقول النفط في جنوب دارفور، و تؤمن حمايتها بواسطة عناصر صينيين (حوالى 5 آلاف صيني بثياب مدنية)، كما أنها تساعد في بناء السدود والطرق والبنية التحتية في المنطقة. ولا يمكن الصين اليوم التخلّي عن مصالحها، ولا سيّما حاجتها إلى الطاقة والموارد التي يعتبر السودان أحد أهم مصادرها.

ج - فرنسا

تضطلع فرنسا بدور خفي في دعمها للرئيس التشادي إدريس دبي وتأمين الدعم اللوجستي للجيش التشادي في مطاردته للميليشيات الدارفورية والجنجويد على الحدود بين البلدين، وتحاول مقاومة النفوذ الأميركي ومراقبته في دول غرب أفريقيا والاستحواذ على موارد هذه الدول. كما تسعى للمحافظة على النظام التشادي والنظام القائم في أفريقيا الوسطى نظراً إلى وجودها التاريخي فيهما على المستويين الاقتصادي والثقافي، ثم لمعرفتها بتوافر البترول واليورانيوم في حقول مشتركة بين دارفور و تشاد وأفريقيا الوسطى.

د - مواقف الدول الأفريقية

• د.1 - مصر

أيدت مصر الحكومة السودانية منذ اندلاع الأزمة، كما أخذت على عاتقها قيادة الخط العربي في دعمها سياسياً و دبلوماسياً في المحافل الدولية،

(30) - Le Monde Diplomatique , Darfur مرجع سابق ، ص 17 .

وقدمت دعماً لوجستياً ومالياً لتخفيف حدة الكارثة المتصاعدة.
كذلك فقد أبدت استعدادها مؤخراً للمشاركة في قوات الأمم المتحدة بموجب القرار 1706 و تقديم 1000 جندي وضابط ضمن المكوّن العسكري لحزمة الدعم الثقيلة المقدمة من الأمم المتحدة لقوات حفظ السلام الأفريقية في دارفور، بل أكثر من ذلك في حال طُلب منها [31].

• د.2 – ليبيا

يبدو أن ليبيا تتجنب السياسات المضادة لمصالح الغرب في المنطقة عموماً ودارفور بوجه خاص، وهي تحاول المساعدة في حل النزاع بين الأفرقاء، بدعوتهم للاجتماع عندها، كما أنها تملك شبكة علاقات مع جميع الأطراف والميليشيات المحلية تعود إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي، خصوصاً الحركات العسكرية، حتى أن أصل الجنجويد كما سبقت الإشارة، يعود إلى الفيلق الإسلامي الذي أنشأته ليبيا وسلّحته من أفراد قبائل دارفور في ثمانينات القرن الماضي. و لكن مصالح ليبيا واستثماراتها في السودان ومع حكومته، تجعلها تعمل بوحي مصالحها وتحاول المساعدة في حلّ الأزمة[32].

• د.3 – تشاد

إضطلعت تشاد بدور مؤثر في أحداث دارفور والسودان منذ البدايات، وذلك نظراً إلى علاقات المصالح بين حكومتي البلدين من ناحية، وبين التشاد والقبائل الحدودية من ناحية أخرى، حتى أن الرئيس التشادي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة الدارفورية. و قد شكل هذا النسيج الاجتماعي الدارفوري التشادي، دوراً محورياً في أزمة دارفور وتأجيجها، وفي التأثير في علاقات البلدين. يضاف إليه تأثير فرنسا في القرار التشادي وفقاً لمصلحتها وعلاقتها بحكومة السودان، والصراع الدامي النازف في دارفور، واتهام كل طرف للآخر بمحاولة إسقاط نظام الحكم عنده. لكن تشاد تسعى اليوم إلى الإسهام في وضع حد للنزاع، لا سيّما انها تستقبل حوالى 200 ألف نازح من

(31) – قضية دارفور، جريدة الحياة، بيروت، الأحد 29 نيسان 2007،ص 5 .
(32) – د.إجلال رأفت ، أزمة دارفور، مرجع سابق، ص 106 .

دارفور في أراضيها، ولكن صراع القبائل الحدودية والذي يختزن تاريخاً من الحروب بينها حول الماء والكلأ، وضعفاً في الانتماء الوطني لصالح القبيلة، سيجر إلى مشاكل واشتباكات دائمة، على الرغم من تفاهم الحكومات، أو سعيها لإيقافه، مع الإشارة إلى ضعف هذه الحكومات وعدم مقدرتها على تعزيز الانتماء إلى الوطن لدى هذه القبائل التي قسّمتها حدود جغرافية مصطنعة لا تعني أمام العصبية القبلية شيئاً. ويحاول بعض الدول العربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، عقد مصالحة بين حكومتي تشاد والسودان، لحل المشاكل بينهما، وإعادة الأمور إلى طبيعتها، فهل تنجح ؟!..

خلاصة

صُوِّرت قضية دارفور في العالم على أنها صراع بين قبائل عربية و قبائل أفريقية، أو بين سلطة و نظام حكم مستبد يستخدم ميليشيات من القتلة (الجنجويد) للتطهير العرقي في الإقليم، والإبادة الجماعية بحق الأفارقة السود. إن هذه النظرة أو الصورة الإعلامية غير دقيقة وغير حقيقية، إنما تمّ توظيفها جيداً في صراع جيوستراتيجي دولي، تقوده الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وقد جرّ المجتمع الدولي والأمم المتحدة إليه .

وحقيقة الأمر أن اتفاق حكومة السودان الحالية (إتفاق نيفاشا) مع حركة التمرد «المزمنة» في جنوب السودان، حول تقاسم السلطة والثروة والحكم الذاتي، أعطى مناطق أخرى في السودان الفرصة لرفع صوتها، ومن ثم سلاحها، من أجل تحقيق مطالبها للمساواة بالمركز (الخرطوم ووادي النيل) في المجالات المختلفة، من سلطة وثروة وتنمية، وهنا التقت مطالب الأقاليم الطَّرَفِيَّة المهمشة اقتصادياً وسياسياً، مع المطامع الدولية، في منطقة ذات موارد غنية ظاهرة وكامنة، وخصوصاً منها البترول واليورانيوم، يضاف إليها الموقع المتميز للإقليم. كذلك ساعدت الحكومة المركزية بسياستها المرتبكة وتنافس أقطابها وصراعهم على السلطة،

وتحالفاتهم الداخلية والخارجية، لتحقيق مكاسب قد لا تصبّ في مصلحة الشعب السوداني ككل ولا في مصلحة السودان كدولة موحدة، بل في إذكاء نار الأزمة وخروجها من دائرة التحكّم الداخلي السوداني وتحوّلها إلى شأن داخلي في السياسة الأميركية والأوروبية والآسيوية والأفريقية. إلا أن هذا لا يغيّر حقيقة أن هناك أكثر من مليوني إنسان نزحوا من بيوتهم و مدنهم وقراهم، وأن هناك أكثر من400 ألف قتيل كما يقول أحدث تقارير الأمم المتحدة (33).

"A 21 september 2006 article by the official UN news service stated that UN officials estimate over 400.000 people have lost their lives and some 2 millions more have been driven from their homes"

(33)- www.un.org/apps/news/story.aps?

د.أحمد علّو

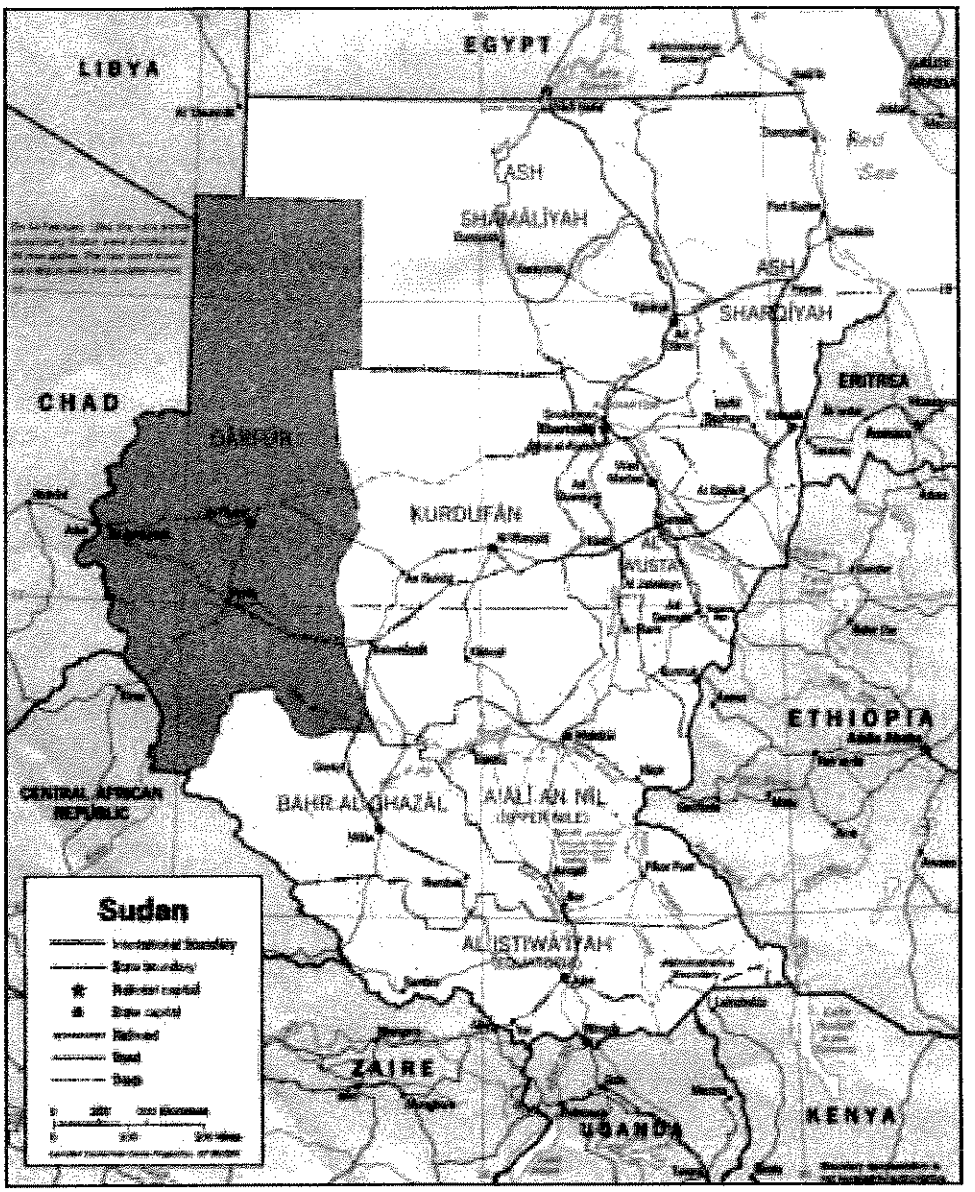

دارفور

توزع النفط والغاز

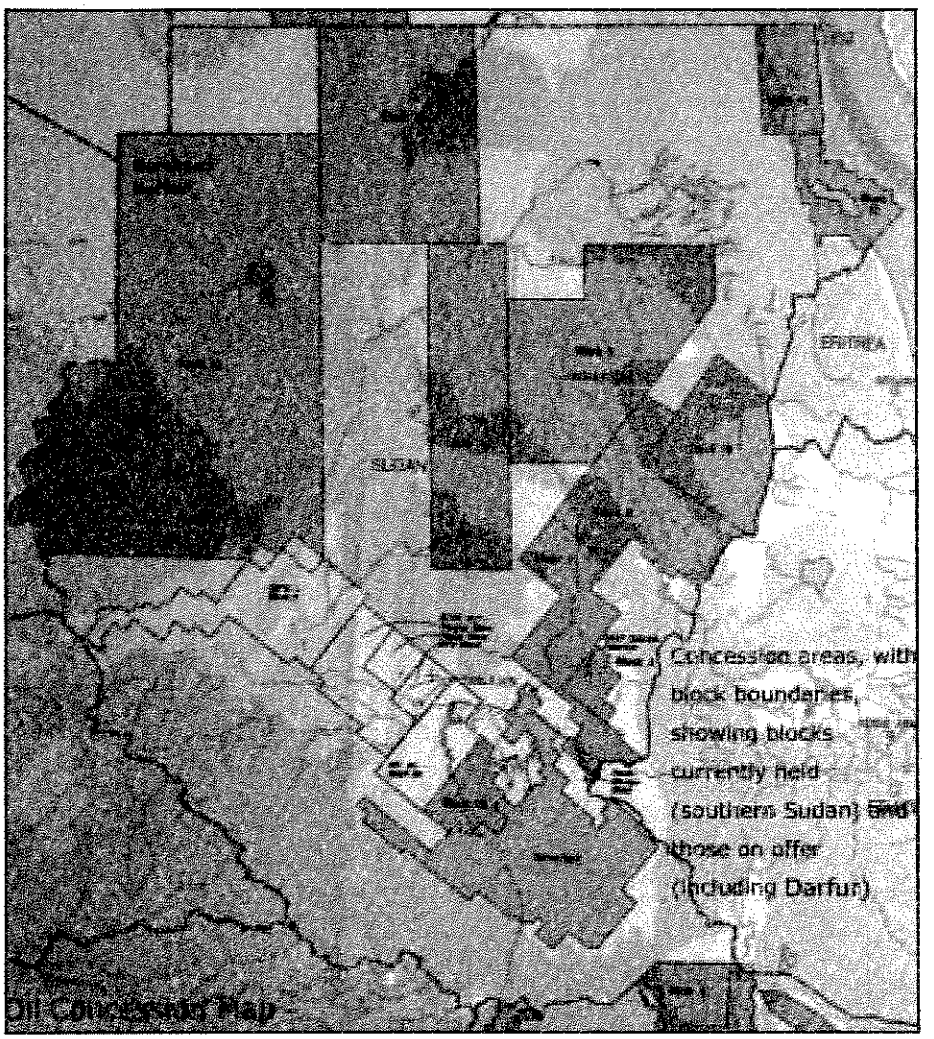

النفط في السودان

الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور

د. كمال حمّاد*

1- الأبعاد التاريخية والسياسية لأزمة دارفور وعلاقتها بأزمة جنوب السودان

يشكل السودان 8 ٪ من مساحة القارة الأفريقية أي 2,5 مليون كلم^2 ، وتمتد أراضيه من شرق القارة الأفريقية على البحر الأحمر حتى وسطها على الحدود التشادية[1]، كما يبلغ عدد سكانه حوالى 30 مليون نسمة. ويجاور السودان عدة دول هي مصر وليبيا من ناحية الشمال وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من ناحية الغرب، وزائير وأوغندا وكينيا من ناحية الجنوب، وأريتريا من ناحية الشرق، وهذا ما يجعله عرضة للتأثر السلبي والإيجابي من جيرانه وفقاً للتأثيرات الإقليمية والدولية.

أما إقليم دارفور فيقع في غرب السودان وتعادل مساحته حوالى 20٪ من مساحة السودان، أي أنه أكبر من مساحة العراق، وبمثل مساحة فرنسا. ويحدُّه شمالاً ليبيا، غرباً تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، جنوباً بحر العرب ومديرية بحر الغزال

* عميد كلية السياحة و الفنادق ، الجامعة اللبنانية
أستاذ مادة إدارة الأزمات في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان.

1 - صلاح الدين على الشامي، **السودان، دراسة جغرافية**، الإسكندرية 1972 ص. 21 22.

السودانية، وشرقاً إقليم كردفان[2].

ينقسم الإقليم إدارياً منذ العام 1994 إلى ثلاث ولايات:

الأولى هي ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وهي المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله.

الثانية هي ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وهي المدينة التجارية.

الثالثة هي ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة.

يبلغ عدد سكانه حوالى 6,7 مليون نسمة[3]، وتعيش فيه أكثر من 100 قبيلة من أشهرها الفور التي سمّيت بها المنطقة، وقبائل أخرى عديدة منها الرزيقات، وهي قبيلة عربية تنقسم إلى رزيقات بقارة، وتعيش في جنوب الإقليم منطقة الضعين، ورزيقات أبالة وأهلها من رعاة الإبل، وهذا هو الفرع الذي ينسب إليه الجنجويد. ومن القبائل أيضاً الزغاوة والتنجر والميدوب والزيادية والبرتى والمساليت والتامة والفلاتة والقمر والمعاليا والبني هلبة والتعايشة والسلامات، وهي تتواصل وتتزاوج[4].

تنقسم هذه القبائل إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: يضم القبائل الأفريقية وأهمها الفور والزغاوة والمساليت والبرتى والرحق والقلاتة.

القسم الثاني: يضم القبائل العربية وأهمها التعايشة والبني هلبة والرزيقات والمسيرية والمعاليا[5].

وقد مرّ إقليم دارفور بحقبات متعددة، راوحت بين قيام مملكة دارفور في العام 1445 وخضوعها للحكم المصري التركي العام 1874، ثم خضوعها لحكم الدولة المهدية بقيادة محمد أحمد المهدي العام 1885. وبعد وفاة

2 – د. زكي البحيري، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية، الأبعاد الإجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة، 2006 ، ص. 4 - 5

3 – مصطفى حوجلي، دارفور: البيئة والإنسان، الأهرام، 1 آب 2004.

4 – حامد ابراهيم حامد، هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان؟ دارفور الأزمة الإنسانية، ص. 2 ، انظر www.aljazeera.net/NR/exeres/ص.E73316E2

5 – كمال حمّاد، إدارة الأزمات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 75 ، تموز 6002 ، ص. 149– 150.

المهدي سيطر الخليفة عبد الله التعايشي، وهو من قبيلة التعايشة في جنوب غرب دارفور، على شؤون الدولة المهدية، وقد فشل في صدّ الهجوم الإنكليزي-المصري الذي كان يقوده الجنرال الإنكليزي كتشنر في موقعة (كررى)، فاحتلت الجيوش الإنكليزية-المصرية أم درمان عاصمة المهدي. وفي دارفور استرد علي دينار[6] ملك آبائه وحكم باستقلال تام عن حكومة السودان لمدة 28 عاماً، إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى ووقف السلطان علي دينار إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء، وهنا قرر الإنكليز وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على دارفور الذي أصبح خاضعاً خضوعاً فعلياً للحكم الثنائي كباقي أقاليم السودان وذلك في العام 1916 بعد القضاء على جيوش علي دينار ومقتله[7]. وبذلك دخل إقليم دارفور تحت الإدارة الثنائية حتى نهاية الحكم الثنائي واستقلال السودان العام 1956[8].

تعيد الأحداث الجارية في إقليم دارفور طرح الأزمة السياسية الشاملة في السودان. فللصراع فيه عنوان واحد لأحد أوجه الأزمة المترابطة. ولخطورة الوضع فيه وما قد يتمخض عنه من عواقب تمس أمن السودان بأكمله، فقد أظهرت القوى السياسية السودانية على اختلافها اهتماماً كبيراً بما يدور هناك.

فالهيئة العليا للتجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم القوى المعارضة للحكومة السودانية (شاركت فيها حركة تحرير السودان من دارفور)، وفي أثناء اجتماعها في أسمرا (14-22 تموز/يوليو 2004)، قررت إنهاء الحرب وإحداث التحول الديمقراطي، وخلق نظام لا مركزي ينقل السلطة من المركز إلى الولايات، بصورة تنتهي معها ظاهرة التهميش الذي يعدّ سبباً

6 – وهو علي دينار بن زكريا بن السلطان محمد فضل (السلطان التاسع لدارفور)، وهو الذي أصبح سلطاناً فعلياً على دارفور منذ 1898 وحتى 1916.

7 – محمد ابراهيم أبو سليم، في الشخصية السودانية، دار جامعة الخرطوم، 1979، ص. 44 - 63.

8 – د. زكي البحيري، مشكلة دارفور...، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

مباشراً يذكي نار الحرب. وخرج الاجتماع بعدة مطالب أهمها: احترام وقف اطلاق النار بين الحكومة وحركة تحرير السودان، وتصفية ميليشيات الجنجويد وتجريدها من السلاح فوراً وتقديم قادتها للمحاكمة، والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتحديد المسؤولين عنها وتقديمهم للمحاكمة، وإعادة تأهيل القرى وتعويض المتضررين.

ويرى المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي أن الحكومة تبنت خطة تنقل بموجبها الآلة العسكرية من الجنوب بعد توقيع اتفاق السلام إلى دارفور ومناطق الصراع الأخرى المناطق المهمشة في غرب السودان وشرقه. وطالب المؤتمر الشعبي بالحريات السياسية وإشراك القوى السياسية الأخرى في حل قضية دارفور وبالإصلاحات والتعويض للمتضررين.

أما حركة العدل والمساواة التي تعد من روافد المؤتمر الشعبي، فهي ضد التهميش وهيمنة مجموعات بعينها على السلطة والثروة في البلد، وتقف مع وحدة السودان، وتحرص على تناول الأزمة السياسية في السودان عامة من دون التركيز على خصوصية الوضع في دارفور باعتباره انعكاساً لحالة عامة. فالإتفاق على برنامج للإجماع الوطني يعيد بناء السودان على أسس جديدة تراعي تحقيق اللامركزية الواسعة، وتضمن الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمشاركة العادلة في السلطة المركزية.

ويجمل حزب الأمة المطلوب عمله لمواجهة الوضع في دارفور في عدة نقاط أبرزها دعوته إلى الاعتراف بالأخطاء السياسية التي أدّت إلى الخلل في التوازن التنموي وتسييس الجهاز الإداري الأهلي وتحويلهما إلى ذراع حزبية وأمنية، وكذلك التفريط في مسألة التسليح والتدريب ما أدى إلى الإنفلات الأمني وعدم التصدي للفساد. ويدعو حزب الأمة إلى التسليم بحقائق موضوعية مثل الحقوق المشروعة للمزارعين والرعاة مع ضرورة التزام الحياد وتوافر الكفاءة للإدارة المدنية والأهلية. هذا إلى جانب كيفية إزالة آثار ثقافة العنف ومشروع نزع السلاح وإعادة الإنضباط، ووضع خارطة

استثمارية تعالج الصراع على الموارد[9].

2- الأسباب والخلفيات التي أدت إلى النزاع في دارفور

على الرغم من أن انفجار الوضع بصورة واسعة في دارفور يعود إلى العام 2003 ، إلا أن الأضواء كانت مسلّطة عليه منذ ثلاثة عقود حيث شهد أوضاعاً مضطربة، ولم يعرف الإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب عدة ظواهر أمنية وسياسية وطبيعية (جفاف وتصحّر) أدت إلى ثلاث مجاعات كبيرة في الأعوام 1973 و1985 و1992.

كذلك أدّى الصراع التشادي - التشادي، والصراع الليبي - التشادي خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن المنصرم إلى انتشار السلاح والجماعات المسلحة في الإقليم، وبالتالي قاد إلى ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت في المنطقة، متزامنة مع الجفاف والتصحّر، وقد ذهب ضحيتها أكثر من 15 ألف نسمة.

كذلك استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان، نصفهم في دارفور وخصوصاً في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية والشرقية (علماً أن هناك أكثر من 50 قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد)، وأصبح العنصر التشادي، سواء من القبائل الأفريقية أو العربية، القاسم المشترك في التدهور الأمني في دارفور على مدى السنوات الماضية.

ولعبت حرب الجنوب وتطورات الأوضاع في أثيوبيا دوراً مهماً في تأجيج الوضع الأمني في دارفور. وقد استفادت القبائل المختلفة من توافر السلاح الذي يتم تهريبه إلى المنطقة، كما استفادت القبائل من السياسة التي انتهجتها الحكومة السودانية بتدريب الأفراد للدفاع الشعبي في مواجهة حرب الجنوب والتدرّب على السلاح بطريقة رسمية لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى.

9 - د. طارق الشيخ، القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور، أنظر www.aljazeera.net/NR/exeres/2E810D69.

وأدّت الهجرة بسبب الجفاف والبحث عن مراعٍ وأرض زراعية خصبة إلى الاحتكاك مع القبائل المحلية التي دخلت في صراعات محلية شملت القبائل العربية في ما بينها، كما حدث بين قبيلتي البني هلبة والمهرية العام 1984 والقبائل ذات الأصول الأفريقية بين دار القمر والفلاتة في العام 1987.

بيد أن هذه الصراعات القبلية تطوّرت إلى تحالف بعض القبائل العربية ضد قبيلة الفور ذات الأصول الأفريقية في مناطق جبل مرة ووادي صالح، بعد الإنفلات الأمني العام 1986.

أما في بداية الثمانينات فقد انتظمت هذه القبائل في ما يسمى التجمع العربي الذي أنشأه حاكم الإقليم أحمد ابراهيم دريج، وهو من الفور، ليشكل كياناً سياسياً سرياً هدفه السيطرة على جميع أراضي دارفور وطرد جميع القبائل غير العربية من المنطقة. ونتج عن هذ الكيان تنظيم سري آخر عرف بتنظيم قريش وهدفه تجميع القبائل العربية في دارفور وكردفان وفق برنامج لحكم السودان على مراحل، ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ العام 1956 (تاريخ الإستقلال). وفي مواجهة التجمع العربي المدعوم من السلطات الرسمية في الخرطوم إبان عهد حكومة الصادق المهدي، حاول الفور إحياء حركة سوني التي تأسست كمنظمة عسكرية سرية وكذراع لنهضة دارفور التي كانت تضم معظم مثقفي المنطقة في الخرطوم، لكن الفور فشلوا في إحياء هذا التنظيم بسبب التضييق القبائلي العربي والحكومي عليهم.

والواقع أن مشكلة دارفور ليست وليدة أحداث العام 2003 فحسب، إنما هي حصيلة نزاعات وتراكمات ورواسب ساهمت فيها الأوضاع السياسية والنخبة الحاكمة في السودان منذ الإستقلال. وبقيت هذه الأزمة مكتومة ولم تسلّط عليها الأضواء على الرغم من تحذير بعض المراقبين من أن هناك ناراً تحت الرماد قد تشتعل في أي لحظة، وبخاصة أن المنطقة لم تشهد وجود مشاريع تنموية ملحوظة باستثناء مشروع غرب السافانا ومشروع تنمية جبل

مرّة ومشروع أبحاث غزالة، بالإضافة إلى وجود نقص كبير في المدارس والمستشفيات. وقد ساهمت كل هذه العوامل في استفحال الأمر الذي تحوَّل من غبن محلي ونزوح داخلي إلى تمرد مسلح ضد الحكومة له أهداف سياسية وارتباطات خارجية، وقد ساعدت في ذلك سياسات الحكومة المركزية في الخرطوم التي بقيت تنظر إلى دارفور على أنها منطقة مرشحة للتمرد بعد ثورة داوود بولاد القيادي في الجبهة الإسلامية القومية، والذي انضمّ إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق (غارانغ)[10] في بداية التسعينات، بسبب موقف الجبهة من الصراع القبلي بين قبيلته الفور وبعض القبائل العربية، كما قاد مجموعة من مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان في تشرين الثاني 1991 بهدف السيطرة على منطقة جبل مرة لإعلان انضمام قبيلة الفور للتمرد، إلا أن الحكومة استطاعت القضاء على قواته بمساعدة القبائل العربية، وأُلقي القبض عليه وأُعدم لاحقاً رمياً بالرصاص.

وبعد مقتل داوود بولاد بدأت قبيلة الفور في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء كيان عسكري بدلاً من الميليشيات غير المنظمة، وأجرت اتصالات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، ومع قياداتها السياسية في الخارج وعلى رأسهم أحمد ابراهيم دريج حاكم إقليم دارفور ورئيس الحزب الفيدرالي. بيد أن الصراع لم يتطوَّر إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء قبيلة الفور بالتحالف مع الزغاوة بإحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة غرب دارفور في 19 تموز/يوليو 2002 ، حيث تم وللمرة الأولى إعلان الحركة المسلحة، وقاموا بتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور، وكانت أهداف الحركة الجديدة تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تهميش

10- توفي على أثر حادث تحطم الطائرة المروحية التي كانت تقله في أثناء عودته من العاصمة الأوغندية (كمبالا) إلى جنوب السودان في 31 تموز 2005.

المنطقة.

العام 2003 تحوَّلت دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية لمواجهة التحالف الجديد بقيادة جيش تحرير السودان، خصوصاً وأن الحكومة بدأت في التنبه إلى خطورة الادعاءات التي أخذت تنتشر من أن مسلحي الزغاوة يسعون لإقامة دولة الزغاوة الكبرى التي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر. وقد استفاد التجمع العربي من هذا الإدعاء في التقرب من الحكومة في الخرطوم والتنسيق معها لمواجهة التهديد الأمني، وتزامن ذلك مع انضمام أعداد كبيرة من الزغاوة إلى حركة تحرير السودان وإلى حركة العدالة والمساواة التي أسسها الدكتور خليل ابراهيم[11].

3- الأبعاد الخارجية لأزمة دارفور في ضوء اتفاق «أبوجا»

عقب النجاح الذي حققته جولة المفاوضات الخامسة في أبوجا، بدأ يلوح في الأفق بعض الأمل بقرب الوصول إلى حل سلمي لأزمة دارفور، ولا سيّما بعد توقيع الطرفين (الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون غارانغ والحكومة السودانية) إعلان مبادئ في 5 تموز/يوليو 2005 ،أشير فيه إلى أن الجولة السادسة ستناقش قضايا مهمة تتعلق بنسب توزيع السلطة والثروة، فضلاً عن الترتيبات الأمنية، وعملية التنمية في إقليم دارفور. وهذه القضايا استغرقت من الحكومة وقتاً طويلاً كي تصل إلى تسوية بشأنها مع حركة غارانغ، لكن يلاحظ أن الوضع كان أكثر تعقيداً في حالة دارفور، لأن المشكلة لم تقتصر على النسبة التي ستتخلّى عنها الحكومة لهؤلاء، بل تعدّت ذلك إلى نسبة توزيع هذه العوائد بين القوى. فقد تردد أن الحكومة ستعطي القوى المناوئة للحكومة (القبائل غير العربية) نسبة تراوح ما بين 3 و4 ٪ من عائدات الإقليم، في حين طالبت القوى المناوئة بنسبة 40 ٪ منها. وفي ما يتعلق بعملية تقسيم هذه النسبة، فإن حركة تحرير السودان تعتبر نفسها الحركة الكبرى

11 - حامد ابراهيم حامد، هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان؟ مرجع سبق ذكره ص. 3-4 .

في إقليم دارفور، وتعلن أن الحكومة وافقت على منحها 80 ٪ من ثروة إقليم دارفور وسلطته مقابل 20 ٪ لحركة العدل والمساواة[12].

وقبيل انعقاد الجولة السادسة من مفاوضات أبوجا وصل الصراع بين رئيس حركة تحرير السودان (عبد الواحد نور) وأمينها العام (مني أركوى) إلى نقطة اللاعودة، وحصل الإنقسام بين الفريقين على أسس قبلية، حيث ينتمي عبد الواحد نور إلى قبيلة الفور بينما ينتمي مني أركوى إلى الزغاوة، ويستعمل كل منهما آلية الإنتماء القبلي في حشد الموالين والأتباع، علماً أن كل المحاولات الأوروبية والأميركية والدولية (الأمم المتحدة) فشلت في رأب الصدع في الحركة التي انقسمت إلى نصفين، وتوسط جون غارانغ بين القوى المناوئة للحكومة والحكومة السودانية في أبوجا، الأمر الذي فسّرته أوساط الحكومة بـ «أن الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون غارانغ تساند متمردي دارفور بالعتاد والنصائح والمستشارين بهدف إرباك الخرطوم ودفعها إلى التنازل أكثر، وتقديم مكاسب جديدة لمتمردي الجنوب للوصول إلى اتفاق سلام نهائي سريع كي تتفرّغ لتمرد غرب السودان (إقليم دارفور)، وقد ثبت وجود معدات وأسلحة وعربات من دول معادية منها اسرائيل تركها المتمردون في المعارك التي دارت بين القوات الحكومية والمتمردين»[13].

أ- الأدوار الخارجية في أزمة دارفور

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية

بدأت الولايات المتحدة الإهتمام بالملف السوداني بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 في إطار استراتيجية جديدة تسعى إلى الإحتواء بآليات الترهيب والترغيب. وتبلورت هذه التوجهات الأميركية في تدشين مشروع سلام سوداني مؤسس

12- سلمى التيجاني، بعد تأجيل مفاوضات أبوجا: عبد الواحد في مصيدة حركة التحرير، جريدة الرأي العام السودانية، 27 آب 2005.

13 - محمد جمال غرفة، دارفور ... قاطرة التدخل الأجنبي في السودان، WWW.Islamonline.net، ص. 3.

وقائم على فكرة محورية هي دولة واحدة ولكن بنظامين، وأثمرت في نهاية المطاف إتفاقية السلام السوداني التي وقعت في كينيا في كانون الثاني/يناير 2005.

وعلى الرغم من التنازلات الهامة التي قدّمتها الحكومة للجنوبيين في الاتفاقية، إلا أن ذلك لم يغيِّر في السياسة الأميركية تجاه الحكومة السودانية، فتمّ استخدام ملف دارفور كورقة ضغط على الحكومة في مفاوضات نيفاشا، وذلك من أجل نصرة الجنوبيين في ترسيم الحدود في منطقة «أبي»، وهي من الملفات العالقة بين الشمال والجنوب.

وقد مارست قوى اليمين في الجمعيات الأميركية غير الحكومية وفي الكونغرس الأميركي أدواراً هامة لإيجاد الأدوات والذرائع للإدارة الأميركية كي تمارس بدورها ضغوطاً على الحكومة السودانية. ونتيجة لذلك أمكن رصد «قانون سلام السودان» الذي أصدره الكونغرس الأميركي العام 2003، متوعداً بفرض عقوبات في حال عدم الامتثال لما أسماه القانون « متطلبات السلام».

وبين العامين 2003 و2004، ونتيجة لتصاعد أعمال العنف في دارفور، أصدر مجلس الأمن الدولي تسعة قرارات دولية خاصة بأزمة دارفور، والآليات المطلوبة لدعم مسار تطبيق اتفاقيات السلام الموقعة في نيفاشا، إلى جانب آليات الضغط والتلويح بالعقوبات ثم محاكمة المتهمين بالإبادة الجماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

استمر النهج الأميركي التصعيدي في سياق تصاعد أزمة دارفور، فتم إنشاء لجنة خاصة للسودان داخل الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر 2005، لإقرار مشروع قانون لمحاسبة السودان، واقترح المشروع ما يلي:

1- تدخلاً جوياً مباشراً من حلف الناتو في دارفور.

2- حرمان السودان من آليات استفادة موازنته العامة من عوائد البترول.

3- إستثناء المناطق المهمشة في السودان، وعلى رأسها الجنوب من توقيع العقوبات المقترحة.

4- تعيين مبعوث خاص في السودان لحين عقد استفتاء مهمته تقرير المصير في جنوب السودان[14].

ومع نهاية العام 2005 تم افتتاح ثلاث قنصليات أميركية في جنوب السودان، بالتزامن مع إعداد مشروع محاسبة السودان، وهي من مؤشرات الضغط الذي تمارسه الإدارة الأميركية على الحكومة السودانية، ومن بين أغراضها مراقبة مؤشرات إنتاج البترول السوداني والفرص الإستثمارية الواعدة في المجالات كافة في السودان.

أما منهج الترغيب فاقتصر على عقد مؤتمر المانحين في نيسان/أبريل 2005 وتقديم وعود من الدول الثماني الصناعية بدفع 4,5 مليار دولار لتمويل مشروع السلام على الصعيد التنموي، إلا أنه حتى الآن لم يتم وضع برنامج محدد للوفاء بالإلتزامات المالية[15].

وفي اتجاه آخر يصب في منهج الترغيب، شجعت الإدارة الأميركية المفاوضات التي تولاها الإتحاد الأفريقي في العاصمة النيجيرية (أبوجا)، وأوصت المناوئين للحكومة السودانية بدخول هذه المفاوضات، ورفضت الحكومة الأميركية طلب الكونغرس بفرض منطقة حظر للطيران في دارفور شبيه لما حصل في العراق. وقد وصف الوزير السوداني نجيب الخير عبد الوهاب الموقف الأميركي الجديد بأنه مؤشر جديد وتحوّل إيجابي من جانب الإدارة الأميركية تجاه السودان[16].

ثانياً: بريطانيا

استعمرت بريطانيا السودان وكانت الدولة الثانية إلى جانب مصر في الحكم الثنائي فيه لغاية العام 1956.

14 - انظر جريدة الشرق الأوسط الصادرة من لندن، العدد 9867 ، كانون الأول 2005.

15 - د. أماني الطويل، **الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، كانون الأول 2006 ، ص. 212 - 213 .

16 - انظر د. زكي البحيري، **مشكلة دارفور** ... مرجع سبق ذكره، ص. 230 - 132 .

ونظراً إلى كون بريطانيا تسير خلف السياسة الأميركية (وخصوصاً في أيام توني بلير)، ولأنها تطمع كما تطمع الولايات المتحدة في الحصول على نصيبها من الثروة البترولية السودانية المنتظرة، فقد جاء ردّ الفعل البريطاني شبيهاً بالردّ الأميركي تجاه أزمة دارفور، وقال الوزير البريطاني للتنمية الدولية (هلاري بن) «إن ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم» مبرراً بذلك اشتراك بريطانيا إلى جانب أميركا بغزو قسم من السودان واحتلاله كما حصل في أفغانستان والعراق. وقد اعترفت جريدة الغارديان البريطانية بحقيقة الأهداف البريطانية حين أكدت «أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسة في أي غزو عسكري للسودان، وأن توني بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية في كل مرة يشن فيها حرباً»[17].

هذا مع العلم أن بريطانيا وأستراليا كانتا أعلنتا مراراً خلال العامين 2003 و2004 استعدادهما لإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور لضمان وصول المساعدات الإنسانية للنازحين من الإقليم إلى تشاد وجنوب دارفور. وجاء هذا الإعلان متزامناً مع رغبة الولايات المتحدة آنذاك بإرسال قوات أميركية إلى دارفور، إلا أن ذلك جوبه بالرفض من قبل الحكومة السودانية والجامعة العربية ومصر التي اعتبرت أن أي تدخل في دارفور والسودان هو بمثابة تدخل في شؤون مصر ذاتها لأن البلدين يمثلان عمقاً استراتيجياً وبشرياً لبعضهما[18].

ثالثاً: فرنسا

دعت فرنسا على لسان وزير خارجيتها السابق ميشال بارنييه إلى تسوية النزاع في دارفور عن طريق الإتحاد الأفريقي وعبر تشجيع التحاور بين جميع الأطراف المرتبطة بالنزاع، ودعت إلى حل النزاع من دون تدخل قوى خارجية، أي باستبعاد الدور الأميركي الذي ينافس ويزاحم المصالح الفرنسية في هذه المنطقة وخصوصاً في تشاد (البلد الذي كان محتلاً من قبل

17 - المرجع السابق، ص. 245 - 642 .
18 - جريدة الأهرام، 3 آب 2004.

فرنسا بالسابق وما زالت قوات فرنسية مرابطة على أراضيه لغاية اليوم).
وقد حدّد وزير الخارجية الفرنسية موقف بلاده من أزمة دارفور على الشكل الآتي:
1- أن تتم تسوية مشكلة دارفور عن طريق الإتحاد الأفريقي مع تشجيع جميع الأطراف المتنازعة على التحاور.
2- ضرورة احترام التعهدات التي تمّ التوافق عليها، ولذلك على الحكومة اتخاذ إجراءات لنزع سلاح الجنجويد، وتقديم المتهمين بأعمال عنف إلى المحاكمة، واحترام وقف إطلاق النار من قبل الحركات المناوئة للحكومة، والدخول في مفاوضات التسوية السلمية.
3- تشجيع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (يان برونك) لاستكمال محادثاته وتقريب وجهات النظر بين الأفرقاء.
4- يتعيَّن على الإتحاد الأفريقي والمجموعة الدولية إقامة جهاز مراقبة ملائم من أجل السهر على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، ما يتطلَّب زيادة عدد القوات وتعزيزها للإضطلاع بدورها في حفظ السلام في إقليم دارفور[19].

رابعاً: الصين

ينطلق دور الصين في أزمة دارفور من منطق الحفاظ على مصالح الصين في السودان (حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك). لذلك كانت الصين مع تسوية أزمة دارفور عن طريق الإتحاد الأفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذاً للتغلغل بشكل أكبر في دارفور خاصة وفي السودان عامة. لذلك لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة في مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان وخصوصاً العقوبات المتعلقة بالبترول، لأن ذلك يضرّ بمصالحها. وتشير التقارير إلى أن الشراكة بين الصين والسودان في مجال النفط ستصل إلى 800 ألف برميل العام 2007 وهو ما يوازي كامل انتاج دولة قطر، علماً أن التقديرات والدراسات الجيولوجية تشير إلى أن احتياطات

19 - ميشال بارنييه، «أزمة دارفور: الطبيب والجندي والدبلوماسي»، جريدة الأهرام، 12 آب 2004.

النفط السوداني قد تكون مذهلة[20].

خامساً: إسرائيل

إضطلعت إسرائيل بدور كبير في مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الإقليم. وقد عقدت 53 منظمة يهودية ندوة في فيينا برئاسة ياناي برس بعنوان: «دارفور: دروس وعبر الإبادة الجماعية»، وذلك بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأميركي للإبادات، تحدث فيها نيل فرانجرس مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في فيينا، فقال إن الأحداث في دارفور تمثل أكبر مظاهر الإبادة الجماعية في العالم. وفي تشاد قامت مجموعة ائتلاف اليهود بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد. وفي تقرير وكالة «جويش تلغراف» في 8 تموز 2004 والذي حمل عنوان السودان يصبح موضوعاً يهودياً قال الكاتب اليهودي «بيتر إيغروس»، إن الجماعات اليهودية ضاعفت جهودها لإيقاف قتل عشرات الآلاف من المسلمين السود في أفريقيا (دارفور)[21].

وتؤكد قيادات حركتي التمرد في دارفور أن البعض منهم يزور اسرائيل بشكل منتظم. وبسبب الإهتمام الإسرائيلي بمسألة دارفور قامت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية بتوزيع منشورات على أعضائها تعتبر فيها قضية دارفور قضية يهودية إسرائيلية[22].

وقد اتهم والي شمال دارفور عثمان كبر إسرائيل بالتعاون مع بعض الدول الأفريقية بالوقوف وراء الحملات العسكرية والإعلامية والسياسية الموجهة ضد بلاده بهدف تمزيق وحدة السودان، كما اتهم رئيس وفد الحكومة السودانية في مفاوضات أبوجا مجذوب الخليفة خلال زيارته لشمال دارفور،

20 – د. زكي البحيري، **مشكلة دارفور**، مرجع سبق ذكره، ص. 254.

21 – تقرير بعنوان «**تأثيرات اللوبي الصهيوني وآلة الدعاية اليهودية على قضية دارفور**»، موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية، تاريخ 14 نيسان 2005.

22 – صلاح الدين حمزه الحسن، **أزمة دارفور وتوصيات هرتزل**، على موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية، تاريخ 25 أيار 2005.

إسرائيل، بدعم المتمردين بالمال والسلاح عن طريق أريتريا في إطار مخططها للتآمر على السودان[23].

ب- الأدوار الإقليمية في أزمة دارفور

أولاً: مصر

تبلور الموقف المصري تجاه الأزمة في دارفور على أساس منطلقات حاكمة تمثلت في ما يلي:

الوقوف ضد أي مسعى لتدويل الأزمة، وضرورة التزام الجهود الدولية كافة خطاً ثابتاً يحترم سيادة السودان ووحدة أراضيه.

الحرص على معالجة الأزمة تحت مظلة الإتحاد الأفريقي وفي إطار أفريقي-عربي.

عدم اللجوء إلى استخدام القوة ورفض الالتجاء إلى فرض عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة، أو تحسين الأوضاع الإنسانية للمتضررين من السكان، لما لذلك من آثار خطيرة على الوضع في السودان.

ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة التي تحمل السلاح في دارفور، حتى يعم السلام أرجاء الإقليم كافة، وتمارس قوات حفظ السلام تحت مظلة الإتحاد الأفريقي مهمامها الحقيقية.

بعد صدور القرار الدولي الرقم 1706 في 31 آب/أغسطس 2006، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بنشر قوات دولية في إقليم دارفور ونقل مهام الإتحاد الأفريقي في الإقليم إلى الأمم المتحدة، قامت مصر بمساندة ودعم موقف الحكومة السودانية الرافض للقرار، وسعت بعد ذلك من خلال قنواتها المختلفة إلى نزع فتيل الأزمة من خلال اقتراح توفيقي بين السودان والأمم المتحدة، يسمح بالخروج من الأزمة عبر إقناع

23 - جريدة الأهرام، 9 آب 2004.

مجلس السلم والأمن الأفريقي بأن يبقي على قواته حتى حزيران/يونيو 2007 وذلك لتجنب حدوث فراغ أمني في الإقليم[24].

ثانياً: ليبيا

لمّا كانت مشكلة دارفور تؤثر على دول الجوار، وليبيا واحدة منها، جاء الموقف الليبي على لسان أمين الاتصال والتعاون الدولي الليبي عبد الرحمن شلقم، بأن أي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها، وأشار إلى أنه إذا تقرر إرسال قوات أجنبية إلى دارفور، سيشكّل ذلك كارثة تستعصي على الحل، وسيأتي إسلاميون أصوليون من كل أرجاء العالم بهدف الجهاد مع أهالي دارفور، وستصبح دارفور أفغانستان أو عراق آخر، ولذلك يجب أن يكون الحل عن طريق الإتحاد الأفريقي والدول العربية حتى لا نعطي ذريعة للآخرين للتدخل[25]، كما قال.

وأبدت ليبيا استعدادها للمشاركة في تشكيل قوات مراقبة أفريقية، وحاولت من جانب آخر كبح جماح أريتريا للتوقف عن دعم متمردي دارفور، وحاولت أيضاً تأدية دور على صعيد توحيد مواقف حركات التمرد وإقناعها بضرورة التمسك بالسلام وبوقف إطلاق النار، وبقيت لبعض الوقت بمثابة همزة الوصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، وقد ساعدها في ذلك الارتباط التاريخي والقبلي بين القبائل الليبية وقبائل دارفور، وكانت ليبيا قد قامت باحتضان الحركات المتمردة في دارفور على أراضيها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 2004 استضافت ليبيا قمة خماسية في مدينة سرت، ضمت كلاً من رؤساء السودان، نيجيريا، تشاد، وليبيا، أسفرت عن التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها

24 - سامي صبري عبد القوى، **مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، نيسان 2007، ص. 198.

25 - الأهرام، 12 آب 2004.

قضية أفريقية صرفة، وتفويض الزعيم الليبي معمر القذافي القيام باتصالات مع زعماء المعارضة في الإقليم للمساعدة في تضييق الهوة بين مختلف الأطراف للتوصل إلى حل نهائي للأزمة[26]. بعد ذلك استضافت ليبيا مؤتمر القمة السباعية في مدينة طرابلس الغرب في 16 أيار/مايو 2005 في إطار محاولات الإتحاد الأفريقي والدول المجاورة للسودان للبحث عن حل لأزمة دارفور.

ثالثاً: الإتحاد الأفريقي

خلال الأعوام الثلاثة الماضية 2004-2005-2006 كان الإتحاد الأفريقي صاحب الدور المحوري في التعامل المباشر مع أزمة دارفور باعتباره المنظمة الإقليمية المعنية بقضايا السلم والإستقرار في أفريقيا، وقد نالت هذه الأزمة اهتماماً مكثفاً في قمة الإتحاد الأفريقي المنعقدة في تموز/يوليو 2004 في أديس أبابا، وتمحور الاتجاه الرئيس للاتحاد بخصوص أزمة دارفور حول أولوية الحل الأفريقي مع دعوة المجتمع الدولي للمساعدة في بذل الجهود لإنهاء المأساة الإنسانية في الإقليم وللتوصل إلى تسوية سياسية.

وعقب قمة اديس أبابا، قام رئيس الإتحاد الأفريقي أوليسجون أوباسنجو بزيارة إلى الخرطوم في 2 آب/أغسطس 2004 ، من أجل زيادة ما يلزم من مراقبي وقف إطلاق النار في الإقليم، ومن القوات الأفريقية لحماية هؤلاء المراقبين. ونتيجة لتدهور الأوضاع هناك اقترح تحويل مهمة القوة الأفريقية من قوة لحماية المراقبين إلى قوة لحفظ السلام، وزيادة عديدها من 200 جندي إلى 3500 جندي وذلك بموجب الإتفاق الذي تم بين الإتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في مقر الإتحاد في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر 2004.

وهكذا دخل الاتحاد الأوروبي بثقله في أزمة دارفور، سواء عن طريق تبنّيه مفاوضات السلام في أبوجا وأديس أبابا أو عن طريق عقد مؤتمرات القمة

26 - عبد الرازق إبراهيم، دور ليبيا والمواقف من أزمة دارفور، على موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية، 28تموز 2005.

الأفريقية المصغرة، أو في تشكيله للقوة العسكرية التابعة له. وهذا ما أدى إلى إبقاء الأزمة داخل المسرح الأفريقي حتى نهاية العام 2004 ، وذلك يعود لإصرار مصر وجنوب أفريقيا على ضرورة احترام حق الإتحاد الأفريقي في إدارة الأزمة من ناحية، ولرفض فرنسا وروسيا والصين مبدأ فرض عقوبات على السودان من ناحية أخرى.

رابعاً: تشاد

إن مجاورة جمهورية تشاد لإقليم دارفور، ووجود قبائل مشتركة بينهما، ونزوح عشرات الألوف إلى الأراضي التشادية، كلّ ذلك أدخل تشاد في أزمة الإقليم من أوسع الأبواب، ولذلك قامت بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين، مفوّضة من قبل الإتحاد الأفريقي، فاستضافت عاصمتها (انجامينا) ومدينة (أبش) المفاوضات التي أدّت إلى عقد اتفاق وقف إطلاق النار في إقليم دارفور في نيسان/أبريل 2004.

وفي مقابل العلاقات الودية بين البلدين، السودان وتشاد، اتهمت المجموعة الدولية للأزمات تشاد بأداء دور سري في دعم متمردي إقليم دارفور لخلق نوع من التوازن بين فريقي النزاع.

خامساً:نيجيريا

عانت نيجيريا كالسودان الحروب الأهلية، ومحاولات الإنفصال (إقليم بيافرا العام 1967). وعلى الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين، إلا أن نيجيريا حرصت على الاضطلاع بدور فعّال في أزمة دارفور انطلاقاً من مبدأ أن أي تدخل أجنبي أو دولي في هذه الأزمة سيؤدي إلى عدم استقرار في منطقتي وسط وغرب أفريقيا، ما سيؤثر على نيجيريا حتماً. وكان للرئيس النيجيري أوباسنجو، وهو رئيس الإتحاد الأفريقي، دور بارز في رفض التدخل الخارجي والتعويل على دور الإتحاد الأفريقي في حل

الأزمة من خلال إرسال مراقبين لوقف إطلاق النار، ومن ثم توسيع صلاحيات القوة الأفريقية لتشمل حماية المدنيين[27].

سادساً: أريتريا

تجاور أريتريا السودان من ناحية الشرق فقط، وهي استقبلت كل القوى المعارضة للحكومة السودانية على أراضيها، ودعمت حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان، وخصوصاً بعد أن أصبحت الحركتان عضوين في التجمع السوداني المعارض الذي يتخذ من العاصمة الأريترية (أسمره) مقراً له.

تحاول أريتريا من خلال تصعيدها لأزمة دارفور تحقيق عدة أهداف منها:

تخفيف حدة الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء المؤلف من اليمن وأثيوبيا والسودان.

تخفيف الضغوط التي تفرضها القوات الحكومية السودانية على منطقة الشرق وذلك بغية تحويلها إلى ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الأريترية المدعومة من الخرطوم.

هناك أطماع أريترية بالأراضي الزراعية في منطقة البجا في شرق السودان.

الأخذ بعين الاعتبار لدور الولايات المتحدة وإسرائيل في دعمهما للمتمردين بالسلاح والعمل على تصعيد الموقف في دارفور.

سابعاً: أفريقيا الوسطى

تعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى أن الدول المجاورة تمثل عمقاً استراتيجياً لها ويجب أن تكون مناطق مستقرة وآمنة. لذلك فمن مصلحتها حل أزمة دارفور سلمياً ومنع التدخلات الدولية فيها، ولتحقيق ذلك تحركت على مستويين:

أ- توثيق العلاقة مع جارتيها السودان وتشاد لضبط الحدود.

27 - د. زكي البحيري، مشكلة دارفور، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

ب- تأييد التحركات الإقليمية لحل أزمة دارفور سلمياً[28].

4- أزمة دارفور والقانون الدولي

إستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 1564 في 18 أيلول/سبتمبر 2004 الذي نصّ على أن يقوم الأمين العام بإنشاء لجنة تحقيق دولية على وجه السرعة تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبيها ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004 عيّن الأمين العام للأمم المتحدة، لجنة تحقيق دولية برئاسة انطونيو كاسيسيه، وطلب إليها تقديم تقرير عن نتائج تحقيقاتها خلال ثلاثة أشهر، وعملت هذه اللجنة على تأدية أربع مهام رئيسة هي:

1- التحقيق في التقارير المتعلقة بالإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وللقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف في دارفور.

2- تحديد ما إذا كانت قد ارتكبت أعمال إبادة جماعية أم لا.

3- تحديد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في دارفور.

4- إقتراح الوسائل الكفيلة بمحاسبة المسؤولين عن تلك الإنتهاكات.

وقد ركزت اللجنة أعمالها بصفة خاصة على الأحداث التي وقعت في دارفور في الفترة بين شباط/فبراير 2003 ومنتصف كانون الثاني/يناير 2005.

وقدّمت اللجنة تقريراً كاملاً عن نتائج تحقيقاتها إلى الأمين العام في 25

28 - المرجع السابق، ص. 218.

كانون الثاني/يناير 2005 وتضمن مايلي:

أ- تبيَّن للجنة مسؤولية حكومة السودان وميليشيات الجنجويد[29] عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي العام، وتبيّن للجنة على وجه الخصوص أن قوات الحكومة والميليشات شنّت هجمات عشوائية، شملت قتل المدنيين، التعذيب، الإختفاءات القسرية، تدمير القرى، الإغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والنهب والتشريد القسري في جميع أرجاء دارفور. وقد نفذت هذه الأعمال على نطاق واسع وبصورة منهجية وهي بالتالي تشكل جرائم ضد الإنسانية. وأدت أعمال التدمير والتشريد إلى فقدان عدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال. وإضافة إلى الهجمات الواسعة النطاق، جرى اعتقال واحتجاز وعزل الكثيرين في أماكن مجهولة لفترات طويلة، وتعذيبهم، وكانت الأغلبية الساحقة من ضحايا هذه الإنتهاكات من قبائل الفور والزغاوة والمساليت والجبل والأرنجا وغيرها من القبائل المسماة بالقبائل الأفريقية. وذكر مسؤولو حكومة السودان في مناقشاتهم مع اللجنة، أن أي هجمات شنتها القوات المسلحة الحكومية في دارفور كانت لأغراض التصدّي للتمرد واقتضتها ضرورات عسكرية. ومع ذلك فقد اتضح من نتائج تحقيقات اللجنة أن معظم الهجمات استهدفت المدنيين عمداً وبصورة عشوائية. وما أثار انزعاج اللجنة الشديد أن أعمال الهجوم على القرى وقتل المدنيين والاغتصاب والنهب والتشريد القسري استمرت خلال فترة ولاية لجنة التحقيق في دارفور، ولذلك ترى اللجنة أنه ينبغي اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف هذه الإنتهاكات. وبالنسبة إلى المتمردين أشارت اللجنة إلى أنه لم يتبيَّن وقوع هذه الانتهاكات وفق نمط منهجي ولكنها وجدت أدلة موثوق بها، تشير إلى أن قوات التمرد وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة مسؤولة أيضاً عن وقوع انتهاكات خطيرة

29 – القبائل العربية في دارفور التي تقاتل إلى جانب الحكومة السودانية ضد المتمردين.

للقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قد تشكل جرائم حرب، ومن بينها بوجه خاص قتل المدنيين وأعمال النهب.

ب- خلصت اللجنة إلى أن حكومة السودان لم تتبع سياسة الإبادة الجماعية، ويمكن القول هنا بتوافر ركنين من أركان الإبادة الجماعية، استناداً إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات الجنجويد الواقعة تحت سيطرتها، والركنان هما: أولاً، الفعل الإجرامي، فعل القتل أو إلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي أو تعمد إخضاع آخرين لظروف معيشية تؤدي على الأرجح إلى الهلاك البدني، وثانياً، وهذا معيار ذاتي، وجود جماعة محمية يستهدفها مقترفو السلوك الإجرامي. ومع ذلك يبدو أن العنصر الجوهري، عنصر عقد النية للإبادة الجماعية، غير موجود، على الأقل في ما يتعلق بالسلطات الحكومية المركزية. وتقرّ اللجنة بأنه ربما يكون هناك أفراد، ومن ضمنهم مسؤولون حكوميون، ارتكبوا أعمالاً بنيّة الإبادة الجماعية. إلا أن البتّ في صحة ذلك أو عدم صحته في دارفور أمر لا يتسنّى إلا لمحكمة مختصة وعلى أساس كل حالة على حدة.

ج- جمعت اللجنة عناصر موثوق بها ومتسقة تشير إلى مسؤولية بعض الأفراد عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب في دارفور. وبغية تحديد هوية مرتكبي هذه الإنتهاكات قررت اللجنة أنه لا بد من توافر مجموعة مواد موثوق بها تكون متسقة مع ظروف أخرى جرى التحقق منها وتنحو إلى إظهار جواز ومعقولية اتهام شخص بالضلوع في ارتكاب جريمة، ومن ثم تجري اللجنة تقييماً لمن يحتمل الإشتباه فيهم، من دون إصدار حكم نهائي بإسناد الذنب الجنائي. وقررت اللجنة عدم الإفصاح عن اسماء هؤلاء الأشخاص، ويستند هذا القرار إلى ثلاثة أسس رئيسة هي:

1- أهمية مبدأي أصول المحاكمات واحترام حقوق المشتبه بهم.

2- عدم منح اللجنة سلطة التحقيق أو الادعاء القانوني.
3- شدة الحاجة إلى كفالة حماية الشهود من احتمال التعرّض للمضايقة أو التخويف، وعوضاً عن ذلك تعدّ اللجنة قائمة بالأسماء تودع لدى الأمين العام على أن تسلّم لاحقاً إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لتوصيات اللجنة.

د- توصي اللجنة بشدة بأن يحيل مجلس الأمن الدولي الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً، عملاً بالمادة 13- فقرة ب من النظام الأساسي للمحكمة.

والجرائم المدّعى بارتكابها والتي جرى توثيقها في دارفور تفي بمعايير نظام روما الأساسي حسب ما تعرّفه المواد 7 (أ)، 8 (أ)، و8 (و)، ونظام العدالة السوداني غير قادر على معالجة الحالة في دارفور، ولا رغبة للمعنيين في ذلك. وقد أُضعف هذا النظام كثيراً خلال العقد الماضي. والمعروف أن كثيراً من القوانين السارية في السودان اليوم تخالف المعايير الأساسية لحقوق الإنسان، حتى أن القوانين الجزائية السودانية لا تحرّم بالقدر الكافي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من قبيل الجرائم التي ترتكب في دارفور. وقانون الإجراءات الجزائية يتضمن أحكاماً تحول دون المقاضاة الفعالة على هذه الأعمال. بالإضافة إلى ذلك فقد أبلغ ضحايا كثيرون اللجنة بأنهم لا يثقون كثيراً بحياد نظام العدالة السوداني وقدرته على محاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في دارفور.

وترى اللجنة أن على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات، ليس ضد مرتكبي الجرائم وحسب، وإنما أيضاً نيابة عن الضحايا. ومن ثم توصي اللجنة بإنشاء لجنة لتقديم التعويضات لضحايا الجرائم، سواء جرى تحديد مرتكبي الجرائم أم لا.

وتوصي اللجنة أيضاً باتخاذ عدد من التدابير للمساعدة في كسر دائرة الإفلات من العقاب، ومن بين هذه التدابير ممارسة دول أخرى لمبدأ الولاية

العالمية، وقيام لجنة حقوق الإنسان بإعادة إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في السودان، وتقديم مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقارير علنية ودورية عن حالة حقوق الإنسان في دارفور[30].

وقبل إيفاد لجنة التحقيق الدولية إلى دارفور، كان مجلس الأمن قد اتخذ في 11 حزيران/يونيو 2004القرار الرقم 1547 ويتضمن الترحيب بالتوقيع الذي تم في 5 حزيران/يونيو 2004 في نيروبي (كينيا)، والإعلان الذي أكّد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة الموقعة بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وأعادا تأكيد التزامهما إتمام المراحل المتبقية للمفاوضات. وقد رحّب مجلس الأمن باقتراح الأمين العام بتشكيل فريق متقدم للأمم المتحدة في السودان بوصفه بعثة سياسية تحت سلطة ممثل الأمين العام، ويكون من بين مهماته الإعداد لبدء عملية السلام التي سيليها توقيع اتفاق شامل للسلام. ويهيب مجلس الأمن بالطرفين أن يستخدما نفوذهما كي يتوقف القتال الدائر في منطقة دارفور، ويرحب بجهود الإتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ويدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة، بما في ذلك التمويل الواسع النطاق دعماً للسلام في السودان[31].

وفي 23 تموز/يوليو 2004 تبنّى الكونغرس الأميركي قراراً بالإجماع يعلن فيه أن الفظائع التي ترتكب في دارفور تمثل عملية إبادة جماعية، ودعا القرار البيت الأبيض إلى تدخل أحادي الجانب أو متعدد الأطراف لوقف العنف هناك. لكن وزير الخارجية الأميركي رفض شكوى السودان بأن الولايات المتحدة تتدخل في شؤونه، وجاء نداء الكونغرس للرئيس الأميركي ولإدارته، المقدمة الأساسية التي أدّت إلى تبنّي الولايات المتحدة لمشروع قرار إلى مجلس الأمن بشأن دارفور، ومحاولة حشد التأييد له.

30 - تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور إلى الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004) المؤرخ في 18 أيلول/سبتمبر 2004 ، انظر . www.un.org

31 - أنظر قرار مجلس الأمن عبر اعلام الأمم المتحدة في نيويورك، من خلال المستند رقم (S/RES/1547(2004، تاريخ 11 حزيران/يوليو 2004.

وبعد المشاورات وإعادة الصياغة، صدر قرار مجلس الأمن الرقم 1556 في 30 تموز/يوليو 2004 بشأن دارفور، ووجه إلى الخرطوم تحذيراً بإنهاء العنف، ومنحها مهلة 30 يوماً وإلا فستواجه عقوبات إقتصادية ودبلوماسية إذا لم تفِ بالتزاماتها. وفي الحقيقة فإن القرار الصادر عن مجلس الأمن لم يختلف كثيراً عن النص الأصلي الذي قدمته الولايات المتحدة، والتعديل الأساسي الذي طرأ عليه تمثل في إستبدال كلمة «عقوبات» الواردة في النص الأميركي بكلمة «تدابير» مع ربطها بالمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، بما يعني أنه في حال اتخاذ قرار بتنفيذ التدابير فستكون تدابير إقتصادية ودبلوماسية ولا تقع في المجال العسكري. إلا أن هذا الإنطباع لم يكن دقيقاً، إذ أن مقدمة القرار تشير إلى أن النزاع في دارفور يهدد السلم والأمن الدوليين وبالتالي فهو يقع في نطاق أحكام الفصل السابع من الميثاق، ما يعني إمكان استخدام القوة العسكرية لتنفيذه[32].

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وفي جلسته الإستثنائية التي عقدت في نيروبي، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 1574 طالب فيه الحكومة السودانية وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، والامتناع عن التهجير القسري للمدنيين، والتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية، كما دعا المجلس جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمين العام، وأعرب عن تأييده لقرارات الإتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى 3320 فرداً، وحثّ الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية اللازمة، كما حث حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة على التعاون الكامل مع الإتحاد الأفريقي[33].

في 24 آذار/مارس 2005 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 1590

32 – هاني رسلان، أزمة دارفور والإنتقال إلى التدويل، مجلة السياسة الدولية، العدد 158 ، تشرين الأول/اكتوبر 2004 ص.202.

33 – أنظر نص القرار 1574، عبر إعلام الأمم المتحدة وخاصة من خلال www.un.org/s/res/1574(2004)، تاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

الذي أكد مجدداً بموجبه أن الحالة في السودان ما تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

قرر وفقاً للمادة الأولى من القرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ستة أشهر، على أن تتألف هذه البعثة من قوام يصل إلى 10 آلاف من الأفراد العسكريين و715 عنصراً من أفراد الشرطة المدنية، وطلب من هذه البعثة الإتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان بغية الإسراع في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور، لا سيما في ما يتعلق بعملية أبوجا للسلام (المادة الثانية). وفي المادة السابعة من القرار أكّد المجلس أنه لن يكون هناك حلّ عسكري للصراع الدائر في دارفور، ودعا حكومة السودان والجماعات المتمردة إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة من دون شروط مسبقة، والتفاوض بحسن نية للتوصل سريعاً إلى اتفاق، واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور.

في 29 آذار/مارس 2005 وبعد خمسة أيام على اتخاذ القرار الرقم 1590 وبسبب تفاقم الأوضاع في دارفور، اجتمع مجلس الأمن مجدداً واتخذ القرار الرقم 1591. وفي المادة الأولى من هذا القرار أعرب المجلس عن استيائه الشديد لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر المجموعات المسلحة في دارفور لم تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها ولمطالب المجلس المشار إليها في القرارات 1556 (2004) و1564 (2004) و1574 (2004)، وأدان انتهاك اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل 2004 وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت بها حكومة السودان في كانون الأول/ديسمبر 2004 وكانون الثاني/يناير 2005 وهجمات المتمردين على قرى دارفور في كانون الثاني/يناير 2005 وعدم قيام حكومة السودان بنزع سلاح أفراد ميليشيات الجنجويد والقبض على زعمائهم وأعوانهم الذين

ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وتقديمهم للمحاكمة.
أما في المادة السادسة من القرار 1591 فقد طالب مجلس الأمن حكومة السودان بالكفّ فوراً عن القيام بتحليقات عسكرية هجومية في أجواء منطقة دارفور وداخلها، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاق نجامينا وبروتوكولي أبوجا الأمنيين المؤرخين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.
أكد المجلس مجدداً أنه سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأحكام المادة 41 من الميثاق، في حال عدم وفاء الأطراف بإلتزاماتها وبما هو مطلوب منها، وإستمرار تدهور الحالة في دارفور (المادة 8).
في نيسان/أبريل 2005 أصدر مجلس الأمن القرار الرقم 1593 والمتضمن إحالة المشتبه في ارتكابهم جرائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، بموافقة إحدى عشرة دولة وامتناع أربع دول هي روسيا، الصين، الولايات المتحدة، والجزائر عن التصويت. وتكون المرة الأولى التي يحال فيها ملف قضية من مجلس الأمن إلى المحكمة منذ أن أصبحت نافذة في تموز/يوليو 2002. قبل ذلك كان مجلس الأمن يلجأ ومن خلال السلطات الممنوحة له بموجب الفصل السابع، إلى تأليف محاكم جنائية مؤقتة لمحاكمة الأفراد المتهمين بجرائم إبادة جماعية أو جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية على غرار محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.
قرر مجلس الأمن أيضاً إحالة الوضع في دارفور منذ تموز/يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة في لاهاي، مع جميع المستندات والوثائق التي جمعتها لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في دارفور.
والواقع أن الأسس القانونية التي استند عليها قرار مجلس الأمن الرقم 1593 واعتبرها في أساس اتهامه لعدد من السودانيين بالمسؤولية عما وقع في دارفور من جرائم ترتكز على «تقرير لجنة التحقيق الدولية المكلفة من قِبل مجلس الأمن الدولي التحقيق في إنتهاكات القانون الإنساني الدولي

والقانون الدولي لحقوق الإنسان في دارفور».

حدد قرار مجلس الأمن الرقم 1593 أن وقوع جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية في دارفور، تشكل الإختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية، بالنسبة إلى الإختصاص الزماني الذي حدده القرار بالأفعال المرتكبة بعد تموز/يوليو 2002 في إقليم دارفور. وأما بالنسبة إلى مكان ممارسة المحكمة لإجراءاتها، فالأصل أن تعقد في المقر الدائم في لاهاي، ولكن للمحكمة أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر تراه مناسباً، وقد أعطيت حرية بحث واختيار مكان انعقاد المحكمة للمدعي العام الخاص بها بالإتفاق مع الإتحاد الأفريقي[34].

في 31 آب/أغسطس 2006 اتخذ مجلس الأمن القرار الرقم 1706 القاضي بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قدمتا مشروع القرار ووقفتا خلف إجازته في مجلس الأمن بأغلبية 12 صوتاً مع امتناع كل من الصين وروسيا وقطر عن التصويت، وقد حرصتا على التأكيد بشكل مستمر أن الأهداف المتوخاة من إرسال القوات الدولية هي المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام وحماية المدنيين النازحين في الإقليم وتأمين إيصال الإغاثة لهم. وأضاف الأميركيون سبباً آخر يتمثل في القول إن هناك جرائم إبادة جماعية في الإقليم يجب إيقافها من دون إبطاء.

أما أهم مضامين القرار 1706 فهي:

تعزيز بعثة الأمم المتحدة بـ 17300 جندي و 3300 من أفراد الشرطة بالإضافة إلى وحدات الشرطة المشكلة، والتي تشمل المهمات التالية:

1- إعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، فضلاً عن تدريب أفراد الشرطة وتقييمهم.

2- المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان ووضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

34 - د. زكي البحيري، **مشكلة دارفور**، مرجع سبق ذكره، ص. 268 و 272.

3- رصد الأنشطة العابرة للحدود بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى من خلال عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي، والمساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى، مع إنشاء نقاط أو مراكز تابعة للأمم المتحدة في هاتين الدولتين والاستعانة بموظفين دوليين في الشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة للتنسيق في هذا الأمر.

4- وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج.

5- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة والقيام حسب الحاجة بمصادرة وجمع الأسلحة والعتاد.

6- إنه وطبقاً للفصل السابع من الميثاق فإن مجلس الأمن يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسب ما تراه في حدود قدراتها، لحماية أفرادها ومنشآتها والمدنيين.

وقد جوبه هذا القرار من قبل السلطات الحكومية بالرفض وذلك للأسباب الآتية:

بالنسبة إلى قوات الأمم المتحدة، فالمشكلة ليست بعددها الكبير بل بالصلاحيات الهائلة الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في الإقليم.

بالنسبة إلى مراقبة تحركات الجماعات المسلحة ورصدها، فإن هذا النص يثير الكثير من المخاوف لدى العديد من الأطراف في السودان. فطبقاً لمجريات الحملات الإعلامية الواسعة في الغرب، وما تصرّ عليه واشنطن من وجود إبادة جماعية في دارفور تقوم بها ميليشيات الجنجويد بدعم من الحكومة السودانية، فإنه من المحتمل وجود نوع من التحيّز المسبق، وضغط عسكري كبير من الممكن أن تتعرَّض له القبائل ذات الأصول العربية والتي يتشكَّل منها الجنجويد، وبالنظر إلى أنها تمثل في معظم التقديرات أكثر من نصف سكان دارفور، ما من شأنه أن يحدث خللاً في التوازن السكاني في

حال بقاء الأسلحة في يد الميليشيات التابعة للحركات المسلحة المتمردة في الإقليم، وهذا الأمر قد يؤسس لحرب أهلية واسعة تتجاوز دارفور إلى مالي والنيجر وصولاً إلى السنغال وموريتانيا وجنوب الجزائر.

أما بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن المتضمن، وفقاً للفصل السابع من الميثاق، أن للبعثة حق إستعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسب ما تراه في حدود قدراتها، لحماية أفرادها ومنشآتها، فالحكومة السودانية تفهم من ذلك أن هذه القوات سيكون لها حق استخدام القوة حسب التفسير الذي تراه، وفي الحالات التي تقررها بشكل منفرد، أي أنها سوف تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة في اتخاذ ما تراه من إجراءات، وفي تحديد الحالات التي يجب أن تستخدم فيها القوة وصد أيّ من الأطراف. وهنا تتخوَّف الحكومة السودانية من الصلاحيات المعطاة للبعثة والتي تشمل القضاء والشرطة المدنية والإعلام وحقوق الإنسان والأمن الإقليمي على الحدود وجمع السلاح، وترى أن بعثة الأمم المتحدة في إقليم دارفور ستمثل سلطة انتداب وإدارة كاملة، فأين هي سيادة السودان على أراضيه؟ خصوصاً وأن التفويض الذي يمنحه هذا القرار لبعثة الأمم المتحدة ليس مقيداً بمدة زمنية محددة، بل ينص على إبقاء المسألة قيد النظر في مجلس الأمن طبقاً لتطورات الأوضاع[35].

وقد استمرت الحكومة السودانية برفض القرار 1706 منذ صدوره في 31 آب/أغسطس 2006 ولغاية أيار/مايو 2007 مرتكزة في ذلك على عاملين رئيسين بالإضافة إلى الملاحظات التي سجلتها الحكومة السودانية على نص القرار 1706 والعاملان هما:

العامل الأول: إن نشر قوات دولية في إقليم دارفور من شأنه الإضرار بعملية التسوية في الإقليم، وتقويض النجاح السياسي الذي تحقق بتوقيع اتفاق دارفور للسلام، حيث تؤكد حكومة الخرطوم أنها نجحت في استعادة الهدوء

35 – هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار **1706** ... **الأبعاد والتداعيات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 166 ، تشرين الأول/اكتوبر2006، ص. 184 - 185

والإستقرار تدريجاً إلى دارفور بعد توقيع اتفاق السلام، كما نجحت في إنهاء بؤرة توتر أخرى من خلال المصالحة التاريخية بين السودان وتشاد، وهذه تطورات إيجابية بالغة الأهمية على صعيد تحقيق الأمن والإستقرار. وترى الحكومة أن قرار مجلس الأمن من شأنه إعادة التوتر وعدم الإستقرار إلى إقليم دارفور.

العامل الثاني: إن قرار مجلس الأمن رقم 1706 يعطي القوات الدولية صلاحيات واختصاصات من شأنها أن تتجاهل حكومة الخرطوم تماماً، بل تلغيها بالكامل، ويجعل من مسألة نشر القوات الدولية بمثابة احتلال لدارفور وخطوة على طريق تقسيم السودان.

منذ بداية العام 2006 مارست الولايات المتحدة والقوى الغربية ضغوطاً على العديد من الدول الأفريقية للموافقة على استبدال قوات الإتحاد الأفريقية بقوات دولية، وهو ما انعكس على اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في 12 كانون الثاني/يناير 2006 الذي وافق من حيث المبدأ على استبدال قوات دولية في دارفور بالقوات الأفريقية، ولم يكترث للرفض السوداني لمبدأ الإستبدال معتمداً على أن حكومة الخرطوم كانت قد فوضت الإتحاد الأفريقي مسألة تسوية النزاع في الإقليم بالصورة التي يراها.

وفي اجتماع هذا المجلس على مستوى وزراء الخارجية الذي انعقد في 10 آذار/مارس 2006 تبنّى المجلس قراراً يقوم على إمهال حكومة الخرطوم سبعة أشهر قبل تحويل مهمة حفظ السلام في إقليم دارفور من الإتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، بحيث يجري تمديد التفويض الممنوح لبعثة الإتحاد الأفريقي في دارفور الذي ينتهي في نيسان/ابريل 2006 إلى أيلول/سبتمبر 2006 وجاء هذا القرار بمثابة حل وسط بين الموقف السوداني الرافض لاستبدال القوات وبين المواقف الدولية الداعية إلى ذلك[36].

36 - د. أحمد ابراهيم محمود، **الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور**، مجلة السياسة الدولية، 166د 661 تشرين الأول 2006 ، ص. 190 - 191

ولاحقاً نجحت الوساطة المصرية في إبقاء القوات الأفريقية في دارفور لغاية حزيران/يونيو 2007 وذلك مخافة حدوث فراغ أمني في الإقليم، ولإعطاء فرصة إضافية للحوار بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة من أجل الوصول إلى حل توفيقي يرضي الجانبين.

وبالفعل فقد أكدّ الرئيس السوداني عمر البشير في 15 نيسان/أبريل 2007 أن حكومة السودان وقعت اتفاقاً مشتركاً مع كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، يحدد واجبات القوات الأفريقية والدولية ودورها في إقليم دارفور غرب السودان. ويلحظ الإتفاق زيادة عدد القوات الأفريقية باستقدام كتائب إضافية إلى دارفور، كما يحدد دور الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي ومن بينها طائرات مروحية مقاتلة لقوات الإتحاد الأفريقي، على أن يقودها طيارون من القوات الأفريقية أو دول أخرى يحددها السودان[37].

وفي 16 نيسان/أبريل 2007 أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بقرار السودان دعم قوة الإتحاد الأفريقي في إقليم دارفور، وأشار إلى أن الولايات المتحدة ستتحرك سريعاً لإعداد عملية نشر قوات دعم الأمم المتحدة للقوة الأفريقية المنتشرة في دارفور والتي يطلق عليها إسم المرحلة الثانية والتي تنص على إرسال قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي تتألف من حوالى 20 ألف رجل لحماية المدنيين في دارفور[38].

5- آفاق التسوية في دارفور في ضوء القانون الدولي العام

علينا أن نسلّم اليوم بأن معظم النزاعات التي يتعيَّن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تسويتها ليست بنزاعات محتدمة بين الدول، بل هي نزاعات داخلية كالحروب الأهلية، عمليات الإنسلاخ والتجزئة، الإنقسامات الإثنية والحروب القبلية.

هذه النزاعات الجديدة بعيدة كل البعد عن الحروب التي كانت تجري في

37 -انظر www.alalam.it/newspage.asp، تاريخ 16 نيسان 2007.
38 - المرجع السابق، تاريخ 17 نيسان 2007.

السابق داخل أراضي الدول نفسها وتطال في المقام الأول السكان المدنيين، وتدمر المدن والأرياف وتقوّض المؤسسات وتخرب الهياكل الأساسية للدول. لهذا تجد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية نفسها في مواجهة أزمات تتجاوز إلى حد بعيد ما تستطيع حلّه باستخدام المفاهيم التقليدية والكلاسيكية لحفظ السلام والأمن أو استعادة السلام والأمن الدوليين.

فمن بين حوالى 23 عملية حفظ سلام تقوم بها الأمم المتحدة في العالم، تشكل النزاعات الداخلية حوالى الثلثين، كما هو حاصل الآن في السودان التي تتحضّر الأمم المتحدة للاضطلاع بدور هام فيها من خلال قوات حفظ السلام الدولية المطعَّمة بقوات أفريقية بغالبيتها.

وكان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي قد أطلق على النزاعات داخل الدول تسمية المنازعات الدولية الجديدة، وكان له رأي صريح برفض التجزئة والتقسيم في الدول التي يطالب بعض الأقليات فيها بحق تقرير المصير، ويقول «إنه بوسعنا أن نحترم الأقليات، وأن نتفهم أوضاعاً معينة وأن نتقبل التنوع، لكن هذا لا يعني التساهل مع التجزئة والتشتت» . هذا الأمر من شأنه أن يمثل تفسيراً في غاية الشذوذ لحق الشعوب في تقرير المصير، بمعنى القول إن من حق أي كيان إجتماعي أو أتني يأنس في نفسه اختلافاً عن جيرانه حتى ولو استند ذلك في غالب الأحيان إلى أسس غامضة أو معيبة، أن يطالب بالإعتراف الدولي[39]، وبالتالي الإستقلال عن الدولة الأم.

لن يستطيع المجتمع الدولي التعامل مع المنازعات الدولية الجديدة ما لم تستأصل الأسباب العميقة لنشوبها، والتي تكون بمعظمها إقتصادية وإجتماعية تراوح ما بين الفقر، التخلف المستوطن، ضعف المؤسسات أو عدم وجودها، التبعية وعدم الإستقرار، وهذه الأسباب بمعظمها تعتبر المصادر الرئيسة لنشوب تلك النزاعات.

39 – د. كمال حمّاد، النزاعات الدولية، بيروت، 1998 ص. 36.

أما النزاعات الإثنية - كما هو حاصل الآن في دارفور - فتنشأ في المجتمعات التي تعاني انقسامات حادة، وتكون غير متجانسة من الناحية الإثنية، وتهدف إلى الحصول على ما هو نادر، بما في ذلك السلطة والمنزلة والقيم المعنوية والمكافآت الإقتصادية.

إن النزاعات الاتنية هي وليدة واحدة من الحالات التالية: الإستعمار، إخفاق الدولة المستقلة في إحراز التقدّم والنمو والإزدهار، الفشل في تحقيق النمو للمجموعات المتنازعة، رفض الإعتراف بهوية مجموعة اتنية، واندلاع أعمال العنف[40]، وأزمة دارفور هي خير مثال على النزاعات العرقية القائمة بين القبائل ذات الأصول العربية والقبائل ذات الأصول الأفريقية، وما يحيط بها من أبعاد داخلية وإقليمية ودولية، وانعكاساتها على السلم والأمن الدوليين.

من هنا كان اهتمام المجتمع الدولي بأزمة دارفور وسبل تسويتها، علماً أن ميثاق الأمم المتحدة ترك للدول الأعضاء حق اختيار الطرق الدبلوماسية أو السياسية لحل نزاعاتها أو إمكان عرض النزاعات على الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المنظمات الإقليمية، وهذا أيضاً ما جاء في المادة (33) من الميثاق حين حثّت الأطراف المتنازعة في أي خلاف يؤدي استمراره إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، أن يسعوا إلى الحل بالطرق بالسياسية أو القضائية واللجوء إلى المنظمات الإقليمية أو بغيرها من الوسائل السلمية.

ومنذ العام 2004 ولغاية العام 2007 جرت عدة محاولات ومشاريع للتسوية في دارفور، ابتدأت بالوساطات الإقليمية الليبية والمصرية، وبالمنظمات الإقليمية (الإتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، والإتحاد الأوروبي)، وأخيراً في الأمم المتحدة، مروراً بمشاريع لحل الأزمة عرضتها قوى سودانية أو مجموعة الأزمات الدولية، لذلك سنعرض أهم مشاريع التسوية للأزمة في دارفور وفقاً لما يلي:

-1- رؤية القوى الوطنية التي ضمّت القوى السياسية، منظمات وفعاليات

40 - غسان رعد، النزاعات الاثنية في الدول التعددية، بيروت، 1997 ص. 31 - 40

المجتمع المدني، فعاليات وشخصيات وطنية سودانية، وممثلين لبعض الهيئات الدولية، اجتمعت بدعوة من حزب الأمة القومي في أم درمان بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

التأكيد على وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادة شعبه، مع التشديد على أن أزمة دارفور هي جزء من أزمة البلاد ككل، حلها النهائي يكمن في جملة من المبادئ وهي: بسط الحريات، صيانة الحقوق، سيادة حكم القانون في ظل حكم ديموقراطي لا مركزي يراعي التعددية والتباين ويؤسس للمشاركة الشاملة ويقسم الثروة بشكل عادل بين الأقاليم.

التأكيد على أن أزمة دارفور سياسية وهي جزء لا يتجزأ من الأزمة السودانية، والحل يكون عبر التفاوض مع حاملي السلاح في إطار قومي.

اعتبار دارفور اقليماً واحداً وفقاً لحدود 1956/1/1 متعدد الولايات يتمتع بحقه في السلطة والثروة على المستوى الإتحادي بصورة عادلة.

إتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز الثقة بين الحكومة ومواطني دارفور، وذلك بتغيير الأجهزة السياسية في الولايات الثلاث على أن يكون معيار الاختيار للولاة هو المؤهلات والكفاءة والحياد والنزاهة.

وقف العداء والتزام الأطراف المتنازعة كافة الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الموقعة وخصوصاً تلك المتعلقة بوقف إطلاق النار، وإيصال الإغاثات إلى المتضررين برقابة فاعلة من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إلتزام تنفيذ القرارات الدولية بشأن دارفور ذات الصلة.

تخصيص الإعتمادات المالية اللازمة من المركز العاصمة (الخرطوم) لإعادة تأهيل ما دمرته الحرب، مع إنشاء مفوضية للتنمية في إقليم دارفور لتمويل المشروعات الكبرى مثل الطرق، الكهرباء، والمياه، ترصد لها الأموال من المركز ومن المساعدات الدولية.

إستمرار التحقيق في الجرائم التي وقعت وتقع في دارفور ومحاسبة الجناة بما يتماشى وقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1593.

تحريم حيازة الأسلحة القتالية لغير منتسبي القوات المسلحة وقوات الشرطة، مع العمل على جمع السلاح.
إصلاح وتطوير الإدارة الأهلية وعدم تسييسها، وحماية استقلالها وفقاً للعرف السائد والقانون.
مراجعة التشريعات واستحداث قوانين ولوائح جديدة، تحوز رضى المجتمع وتحقق الأهداف المرجوة.
التعويض العادل عن الخسائر البشرية، الممتلكات، والإنتهاكات وفقاً لآليات قضائية شفافة.
العمل على العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية وإنشاء صندوق خاص لإعادة التوطين تساهم فيه الدول الأجنبية والجهات المانحة الإقليمية والدولية[41].

-2- المقترحات التي وضعتها مجموعة الأزمات الدولية

• بالنسبة إلى حكومة السودان:

أ- التعهد بمفاوضات سياسية بإشراف دولي مع متمردي دارفور، هدفها الأول مراقبة دولية لوقف إطلاق النار.
ب- الأمر الفوري بوقف هجمات القوات والميليشيات الحكومية على المدنيين والأهداف المدنية في دارفور.
ج- نزع سلاح الجنجويد ومحاكمة من يستمر في مهاجمة المدنيين.
د- توجيه الأمر لقوات الأمن الحكومية بحماية المدنيين ضد الجماعات المسلحة.
هـ - السماح بتدخل إنساني كامل في المناطق المتضررة وإيصال المساعدات العاجلة والإغاثة بإشراف ومراقبة دولية حول كيفية استخدام هذه المساعدات والإغاثات.
و - ضمان العودة الآمنة للقرويين النازحين من جراء الصراع ومساعدتهم

41 - انظر نص الوثيقة على الموقع الإلكتروني .www.sudanien.com/sudan-alt/arabic

في إعادة بناء قراهم.

ز- التفاوض بشأن إقامة مجالس محايدة تتألف من ممثلين عن الحكومة ومتمردي دارفور والمجتمع المدني وبمشاركة الأمم المتحدة، ومهام هذه المجالس ما يأتي:

1- تسجيل الشكاوى الجنائية المتعلقة بالإيذاء الجماعي أو الفردي، القتل الخطأ، والمفقودات المادية.

2- إيجاد آلية للتعويض والتحقيق في دعاوى الضحايا.

3- إشراك طرف ثالث مسؤول في التحقيقات، كفريق مراقبة حماية المدنيين حول انتهاك القانون الإنساني الدولي.

-ح- السماح لفريق مراقبة حماية المدنيين البدء الفوري بالتحقيق في الهجمات ضد المدنيين في دارفور.

• بالنسبة إلى الحكومة الداعمة لميليشيات الجنجويد:

وقف عمليات الإعتداء على الأهداف المدنية، واحترام القانون الإنساني الدولي.

• بالنسبة إلى المتمردين من الحركة الشعبية وحركة العدالة والمساواة:

التعهد بمفاوضات سياسية مع الحكومة تهدف بالأساس إلى مراقبة دولية لوقف إطلاق النار.

السماح بالدخول الإنساني إلى المناطق المتضررة لإيصال الإغاثات العاجلة ومساعدات إعادة البناء.

• بالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان:

قبول الصلة بين الصراعين والمساعدة في جهود تعزيز إقرار السلام في دارفور مع مناقشة القضايا الأخرى ضمن محادثات السلام.

• بالنسبة إلى مجلس الأمن:

تمرير قرار مفاده:

إدانة انتهاك القانون الإنساني الدولي بواسطة أطراف الصراع في دارفور.

المطالبة بمفاوضات سياسية دولية بين الحكومة ومتمردي دارفور تهدف بالأساس إلى مراقبة دولية لوقف إطلاق النار.
دعم الدبلوماسية الإنسانية المستمرة من قبل ممثلي الأمم المتحدة والهيئات الدولية.
الدعم الكامل لإتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية.

- بالنسبة إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

ضمان عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم وتنسيق تمويل دولي لإعادة توطينهم.

- بالنسبة إلى الدول المراقبة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النروج، وايطاليا):

أولاً: تطبيق ضغوط على الطرف المعرقل للتوصل إلى نتائج في ما يتعلق بإدانة القانون الإنساني الدولي في دارفور بشكل صريح.
ثانياً: التنسيق مع الدول الأخرى بما فيها فرنسا وتشاد، لخلق إطار للتفاوض السياسي الدولي بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور.
ثالثاً: دعم عملية التوفيق الإثني والقبلي في دارفور، بداية عبر مساعدة عودة اللاجئين إلى منازلهم وقراهم، ثم في المدى الطويل النهوض بإدارة فعالة للموارد ومحاربة التصحّر[42].

3- مقترحات أخرى بشأن آفاق الخروج من أزمة دارفور

أ- إعتراف الحكومة السودانية بوجود أزمة في إقليم دارفور، تستحق منها الإهتمام والسعي الجاد لمعالجتها بطرق واقعية في إطار تنمية حقيقية للإقليم مع الحفاظ على وحدة السودان الوطنية.
ب- وقف إطلاق النار وتسهيل العمل الإنساني، ومعالجة المظالم التي لحقت بالأبرياء من السكان من قتل وحرق ونهب، وذلك بإجراء تحقيق شامل وعادل ومحاسبة المسؤولين عن ذلك وتقديمهم إلى المحاكمة.

42 - لمزيد من المعلومات حول مقترحات مجموعة الأزمات الدولية (ICG)، انظر www.crisisgroup.org.

ج- تسوية أزمة دارفور عن طريق التفاوض السلمي بين الحكومة وحاملي السلاح في الإقليم مباشرة بواسطة الإتحاد الأفريقي مثلاً، وأن تتم المفاوضات بشروط توافر الثقة والأمان لجميع المتفاوضين على أن تتم التسوية النهائية للنزاع في إطار رؤية وطنية شاملة تشارك فيها إلى جانب الحكومة والمتمردين كل القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في السودان.

د- وضع برنامج تنموي متكامل لتطوير الإقليم يتم تنفيذه عبر آلية متخصصة (صندوق تنمية دارفور مثلاً) يخصص لها مصادر تمويل مناسبة من خلال ثروة الإقليم مع الإستفادة من أي موارد خارجية، ويجب على حكومة الخرطوم تحقيق التنمية المتوازنة لكل السودان وذلك لتضييق الفجوة التنموية بين الأقاليم المختلفة وخاصة في مناطق الجنوب والشرق والغرب.

هـ- التمثيل المتوازن في المناصب الحكومية.

و- حل مشكلة المزارعين والرعاة على أساس مراعاة العادات والتقاليد الموروثة في دارفور إلى جانب تطبيق العدالة وسلطة القانون وإعطاء كل ذي حق حقه، علماً أن أحد أسباب الأزمة في دارفور هو خلاف بين المزارعين الأفارقة والرعاة العرب[43]. علماً أن إقليم دارفور يسهم بحوالى 45٪ من صادرات السودان - من دون الصادرات البترولية - منها 22٪ من صادرات السمسم، 15٪ من صادرات الماشية واللحوم، و5٪ من صادرات الصمغ العربي، و 9٪ من صادرات الكركدية وبزر البطيخ[44].

ز- يتم تقاسم العائدات النفطية أو أي ثروات طبيعية بين الحكومة وإقليم دارفور، خصوصاً وأن النفط موجود في غرب كردفان جنوب دارفور وفقاً لخريطة السودان النفطية[45].

43 - د. دفع الله الحاج، رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دارفور، في مقابلة شخصية بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2005 مع د. زكي البحيري في كتابه مشكلة دارفور، مرجع سبق ذكره، ص. 293.

44 - يوسف خميس أورفاس، ورقة بعنوان **أزمة دارفور: اسبابها وتداعياتها الإقتصادية**، قدمت في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، جامعة القاهرة، 13 - 14 كانون الأول/دسمبر 4002 ص. 14.

45 - المعتصم أحمد علي أمين، **أزمة دارفور: المقدمات - النتائج - الحلول**، ورقة مقدمة إلى المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، جامعة القاهرة، 13 - 14 كانون الأول/دسمبر 2004ص. 14. 27- مجلة السياسة الدولية، العدد 166 تشرين الأول/اكتوبر 2006 المجلد 41 ص 124.

وقد ذكر بعض شركات النفط الأميركية (وخصوصاً شركات شفرون) بأن السودان يحتوي على بحيرة بترولية واسعة ربما تعتبر من أكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم. وكان الإستثمار الأميركي لبترول السودان غير متاح في إبان استعار الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، ولذلك اعتبر بترول السودان مخزوناً احتياطياً للولايات المتحدة في المستقبل.

وما تدخّل الولايات المتحدة في مشكلة دارفور الآن، إضافة إلى تدخّلها في أزمة جنوب السودان، إلا لفتح الباب أمام شركات النفط الأميركية العملاقة لاستغلال الموارد النفطية هناك، وهذا ما أشار إليه الرئيس السوداني عمر البشير في 5 كانون الأول/ديسمبر 2004 حين قال إن تداعيات الأزمة في دارفور هي لحرمان الشعب السوداني من ثرواته الطبيعية وفي مقدمتها البترول[46].

46 - د. زكي البحيري، مرجع سبق ذكره، ص. 165.

الدفاع الوطني

حرب لبنان الثانية وتداعياتها العسكرية

إحسان مرتضى*

أولاً- الحرب في سياقها السياسي - الاستراتيجي:

تعود جذور حرب تموز/يوليو 2006 أو ما سميّ بحرب لبنان الثانية (بعد حرب لبنان الأولى العام 1982)، إلى العام 2000 الذي شهد حدثين على جانب كبير من الأهمية وهما، أولاً: انتصار المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، وتحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي، وثانياً فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي دعا إليه الرئيس الأميركي بيل كلينتون وجمع فيه إيهود باراك مع ياسر عرفات للبحث عن تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. ولأول وهلة بدا الحدثان وكأن لا رابط بينهما. غير أنهما تفاعلا معاً في الواقع ليؤثرا بشكل معين على مسار الأحداث اللاحقة. فلو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان نجح في التوصل إلى اتفاق يمهّد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية - إسرائيلية تستجيب للحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية -

* باحث في الشؤون الإسرائيلية

الإسرائيلية قد اتخذت مساراً مختلفاً عمّا حصل بالفعل، ولأمكن حينئذ تصوير الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وكأنه خطوة على طريق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي على مختلف المسارات، على أساس العودة التدريجية إلى حدود العام 1967 غير أن مجمل أحداث المنطقة أخذت مساراً مختلفاً لأن الصفقة التي قدمها باراك وحاول كلينتون إدخال بعض التحسينات عليها، كانت في الواقع بالغة المرورة وأقل بكثير من الحد الأدنى الذي يمكن لأي زعيم فلسطيني، مهما بلغ اعتداله، أن يقبل به، وأكبر بكثير من الحد الأقصى الذي يمكن لأي زعيم يميني إسرائيلي تقديمه. وبعبارة أخرى يمكن القول إن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان بمثابة النور الساطع الذي كشف حجم المأزق الذي دخلته التسوية في المنطقة، في الوقت الذي كانت مقاومة حزب الله تقدّم بانتصارها في 24 أيار/مايو (العام 2000) نموذجاً مشرقاً. والتفاعل المباشر أو غير المباشر ما بين مأزق أوسلو على المسار الفلسطيني، مع البديل الذي قدّمه حزب الله على الجبهة اللبنانية، ساهم مساهمة فعالة في وصول اليمين الإسرائيلي بقيادة آرييل شارون إلى السلطة في إسرائيل، وأسهم في الوقت نفسه في إشعال، وربما عسكرة، انتفاضة الأقصى.

وبوصول اليمين الأميركي المتطرف بقيادة الرئيس بوش الإبن إلى السلطة في نهاية العام 2000 ثمّ تسلّم شارون السلطة في إسرائيل مطلع العام 2001 دخلت عملية التسوية برمتها في حالة موت سريري بدأت بمحاولة عزل عرفات وتحجيمه سياسياً، ومن ثمّ غيابه (تصفيته على الأرجح)، ربما لرفضه الدخول في حرب أهلية قاتلة مع حماس والجهاد الإسلامي. وفي هذا السياق وقعت أحداث 11 أيلول التي هزّت الولايات المتحدة الأميركية وغيّرت مسار النظام العالمي، ومنحت المحافظين الجدد فرصة ذهبية لوضع مشروعهم عن «القرن الأميركي الجديد» موضع التنفيذ، وتمكين الهيمنة الأميركية المنفردة على العالم، في وقت منحت آرييل شارون الفرصة التي

طالما انتظرها للحصول على ضوء أميركي أخضر للإنقضاض أولاً على حماس والجهاد وتصفيتهما، وإيجاد ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام، تمهيداً لتصفية عرفات نفسه، ومن ثمّ الالتفاف على المقاومة اللبنانية لتصفيتها وخنقها، من أجل وضع إسرائيل في محيط إستراتيجي جديد ومريح من شأنه أن يمكّنها من التحرك المستقبلي نحو آفاق إستراتيجية أوسع وأبعد عبر التصدّي لكل من سوريا وإيران و«الدول المارقة» المنخرطة في «محور الشر». وذلك ضمن سياق ما سمّي «الحرب الكونية على الإرهاب».

وهكذا جرى تصنيف كل منظمة تحمل السلاح ضد إسرائيل في فلسطين أو لبنان أو أي مكان آخر، على أنها مجرد تنظيمات إرهابية لا تختلف كثيراً عن تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن. وفي هذا السياق قام شارون بتدمير السلطة الفلسطينية وبناها التحتية التي كان الأوروبيون قد ساعدوا على بنائها وتمويلها، وقامت أميركا باحتلال كل من أفغانستان والعراق في مسعى كبير لتحقيق عدة أهداف أساسية أبرزها بنظرنا:

1- الحضور المباشر والمكثف في المنطقة من أجل السيطرة على منابع النفط باعتباره إحدى أهم وسائل التحكم وأدواته في موازين القوة في النظام العالمي.

2- التمكين لإسرائيل كقوة إقليمية عظمى بإعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة.

3- إزاحة أو ضعضعة النظم المعادية للسياسة الأميركية في المنطقة كلما حانت الفرصة، والضغط في الوقت نفسه على الأنظمة الحليفة لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية جذرية تستهدف استئصال ثقافة المقاومة - «الإرهاب» حتى لو تطلب الأمر إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية والمجتمعية في المنطقة.

وفي هذا السياق بات واضحاً أن النظامين الإيراني والسوري قد وضعا تحت مرمى النيران الأميركية. فإيران في الإدراك الأميركي قبلة التيارات

الإسلامية «الأصولية المعادية» للمصالح الأميركية، فضلاً عن أن برنامجها النووي يمكن أن يشكل على المدى البعيد ولو في الحدود النظرية تهديداً لإسرائيل حليفتها الأولى. أما سوريا التي كان الغزو العراقي للكويت العام 1990 قد فتح أمامها نافذة لتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فلم تعد لها الأهمية الإستراتيجية نفسها، في المنظور الأميركي، في أعقاب سقوط نظام صدام حسين واحتلال العراق، فضلاً عن تشدّد موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي وارتباطها بعلاقات استراتيجية مع إيران وحزب الله وبعض حركات المقاومة الفلسطينية.

من هنا يمكن القول إن منطق الأمور كان يدفع بالإدارة الأميركية نحو التفكير جدياً في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أو سوريا أو كليهما معاً، بمجرد استقرار أوضاعها في العراق. غير أن تعثر مشروعها هناك أجبرها على مراجعة خططها وتغيير أساليبها في معالجة الملفين الإيراني والسوري، بحيث تم استبعاد الخيار العسكري مؤقتاً، وأصبح الملف النووي بمثابة المدخل الملائم للضغط على إيران، وصار الملف اللبناني، بما فيه المقاومة، بمثابة المدخل الملائم للضغط على سوريا. ولأنه كان من الصعب على واشنطن ان تلج إلى أيّ من الملفين منفردة، فإنها بدت في حاجة ماسة إلى تصحيح علاقاتها مع الدول المتمردة في أوروبا، وخصوصاً فرنسا، من خلال طيّ صفحة الخلافات التي أثارتها حرب العراق، والانفتاح على مشاريع سايكس- بيكو جديدة في المنطقة يكون لفرنسا فيها حصة محترمة من خلال استعادة نفوذها ومواقع القوة التاريخية الخاصة بها، ولا سيما على الساحة اللبنانية، فكانت زيارة موريس غوردو مونتاني مبعوث الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى الرئيس السوري بشار الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 والتي طالبه فيها بالقيام بمبادرة حسن نية، بعد تغيّر المعطيات الإقليمية والدّولية، مثل القيام بزيارة إلى القدس[1]. وجاء القرار

1- الرواية بشأن هذه الزيارة ذكرها دافيد إغناتيوس في الواشنطن بوست بتاريخ 2006/2/5 بصورة مفصلة.

الفرنسي الأميركي المشترك الرقم 1559 ضمن إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثمّ جاءت جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري لتطلق سلسلة من التفاعلات التي أدّت أول ما أدت إلي انسحاب سوريا من لبنان عسكرياً بصورة مهينة، وكان يفترض بها ألاّ تتوقف قبل أن تنتهي بنزع سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها.

غير أن التحرك السياسي لحزب الله بالتنسيق مع قوى لبنانية أخرى معادية للنفوذ الغربي ساعد على إيجاد وضع سياسي داخلي استحال معه تنفيذ القرار المذكور آنفاً إلا في إطار تفاهم وطني لبناني، الأمر الذي كبح جماح المشروع الأميركي- الفرنسي في لبنان، وأكد استحالة نزع سلاح المقاومة التي أصبحت ممثلة في الحكومة التي تشكلت على أثر الإنسحاب السوري. وهنا جرى البحث عن طرق أخرى لتنفيذ القرار الدّولي 1559 بالقوة. وعلى هذا الاساس بدأت المشاورات الأميركية- الإسرائيلية السرية للتخطيط لعمل عسكري في لبنان، من قبل أن يقوم حزب الله بعمليته التي أسفرت في ساعاتها الأولى عن مصرع 8 جنود إسرائيليين وأسر اثنين وجرح ثمانية آخرين. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تكن مضطرة إلى القيام بحرب شاملة في أعقاب ذلك، إلاّ أنها ولأسباب كثيرة فضّلت توظيف الأزمة لتنفيذ خطط مرسومة سابقاً مع الولايات المتحدة لتغيير قواعد اللعبة في المنطقة برمتها، وهذا ما كشف عنه تقرير «سايمور هيرش» المنشور في صحيفة «نيويوركر» وتقرير «واين ماديسون» الذي نشر في الصحيفة نفسها (وترجمت صحيفة «السفير» اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 2006/8/15 مقتطفات مطوّلة منه). وقد ورد في هذا التقرير، بعض التفاصيل عن اللقاء الذي جمع كلاً من نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ورئيس وزراء إسرائيل الحالي إيهود أولمرت، إضافة إلى ثلاثة وزراء إسرائيليين سابقين هم نتنياهو وباراك وبيريس، وبحضور النائب ناتان

شيرانسكي، تمّ فيه وضع اللمسات الأخيرة لعدوان تموز/يوليو والذي كان يرمي إلى تدمير حزب الله عسكرياً بصورة نهائية. وهذا ما تجلّى أيضاً في تصريح وزيرة الخارجية الأميركية رايس حول «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانية»، وهو شرق أوسط خالٍ من أي مقاومة وبحيث تكون فيه سوريا ضعيفة إلى درجة تضطر معها إلى التخلّي عن تحالفها مع إيران وربما مع المقاومة الفلسطينية أيضاً والقبول بشروط إسرائيل للتسوية في الجولان ولبنان.

هذا هو باختصار السياق السياسي-الاستراتيجي لاندلاع حرب تموز/يوليو 2006 ، أمّا السياق العسكري وتداعياته على الواقع الإسرائيلي، وهو موضوع البحث الذي نحن معنيون به، فسوف نعالجه أولاً من زاوية كونه نمطاً مما يسمى الحرب اللامتماثلة أو غير المتناظرة، في ظل قواعد اشتباك متغيِّرة وباعتباره نوعاً من أنواع حرب الإجتياجات المحدودة، ومن ثمّ ننتقل إلى معالجة حيثيات الحرب في مفاهيمها المغلوطة لاستخدام القوة العسكرية، وما يرتبط بها من سقوط مفهوم الردع الإسرائيلي، وانكشاف الجبهة الداخلية وتراجع الجاهزية القتالية، بالإضافة إلى المتغيرات التنظيمية والهيكلية التي طرأت على الجيش الإسرائيلي من جراء فشل الغزو في تدمير المقاومة.

- ثانياً- الحرب في تصنيفها العسكري:

في بحث أجراه بعنوان «تغيير الإستراتيجيا من أجل محاربة الإرهاب» يتحدث الباحث الإسرائيلي رون بن يشاي[2] عن الحرب بين قوات نظامية وقوات حرب عصابات، ويسميها «الحرب غير المتناظرة»، ويقول إن في الأمر مفارقة تكمن في أن الوسائل والأساليب العسكرية المتخذة لتقويض المقاومة والمتبعة لفترات طويلة وبجرعات كبيرة، تعطي عادة عكس النتائج المرجوّة.

2- سلسلة إعرف عدوك، باحث للدراسات، **إسرائيل والتحديات الاستراتيجية المقبلة**، مركز جافيه ص97 .

ذلك أن النشاط العسكري، على اختلافه، مع ما يسببه من معاناة ومآس، يمكن أن يدفع سكاناً غير مقاتلين إلى المشاركة في الإرهاب أو التطوّع لتنفيذ هجمات. وليست إسرائيل وحدها التي تجد نفسها عاجزة أمام هذه المفارقة، فكذا هي حال الأميركيين في العراق والروس في الشيشان والإسبانيين في إقليم الباسك...

ولاحظ بن يشاي أن تأييد مقاومة الإحتلال يتصاعد وينمو بالتناسب مع تصاعد عمليات القمع والإكراه التي تقوم بها القوات المحتلة ونموها، وهذا ما هو حاصل في كل من لبنان وفلسطين. كما أن تأييد العمليات العسكرية من قبل المواطنين المدنيين يتزايد مع تزايد عمليات العدوان وتشديد القيود المفروضة على حركة السكان ومصالحهم.

ولذلك تنبع مفارقة الحرب غير المتناظرة أيضاً من حقيقة أن المقاومة ليست ظاهرة عسكرية نظامية صرفة، بل هي حركة مدنية بامتياز. وهؤلاء المدنيون يستخدمون في معظم الأحيان أسلحة ومواد وتكنولوجيات بدائية يشترونها من أسواق المدينة ويصنعونها في بيوتهم، وبالتالي فإن «المنظمات والعصابات الإرهابية ليست جيشاً ولا تعمل كجيش، وغالباً ما تبقى بناها التحتية البشرية والمادية سليمة إلى حدّ بعيد»، على حد قول بن يشاي الذي يضيف أنه «لدى السكان المدنيين، يظل المرء قادراً على العثور على كيس من السماد الكيميائي وأنبوب معدني ليصنع قنبلة أو صاروخاً من الأنواع البدائية. وعلى الدّوام يبقى هناك مدنيون حاضرون للحلول محل القادة والناشطين الذين تجري تصفيتهم». والأهم من ذلك بحسب بن يشاي أن «الدافع الذي يغذّي الإرهاب بكل الزخم المعنوي والطاقات المادية، يستمد قوته من موارد مدنية مثل: طموحات وطنية، دين، أيديولوجيا، تحريض، ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، معاناة شخصية، رغبة في الإنتقام، إضطراب نفساني ... الخ. ومن المعلوم أن التعاطي مع مثل هذه الموارد لا يمكن أن يتم بالطرق العسكرية، كما أن العمل العسكري يبقى عاجزاً عن

قطع الإيرادات المالية التي يحصل عليها الإرهابيون».
ويستفيض بن يشاي في شرح هذه الإلتباسات والمفارقات بالقول إنه قد يقول البعض إن تحجيم دوافع الإرهابيين وردع النّاس عن تقديم الدّعم لهم يمكن أن يتحقق عن طريق استخدام العنف وشنّ الحملات العسكرية القاسية والحاسمة، وهذا يمكن أن يصحّ في بعض الأحيان، ولكن الشخص الذي يجد نفسه وأهله في أوضاع تكون فيها حياتهم وحريتهم وكرامتهم مهدّدة بالخطر والإهانة، يدرك تماماً أن هناك أموراً غير مادية أيضاً، يصبح معها التخويف عديم الفاعلية إزاء عوامل أخرى، كالغضب والإحساس بالعار والضغط الإجتماعي والثأر للكرامة، وما إلى ذلك. ومن هنا حتى الأنظمة الديكتاتورية عبر التاريخ كانت عاجزة باستمرار عن إخماد حرب شعبية عصابية عن طريق استخدام القوة والعنف فحسب، فكيف بالأنظمة الديموقراطية!
في مقابل ذلك فإن المنظور الثقافي ـ السياسي السائد لدى المقاومة للصراع في المنطقة وعليها ينتمي إلى مصطلحات الصراع على الوجود: نكون أو لا نكون، نحن أو هم. وإذا كان صنّاع القرار والمنظّرون في الولايات المتحدة (لا سيما من المحافظين الجدد)، لا يدركون هذه الحقيقة، أو يتغاضون عنها، فإسرائيل تدرك ذلك تماماً، بحكم معرفتها بالمجتمعات العربية، وبواقع تجربتها الخاصة. ولكن مشكلة إسرائيل هنا في الوقت نفسه، أنها تأسّست كدولة بوسائل القوة والقهر، وأنها ما زالت تعيش هاجساً مزمناً يتعلق بوجودها وضمان استمرارها، وهي تغطي ذلك، أو تعوّض عنه، بالمبالغة بالتعويل على استخدام القوّة المفرطة، والاتكاء على تفوّقها العسكري المطلق، بالاعتماد على «الجيش الذي لا يقهر»، واحتكار التسلح النووي، وضمانة الولايات المتحدة لأمنها واستمرار تفوّقها في هذه المنطقة.
وفي صراع كهذا يتم استدعاء كل خلفيات الموروث الثقافي والديني والنفسي والتاريخي. وضمن هذا الإطار يكتسب الصراع على الأرض مكانة قدسية؛

فالوطن يأتي أولاً. وهذا المنظور لا يأخذ في حساباته الخسائر المباشرة (البشرية والمادية) أو تحقيق الإنجازات الملموسة، بقدر ما يأخذ حسابات القدرة على إدامة الصراع وإرباك العدو وتحصيل إنجازات معنوية، بحيث يحتسب ذلك إنجازاً بحد ذاته. ومن هنا فالحروب التي يشنّها الجيش الإسرائيلي على المقاومة في المنطقة إنما تأتي في سياق من الفعل وردود الفعل، بحيث تأتي على شكل دوامة من الحروب الدورية، التي لا تفضي إلى شيء، سوى إلى تكريس الكراهية وتنمية الأحقاد ونشر العنف والإكراه والهيمنة في الشرق الأوسط، وفي العلاقات الدولية، بدلاً من إعلاء قيمة الحياة والإعمار والسلام القائم على العدل.

من هذا المنطلق وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى أساليب ربما مبتكرة، للفصل بين المقاتلين ومجتمعهم (الفصل بين السمك والماء الذي يسبح فيه)، من خلال استراتيجية يقترحها بن يشاي ويبنيها على أربعة أسس هي:

1- إيجاد حالة صراع أو تضارب في المصالح السياسية والمادية بين الجماعات الإرهابية من جهة والسكان غير المقاتلين من جهة أخرى.

2- تغيير طبيعة النشاط العسكري، بحيث تكون الأجهزة الإستخبارية مسؤولة عن المعركة ضد الإرهاب فتدير العمل الميداني وتوجه العمليات العسكرية/الأمنية من أجل الحدّ ما أمكن من احتمال تعرّض السكان غير المقاتلين للأضرار النفسية والمعنوية والمادية. وهذا النشاط يمكن تسميته بالنشاط الإستهدافي الموضعي والإستباقي، ما يستوجب توفير موارد بشرية كافية في السلك الأمني ووسائل تكنولوجية متطورة لجمع المعلومات.

3- تعزيز منظومات الدفاع المدني المضادة للإرهاب في إسرائيل والمناطق المحتلة.

4- تقويض الشرعية التي يسبغها الرأي العام على الممارسات التي تعتبرها إسرائيل إرهابية.

لقد حاولت إسرائيل تطبيق هذه المبادىء في المواجهات العسكرية غير التقليدية الدائرة في كل من فلسطين ولبنان منذ اجتياح لبنان الأول العام 1982 وحتى في الاجتياح الثاني والذي استمر 33 يوماً (من 7/12 إلى 2006/8/14) واعتبر بمثابة أطول الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ قيامها، وأكثرها تعقيداً وصعوبة وكلفةً من النواحي المادية والبشرية والمعنوية.

في مطلق الاحوال كانت إسرائيل، إزاء الحرب الأخيرة مع المقاومة، تأخذ في الحسبان جملة معطيات أهمها أنها لا تملك عمقاً استراتيجياً، ولا تستطيع تشغيل قواتها لفترة طويلة، مع وجود علاقات تبادلية بين الدفاع والهجوم، وحسم الحرب في البرّ بالإستفادة من القوة البرية المتحركة المدرعة. وفي المنحى ذاته، ركّزت النظرية العسكرية الإسرائيلية على منع الضربات المضادة الموجهة ضد المراكز السكانية الكبيرة والمراكز الصناعية الحيوية في إسرائيل، وتدمير القوات الرئيسة للعدو قبل أن تصل الى الأراضي الإسرائيلية، مع إضعاف إرادة العدو على الاستمرار في القتال. إلا أن هذه الخطة الاستراتيجية أخفقت بشكل ذريع حيث تعرضت المدن والمستوطنات الاسرائيلية للقصف في العمق، في حين كانت القوات الجوية تخوض حرباً على الطرف الآخر. وفي ظل الغموض الذي يكتنف مكانة سلاح الجو في إسرائيل، أعيدت النقاشات حول إمكان إخضاع العدو بالقدرة الجوية فحسب، حيث أن المعركة شهدت مفاجآت نوعية في مجرياتها الميدانية والعملانية، وجعلت قدرة إسرائيل في مجال المناورة، أمام اختبارات صعبة وشكوك متزايدة، بفعل تركيز العمليات العسكرية في مناطق قتالية يشكل فيها الشعب الإسرائيلي نسبة 80٪ من مناطق الشمال والجليل الأعلى، (هذا اذا أخذنا بالاعتبار فشل معظم البرامج الإسرائيلية في اجتذاب الإستيطان الى مناطق النقب، وذلك بفعل وجود المنشآت النووية الإسرائيلية ولا سيّما مفاعل ديمونة المشهور)، وكذلك بعض المنشآت الكيميائية الحيوية

التي تتركز أيضاً في الشمال والتي هي في مرمى صواريخ المقاومة اللبنانية. كما أن اسرائيل لا تستطيع تحمّل الخسائر في الأفراد من المدنيين والعسكريين على السواء والتي سوف يفرضها سياق الحرب.

وقد تحدث العديد من المعلقين والخبراء العسكريين الإسرائيليين عن نتائج سلبية تعرضت لها القدرة القتالية لقوات الجيش الإسرائيلي، والأداء الميداني لعناصر هذا الجيش وضباطه، بسبب الاضطلاع بمهام الأمن ومطاردة قيادات الفصائل الفلسطينية المسلحة وعناصرها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر العام 2000 . ومن الملفت للنظر أن هذه النتائج السلبية لم تقتصر على الحرب ضد لبنان بل كانت واضحة في قطاع غزة أيضاً حيث تمكّن بعض الفصائل الفلسطينية من أسر الجندي «جلعاد شليط» في حين أخفقت قوات الأمن الإسرائيلية في العثور عليه أو تحريره على الرغم من كل الجهود التي بذلتها على غير صعيد لتحقيق ذلك. ومعلوم أن حزب الله كان قد أعلن في مناسبات عديدة بأنه لن يتوانى عن أسر جنود إسرائيليين عندما تسنح له الفرصة، بغية مبادلتهم بالأسرى اللبنانيين الموجودين في سجون الإحتلال منذ أكثر من ربع قرن، وهذا ما تمّ تثبيته في البيان الوزاري للحكومة، مع الاستناد إلى القانون الدّولي الذي يجيز مقاومة المحتل. وعلى هذا الأساس جاءت عملية «الوعد الصادق» التي نفّذها حزب الله والتي أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين، فيما إتخذتها إسرائيل وحلفاؤها ذريعة لشن العدوان الذي ثبت باعتراف مصادر إسرائيلية أيضاً، أنه كان مدبّراً قبل العملية بكثير.

ثالثاً- الحرب في أهدافها ومجرياتها

كانت الاستراتيجية العسكرية التقليدية التي اعتمدتها إسرائيل دائماً، تستند إلى عدة ركائز ومعطيات عسكرية وثقافية من أبرزها:

أ- بناء جيش صغير وسريع الحركة، مدعم بأحدث ما في الترسانة العالمية وخصوصاً الأميركية من أسلحة.
ب- تأمين قدرة الجيش على السيطرة الكاملة في مجال القوة الجوية أولاً وفي مجال المدرعات وكثافة النيران والسيطرة عليها في الميدان ثانياً، توخياً لتجنّب أو لتقليل الخسائر قدر الإمكان في العناصر البشرية.
ج- إستخدام أحدث مبتكرات تكنولوجيا الإتصالات والإدارة والتوجيه والسيطرة.
د- إعتماد عناصر الردع والمفاجأة ونقل المعركة بعيداً عن مناطق سكن الإسرائيليين (سياسة الذراع الطويلة).
هـ- تأمين عنصر التفوق على الجيوش العربية، من النواحي التقنية واللوجستية، للتعويض عن النقص في الحشد البشري والعمق الجغرافي.
و- حسم المعركة في أقصر وقت ممكن عبر الاستخدام المكثف والمشترك للقوى.
وبالإضافة إلى ما تقدّم، من المعلوم أن إسرائيل تحتكر لنفسها عوامل قوة مضافة في غاية الأهمية من أبرزها:
أ- إحتكارها التسلّح النووي في المنطقة لضمان عنصر الردع الإستراتيجي الحاسم والمطلق.
ب- إحتكار الدعم الأميركي السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لتأكيد التفوّق وديمومته.
ج- إحتكار دعم الدول الغربية على الرغم من معارضة بعض هذه الدول لبعض سياسات إسرائيل العدوانية.
لكن على الرغم من ذلك فرضت المقاومة في لبنان على إسرائيل عوامل إحباط عسكرية كثيرة تجلّت بما يلي:
أ- لم تتمكن إسرائيل من خوض حرب نظامية لكونها تواجه حرب عصابات، ولم تتمكن من تحديد أهداف ثابتة ونهائية لاعتداءاتها، فضاع مفهوم موازين القوى بين الجانبين المتصارعين مثلما ضاعت الحدود

الفاصلة ما بين النصر والهزيمة، الأمر الذي حاول رئيس الأركان الإسرائيلي الدوران حوله بقوله إن أداء جيشه كان «وسطياً».

ب- إستطاعت المقاومة في هذه الحرب أن تنقل المعركة إلى داخل البيت الإسرائيلي وصولاً إلى حيفا وعكا وصفد، وأن تضطر حوالى مليون مستوطن إسرائيلي إلى النزوح من أماكن سكنهم الأساسية في اتجاه وسط البلاد أو جنوبها، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أدى هذا الوضع إلى انهيارات نفسية ومعنوية في الجبهة الداخلية، بالإضافة إلى انهيار قطاعات النقل والخدمات والإستشفاء وسواها، ما ترك آثاره المدمرة على سمعة القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية ومكانتها.

ج- إضطرت إسرائيل في هذه الحرب إلى تعديل خططها العسكرية وجداولها الزمنية مراراً وتكراراً بعد أن أدركت أنها دخلت في حرب استنزاف.

د- هذه هي المرة الأولى في تاريخ الحروب الإسرائيلية منذ العام 1948 التي يعجز فيها الجيش الإسرائيلي عن القيام باجتياح برّي استعراضي، كما حصل في السابق وعلى أكثر من جبهة.

هـ- لم يتمكن الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب من السيطرة أو من إسكات مصادر نيران المقاومة التي ظلّت مستمرة في رماياتها الصاروخية حتى آخر لحظة من المواجهات، ما أرغم هذا الجيش، وللمرة الأولى أيضاً، على خوض حرب دفاعية من داخل أراضيه، بينما كان يعتمد دائماً في الماضي على روح المبادرة والمباغتة ومهاجمة العدو في عقر داره.

و- فشل الجيش في حسم المعركة بواسطة سلاح الجو، كما بواسطة سلاح المدرعات، ما اضطره إلى إدخال سلاح المشاة بصورة مباشرة في الحرب، الأمر الذي أدى إلى تكبّده خسائر فادحة في الأرواح والمعنويات.

المنجزات والإخفاقات

بالنسبة إلى أهداف الحرب ومنجزاتها وإخفاقاتها عسكرياً، يمكننا إبداء الملاحظات الآتية:

أ- في الأهداف المباشرة

1- إستعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله.

2- ضرب البنية العسكرية التحتية والفوقية لحزب الله وقتل قياداته.

3- إيجاد منطقة فاصلة في جنوب لبنان تمنع أو تقلّل من الإحتكاك المباشر بين القوات الإسرائيلية وقوات المقاومة، سواء من خلال العمليات الفدائية أو عمليات القصف الصاروخي، وصولاً إلى نشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء الجنوب اللبناني.

ب- في الأهداف غير المباشرة

1- كسر إرادة اللبنانيين من خلال إرهابهم وتنغيص عيشهم والتأكيد لهم بأن عليهم أن يسدّدوا ثمناً باهظاً من جراء تأييدهم عمليات المقاومة من بين ظهرانيهم. وفي هذا السياق أتى قصف البنى التحتية الأساسية مثل مصادر الكهرباء والماء والجسور والطرق والمطارات حتى تلك البعيدة جداً عن ميدان المواجهات، بالإضافة إلى قطع إمدادات المواد الغذائية والتموينية والمحروقات.

2- إعادة الإعتبار لمكانة إسرائيل كذخر استراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، خصوصاً لجهة إعادة خلط الأوراق الإستراتيجية في المنطقة بعد تعثّر المشروع الأميركي في كل من العراق وأفغانستان، وذلك بعد أن تضاءلت هذه المكانة في عقد التسعينات نتيجة التحوّلات الدّولية كسقوط الإتحاد السوفياتي والوجود العسكري الأميركي المباشر في منطقة الشرق الأوسط.

3- إفقاد سوريا وإيران ورقة في غاية الأهمية في التجاذبات السياسية الإقليمية، من خلال ضرب حزب الله وشطبه من الوجود أو إضعافه في

المعادلات السياسية الداخلية اللبنانية والإقليمية.
4- إعادة ترميم هيبة الجيش الإسرائيلي المنهارة إزاء اللبنانيين والفلسطينيين بنوع خاص، لاسيما في أعقاب عمليتي الأسر، من أجل إستعادة مبادرة الردع المفقودة منذ العام 2000 في لبنان ، ومنذ العام 2005 في قطاع غزة.

ج- في المفهوم المغلوط لاستخدام القوة

يقول المفكر الاستراتيجي الألماني كلاوزفيتز إن المهمة الثانية من حيث الأهمية، التي تواجه المستوى السياسي والعسكري في كل حرب، بعد تحديد الهدف السياسي، تكمن في فهم الطبيعة الخاصة بهذه الحرب وبلورتها وفقاً لذلك، إذ لا توجد حربان أو معركتان متشابهتان تماماً[3]. وبحسب قوله فإن السؤال الجوهري هو: ما هي أوجه الإختلاف الخاصة بالمعركة المقبلة عن سابقاتها؟ وفي هذا السياق يرى الباحث الإسرائيلي رون طيرا أن جذور فشل إسرائيل في حرب لبنان الثانية إنما تكمن في عدم فهمها واستيعابها جيداً لطبيعة هذه الحرب، وأيضاً في «العفن الذي حدث لمفهوم إسرائيل في بناء القوة العسكرية واستخدامها» على حدّ قوله . ومن مظاهر هذا العفن، بحسب رأيه، «التبني المتحمس للنظرية الأميركية المسماة اسلوب الصدمة والرعب أو العمليات الموجّهة النتيجة Effect Based Operations-EBO-». وهدف هذه النظرية هو شلّ قدرة العدو خلافاً لتدمير قواته. إلا أن الأميركيين استخدموا نظرية EBO فحسب لإعداد عمل القوات البرية وتمهيده، وليس كبديل عن ذلك. وعلى خلفية هذه الأفكار كان في إسرائيل من أخطأ وتوهم أنه بالإمكان إدارة الحرب من خلال احتكاك صغير ومحدود وثمن زهيد. وهكذا انطلقت إسرائيل في عملية تغيير الإتجاه على ضوء منظومتين فكريتين أساسيتين إنعكستا في الأوامر العسكرية الصادرة عن قيادتيهما وهما:
أولاً: إدارة معركة بالنيران ضد الدولة اللبنانية بغية إيصالها إلى نزع سلاح

3- التقويم الاستراتيجي،العدد الفصلي التاسع، تشرين الثاني 2006 مركز جافي للدراسات الاستراتيجية

حزب الله بالنيابة عنها (وهذا ما حصل فعلاً في بداية الحرب من قصف للمطارات والجسور والمصافي وخزانات الوقود بذريعة تحميل الحكومة اللبنانية مسؤولية أسر الجنديين ودفعها إلى محاربة المقاومة ونزع سلاحها).

ثانياً: إدارة معركة الإحتكاك مع تعزيز النيران الدقيقة ضد حزب الله استناداً إلى فكرة الصّدمة والرعب وفكرة EBO . وهنا فشلت إسرائيل عسكرياً أيضاً لأنها أدركت متأخرة بأن مواجهة قوات حرب عصابات كحزب الله لا تملك بنية منظوماتية ذات مفاصل محدّدة ومعروفة، لاتتلاءم مع استخدام أسلوب الفعل والتأثير. كما تبيّن أن جمع معلومات عن هذه البنية القتالية أكثر تعقيدًا من عملية جمع معلومات استخبارية عن شجرة القيادة لجيش نظامي. فحزب الله كما يقول طيرا «يمتلك بنية مسطحة نسبياً وموزعة ومكوّنة من شبكة مساحات تعمل بشكل مستقل، ومن دون الحاجة بشكل عام، إلى تحريك قوات أو نقل تموين أو ذخائر. ذلك أن المقاتلين «ينتشرون ويتوزعون مسبقاً على الأرض وفي المنازل أو في المحميات الطبيعية مع وسائلهم القتالية واحتياجاتهم من التموين والتذخير». يضاف إلى ذلك أن حزب الله لا يملك مركز ثقل عملاني يؤدي ضربه إلى انهيار باقي أعضائه، وبالتالي فإن محاولة تطبيق أفكار وأسلوب الصدمة والرعب EBO ضده شبيهة بمحاولة تكسير عظام كائن رخو لا فقري، وبالتالي فاستخدام القوة وبهذا الأسلوب لا صلة له بالظروف الميدانية الواقعية للمعركة.

ومعلوم أن الاستخبارات والمنظومات العسكرية الإسرائيلية، من سلاح جو ومدفعية، قد فشلت على مرّ السنين في اصطياد المنظومة الصاروخية لحزب الله ذات المدى القصير والمتوسط، المنتشرة بعمق عشرات الكيلومترات في مناطق جبلية حرجية. ولم تتمكن أكثر من 15 ألف طلعة جوّية بطائرات حديثة و150 ألف قذيفة مدفعية، من أن تقضي على الأهداف النوعية

المطلوب القضاء عليها لحسم المعركة وتحقيق الانتصار. وعندما استخدم الجيش الإسرائيلي قواته البرية، إستخدمها «بمصطلحات مقاولي أهداف ونار وليس بالشكل الديناميكي الذي أعطاه انتصارات في الماضي: تشخيص مكامن ضعف الخصم، المفاجأة والمناورة في العمق، إخراج العدو عن اتزانه، إستغلال النجاح ومواصلة الضغط» بحسب رأي الباحث طيرا. وهنا يجدر بالإشارة أيضاً أنه في التعامل مع عصابات مقاتلة تعمل في شكل مجموعات مستقلة، وليس لها «مركز ثقل عملاني»، لا يعود هناك معنى أو أهمية كبيرة لفصل خطوط الإمداد أو قطعها وتطويق المستوى القيادي الأول. وفي هذا المجال لعبت إسرائيل لصالح حزب الله وليس لصالحها وأدارت معركة تتناسب مع خطط هذا الحزب وعناصر تفوّقه، الأمر الذي تجلّى في انهمار مئات الصواريخ يومياً على العمق الإسرائيلي من دون رادع. كما وأن منظومة القيادة والسيطرة في حزب الله واصلت العمل بشكل جيد طوال مسار الحرب، وبقيت الروح القتالية وحافزية التحرك لدى مقاتليه حيتين ونشطتين، وما من دليل على أن الإرادة السياسية لديه قد تصدّعت بشكل غير قابل للترميم. وعندما قبل الحزب بوقف الأعمال العدائية، إنّما فعل ذلك «من أجل الحفاظ على مكاسبه»، ومنها أنه أوقف التار وهو في أوج استخدامه لقوته، ما أكسبه بنسبة أكبر صفة المنتصر، على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبّدها في الوطن على النطاق الواسع، كما في بنيته العسكرية الخاصة، في وقت ظهر الجيش الإسرائيلي على أنه جيش هشّ، والجندي الإسرائيلي على أنه ضعيف و«يُقهر»، عكس المقولة التي كانت سائدة.

باختصار يمكن القول إنّ الجيش الإسرائيلي قد دخل المواجهة الأخيرة بمقاربة قتالية نشأت على مدى الأيام والأعوام السابقة واستمرت من دون تغيير، وهي تقوم في الأساس على استخدام كثافة النيران كعنصر أساسي في الأداء القتالي. وفي هذه المقاربة لم تتغير لديه منهجية المواجهة مع

تشكيلات حزب الله الصاروخية، ولا تمّ تحديث هذه المنهجية منذ عملية «عناقيد الغضب» العام 1996 التي تمّت بالطريقة نفسها. وقد يكون الجيش الإسرائيلي في حرب تموز الأخيرة قد نجح في إرباك عمليات الحزب وتعطيلها بنسبة ميدانية معينة، إلاّ أنّه لم ينجح «في تقويض أو إفساد المنطق العملاني الذي أملى نشاط الحزب في ما خص إطالة مدّة الحملة الصاروخية ضد جبهة إسرائيل الداخلية»[4]

رابعاً- فشل نظرية الحرب الإستباقية وتداعياتها

لم يكن أي مراقب موضوعي لمجريات الحرب الأخيرة في لبنان، بحاجة إلى جهد كبير ليصل إلى القناعة ذاتها التي وصل إليها القادة العسكريون والمسؤولون السياسيون الإسرائيليون وهي أن نظرية الحرب الوقائية أو الإستباقية بالإستفادة من عنصر المباغته وتوجيه الضربة الساحقة الأولى، كانت فاشلة تماماً. والبراهين على ذلك عديدة أهمها:

1- منذ اللحظة الأولى لاندلاع المواجهات العسكرية بين حزب الله وإسرائيل، بدا من الواضح أن الجيش والحكومة تلقيا سلسلة من المفاجآت غير السّارة من قبل رجال المقاومة. فلم يكد هذا الجيش يستفيق من المفاجآت الإستخبارية والأمنية التي سبقت شن الحرب على لبنان بكشف شبكاته التجسسية المتعددة، حتى جاءت مفاجآت ميدانية متنوعة في البر والبحر أدّت إلى خسائر فادحة في الدبابات وتدمير قطع بحرية ومروحيات.

2- إعتمد مقاتلو حزب الله تكتيكاً عسكرياً مشابهاً للوسائل التي استخدمها مقاتلو الفيتكونغ خلال حرب فيتنام، ما جعل منهم خصماً شرساً للجيش الإسرائيلي، حيث استفاد من شبكة حماية معقدة من الأنفاق والخنادق السّرية، حرمت الإسرائيليين من إمكان استثمار العديد من وسائل القوّة المتوافرة في أيديهم[5].

4- التقويم الاستراتيجي، مصدر سابق،عامير كولك، **حزب الله ازاء جيش الدفاع الإسرائيلي.**
5- مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد 166 اللواء جمال مظلوم ص 96

3- إعتمد مقاتلو حزب الله أسلوب «إضرب واهرب»، فأطلقوا أنواعاً عديدة من الصواريخ التي تطلق بواسطة منصات محمولة على الكتف.
4- إمتلك هؤلاء المقاتلون القدرة على مواصلة المعارك على مساحات واسعة من الأراضي اللبنانية الجنوبية وغير الجنوبية، ما أكّد امتلاكهم القدرة على الجمع بين القتال التكتيكي المتفرق والإدارة الإستراتيجية للمعارك، بما فيها الإدارة السياسية لها[6].
5- إعترف مسؤولون عسكريون إسرائيليون بأن ما واجهوه في هذه الحرب لم يكن مجرد ميليشيا بسيطة، بل مجموعات من «القوات الخاصة» في جيش نظامي عصري من حيث التجهيز (سترات واقية من الرصاص، مناظير للرؤية الليلية، أجهزة اتصالات حديثة...) بالإضافة إلى التدريب والحافزية القتالية.
6- إستفاد حزب الله من فنون الإختفاء والتمويه[7]. وقد أكّدت شهادات إعلامية عديدة لجنود إسرائيليين عادوا من الحرب، اعترافهم بأن خصومهم أداروا معاركهم وحاربوا بإصرار وضراوة من دون أن يكون لهم ظهور بارز أو واضح على الأرض، وكانوا يتفرقون ثمّ يجتمعون بخفّة وفعالية.
7- رجال المقاومة فاجأوا الإسرائيليين بالقتال الإستنزافي خلف خطوط العدو وهذا ما حصل في كل من مارون الراس وبنت جبيل. وقد روى بعض مقاتلي وحدة النخبة الإسرائيليين أنهم فقدوا الإتصال مع رفاقهم، فيما استمر المقاومون ينشطون بثبات على الرغم من قلة عددهم وخطورة مواقعهم.
8- إستخدم رجال المقاومة أسلوب التدرج في التصعيد بما يتلاءم مع إيقاعات الحرب ميدانياً وسياسياً، ما جعل الجيش الإسرائيلي والجبهة الداخلية الإسرائيلية تحت وطأة توقعات ومفاجآت سلبية ومؤثرة على المعنويات العامة.

6- معاريف 2006/7/14
7- يديعوت أحرونوت 2006/7/12 عامير ربابورت.

9- إستفاد رجال المقاومة من الحرب الإعلامية والنفسية بصورة واضحة بما وفّر للمقاومة عامل الصدّمة والصدقية، فيما وقعت أجهزة العدو في هذا المجال في حالة من الإضطراب والحيرة. ففي بحث أعدّه د. أودي ليفل[8] المحاضر في علم النفس السياسي في جامعة بن غوريون جاء أنه: «بدلاً من أن يعتمد الجمهور الإسرائيلي على متحدث قومي يطلعه ويبيّن له مجريات الأحداث يومياً، أصبح هذا الجمهور يولي ثقته في هذا الصدد لزعيم العدو الذي نحاربه».

10- هذه هي المرة الأولى التي يُجبر فيها الجيش الإسرائيلي على خوض حرب دفاعية وقائية في أعماق جبهته الداخلية، ما وضعه في حالة من النقد الذاتي وصلت إلى حد المطالبة، ليس بإستقالة كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين وحسب، وإنما أيضاً بإعادة النظر في النظام السياسي - الإجتماعي برمته، وفرض انتخابات جديدة تؤدي إلى تغيير الخريطة الحزبية بالإضافة إلى تغيير نقاط عديدة في العقيدة القتالية للجيش.

خامساً: سقوط نظرية الردع الإسرائيلية

من قراءة أولية لمحصلة نتائج الحرب، يمكن القول إنه على الرغم من القدرة التدميرية الهائلة المتوافرة لدى إسرائيل، فقد تعرضت هيبتها العسكرية لضربة ليس من المنطقي تجاهل تداعياتها، لا سيّما بالنظر إلى الخسائر الكبيرة، المادية والمعنوية، التي نزلت بقطاعات الجيش والمجتمع الإسرائيليين. إن كلفة الحرب على الإسرائيليين بلغت ستة مليارات دولار، وصورة الجيش الإسرائيلي وهو خارج من المعركة لم تكن أبداً الصورة التي كان يتمناها الإسرائيليون. ولا شك أن القسم المعلن من «تقرير لجنة فينوغراد» وحده يكفي لتظهير الصورة التي آل إليها المستويان العسكري والسياسي في إسرائيل. وقد أعلن عضو الكنيست عن حزب العمل إفرايم

8- البحث نشر على موقع المشهد الإسرائيلي 2006/10/24 .

سنيه في أثناء لقاء له مع نشطاء الحزب في تل أبيب: «إن أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهر قد تحطمت»[9] وكتب المحلل العسكري زئيف شيف في هآرتس[10] «أنه محظور الوصول إلى وضع ينشأ معه توازن استراتيجي بين إسرائيل وحزب الله، وإذا لم يشعر حزب الله بأنه هُزم في الحرب، فستكون هذه نهاية الردع الإسرائيلي حيال أعدائها بالفعل وبالقوة. إن إسرائيل لم تخسر هذه الحرب بالكامل، ولكن منذ اللحظة التي تدهورت إليها، فإنها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي»، وأضاف شيف: «في الخلاصات التي أجريت مع ختام أسبوعين من المعارك تبيّن أن إسرائيل لم تحقق أهدافاً مركزية في ميدان القتال». وإلى ذلك فإن عضو الكنيست (من حزب العمل) ونائب رئيس الأركان الأسبق اللواء المتقاعد متان فلنائي أقرّ في لجنة الخارجية والأمن أن «إسرائيل لم تكن قط في وضع مركّب كهذا. لقد أيّدتُ شن الحرب.... ولكن هذه هي المرة الأولى التي نُهزم فيها في ميدان الحرب، فعندما ننتصر نعرف أننا انتصرنا»[11].

وباختصار فقد فقدت إسرائيل في هذه الحرب أربعة أركان كبرى من عناصر استراتيجيتها القتالية والردّعية وهي:

1- سقوط فعالية سلاح الجو في حسم المعركة على الأرض.

2- فقدان احتكار مبدأ تصدير الحرب إلى أراضي العدو.

3- فقدان احتكار مبدأ الحرب الخاطفة الذي يعني حسم المعركة بقصف إستراتيجي سريع وزهيد الكلفة.

4- فقدان احتكار تفوّق تكنولوجيا السلاح عبر تحطيم أسطورة الميركافا-4 «درّة الإنتاج العسكري الإسرائيلي».

لقد ارتكزت كلمة السّر التي كمنت خلف نجاح الردع الإسرائيلي في الماضي على اعتراف «العدو العربي» بأنه سيدفع ثمناً باهظاً إذا مسّ بإسرائيل ولو

9- يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 ،السفير ص41 .

10- المصدر نفسه ص 362 .

11- المصدر السابق.

بصورة طفيفة. وهذا هو السبب الذي حال، في الحروب السابقة، دون سقوط مئات الصواريخ العربية على العمق الإسرائيلي، في حين أن أكثر من أربعة آلاف صاروخ سقطت فوق حيفا والجليل الأعلى والخضيرة وسواها، وسقط معها أي مبرر لإدعاء إسرائيل امتلاكها ما يسمى بالردع الإستراتيجي الحاسم. وقد وصل القادة العسكريون والمسؤولون السياسيون الإسرائيليون إلى قناعة مفادها أن سحق قوة حزب الله وإبادة نموذج أمينه العام نصر الله يمثلان هدفين غير واقعيين. ومن هؤلاء الدكتور رؤوفين أرليخ[12] المتخصص في الشأن اللبناني الذي قال: «كل من يفكر بإزالة قدرات حزب الله هو غير واقعي. يجب التفكير بمصطلحات: ماذا يمكن إنجازه؟ المتاهة اللبنانية تشدّنا مراراً وتكراراً إليها، نحن نريد إخراج لبنان من داخلنا أيضاً، ولكن لبنان لا يدعنا نخرج، لأن الهدوء الذي ساد في السنوات الأخيرة بعد الإنسحاب، كان نسبياً وضئيلاً وتمّ خرقه عدّة مرات، وأدى إلى تمركز منظمة مسلحة قبالة الحدود الشمالية، جعلتنا ندفع ثمن ذلك اليوم».

واعترف أرليخ بفشل أحد أركان سياسة الردع الإسرائيلية، وهو الإغتيال، بقوله: «لو كنا نعرف أن اغتيال عباس الموسوي العام 1992 سيجلب لنا نائبه حسن نصر الله، ربما كنا سنفكر مرتين قبل تنفيذ الإغتيال». وجاء في دراسة إسرائيلية حديثة بعنوان «إسرائيل ومستقبل حزب الله» أن الحزب يسوّق نفسه بشكل أساسي كقوة ردع استراتيجية في مواجهة إسرائيل، وبدرجة أقل كمنظمة تمارس قتالاً تكتيكياً يومياً ضد الدولة العبرية[13].

سادساً: محدودية القوة العسكرية

أفرزت حرب تموز 2006 دروساً عسكرية محيّرة بالفعل، فلا هي حرب

12- يديعوت أحرونوت 2006/7/17 . رؤوفين أرليخ هو صاحب دراسة «الورطة اللبنانية» التي نال بموجبها شهادة الدكتوراه.
13- المصدر نفسه.

عصابات بالمعنى المتعارف عليه، ولا هي حرب تقليدية، وربما صحّ القول إنها في «منزلة بين المنزلتين». وفي كل حال فإن الدروس المستفادة، سلباً أم إيجاباً منها، سوف تترك تاثيراتها وبصماتها على عمليات صنع القرار والتخطيط العسكري وأداء العمليات الميدانية في المستقبل. والنتيجة النهائية للحرب من شانها أن تحدث تحوّلاً جذرياً في مفاهيم استخدام القوة المسلحة في المنطقة. فخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي انفجرت موجة من الحروب غير المتماثلة، في ظل قواعد اشتباك متغيرة، ما أدى إلى إساءة التقدير وإلى المزيد من التعقيد في ألعاب الحرب، وإلى ظهور متكرر لحالات المفاجأة وعدم اليقين.

إن حرب تموز في لبنان كانت واحدة من الحروب غير النمطية، وهي أثارت مجموعة من الإشكالات العسكرية الحقيقية، لا سيما على صعيد عدم القدرة على التمييز في نتائجها بين معالم الهزيمة ومعالم النصر، الأمر الذي ينبثق بشكل أساسي عن حقيقة ميدانية واضحة وثابتة وهي محدودية مفاعيل القوة العسكرية النظامية مهما بلغت من جبروت في الجو والبحر والبر.

والثابت أن هذه الحرب، وبغض النظر عن نتائجها ومآلاتها السياسية والعسكرية، قد «كوّت» الوعي الإسرائيلي، ولم تستطع أن تحقق الأمن أو النصر، ولا أن تفرض التطبيع مع محيطها. من هنا سارع كتّابٌ إسرائيليون إلى تشبيهها بحرب تشرين 1973 التي انتهت بنصف نصر ونصف هزيمة. ولكن حرب تشرين تلك كانت بين جيشين نظاميين كبيرين، فيما هي جرت في حالة لبنان بمواجهة بين قوة صغيرة محدودة الرجال والعتاد، وجيش نظامي مسلّح حتى الأسنان. ومن هنا يأتي الإستنتاج المباشر بأنها حرب أسفرت عن حقائق كانت غائبة في ظلّ دورة الأحداث وفي طليعتها أنها وضعت نقاط استفهام كبيرة أمام صورة «الجيش الذي لا يُقهر». وقد ظهر التقصير واضحاً في التردد الكبير الذي غرقت فيه قيادة الأركان بخصوص

دفع أو عدم دفع قوات مشاة بأعداد كبيرة في جنوب لبنان. كذلك انفضحت محدودية قوة المؤسسة العسكرية عندما ثار السجال بين الحكومة وقادة اليمين المتطرف الذي حاول أركان فيه استغلال تردد الجهات المعنية وإرباكها ليشن حملة شعواء ضد رئيس الحكومة ووزير دفاعه ويتهمهما بضحالة الخبرة العسكرية والسياسية على حد سواء.

وفي هذا السياق كتب المحلل العسكري الإسرائيلي رؤوفين بدهتسور[14] يقول: «يجب التطرق إلى سلسلة الأخطاء التي ارتكبها الجيش. هذه الأخطاء لم تكشف فقط عن مستويات متدنية لبعض أسلحة الجيش، وعن استخبارات رديئة، وعن غطرسة بعض القادة فحسب، بل أثّرت أيضاً في صورة الجيش حسبما يراها الأعداء، وستكون لذلك آثاره الحاسمة لدى هؤلاء في أثناء اتخاذهم قرار الشروع بالحرب في المستقبل، أو عند إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي»، وأضاف: «يجب أن نتساءل باستغراب لماذا لم يتحمل أحد المسؤولية عن عملية كيرم شالوم (في غزة وأسفرت عن أسر الجندي شاليط) بعد أن إستنتج تحقيق غيورا آيلند أن هناك إخفاقاً ميدانياً قد حصل».

وتابع بدهتسور: «الجيش ليس معتاداً على الإنتقادات الآتية من الخارج، وتحقيقاته الداخلية لا تتسم بالموضوعية والصدقية مهما توخى ذلك، وما حدث في كيرم شالوم تكرر على الحدود اللبنانية، حيث تمّت مباغتة الجيش مرة أخرى، ما يشير إلى وجود خلل إستخباري ولا مبالاة من قبل جنود الدّورية وقادتهم .... سلاح البحرية أيضاً يحقق في إصابة البارجة... ثمّ جاءت حادثة تصادم المروحيات في سماء الجليل الأمر الذي يذكرنا بحادثة شهر شباط العام 1997.»

يمكن القول إن حرب لبنان الثانية قد كشفت عن جوانب لم تكن مأخوذة في الحسبان من قبل وتتعلق بهوية إسرائيل المعنوية والثقافية والاجتماعية

14- هآرتس 2006/8/3 رؤوفين بدهتسور،يجب التحقيق الان.

والأخلاقية. وقد كتب رئيس الكنيست السابق أبراهام بورغ[15] ينعى تلك الأيام الأولى لجيل المؤسسين الصهاينة فيقول: «إستندت الثورة الصهيونية دوماً على دعامتين: مسار عادل وقيادة أخلاقية. ولم يعد أيّ منهما قائماً الآن. فالدولة الإسرائيلية تقوم اليوم على سقالات من الفساد وعلى أسس من الإضطهاد والظلم... وهناك احتمال فعلي لأن نكون آخر جيل صهيوني. قد تظل الدولة العبرية قائمة هنا، لكنها ستكون من نوع مختلف، غريبة وبشعة... دولة مستوطنات تدار من قبل زمرة لا أخلاقية من منتهكي القانون الفاسدين الذين يصمّون آذانهم إزاء مواطنيهم وأعدائهم على السواء. إن دولة تفتقر إلى العدالة لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة».

ومن جهة أخرى يعتبر الكاتب السياسي محمد عبد السلام[16] أن «مشكلة إسرائيل تكمن في قياداتها السياسية بنوع خاص، لأن هذه القيادات لا تدرك معنى الضغط الدّولي وعمق المشاعر الوطنية عند الآخرين، ولا تفقه معنى محدودية القوة المسلحة في عالم السياسة. ومن هنا، وبحسب التحليلات الإسرائيلية جاءت النتائج كارثية. فالقوات الجوية، ذراع إسرائيل الطويلة، لم تتمكن من حسم أية معركة حتى في قرى صغيرة وحدودية مثل مارون الراس وبنت جبيل، وذلك على الرغم من تدمير الكثير من الأهداف العسكرية أو شبه العسكرية أو المدنية في لبنان. كما أن سلاح المدرعات خسر الكثير من سمعته بعد أن فقدت الميركافا حصانتها وسمعتها الدّولية، وتمّ إسقاط طوافات حربية، واستهداف أكثر من قطعة بحرية. هذا كله بمثابة شواهد دامغة على محدودية قوة إسرائيل وقدراتها العسكرية المادية والعملانية. وهذا يعني أيضاً أن المسلّمات القديمة في نظريات الأمن القومي الإسرائيلي قد فقدت الكثير من صدقيتها. فإسرائيل باتت قابلة للتأذي والعطب، وجيشها بدا عاجزاً عن التصرف بالإحترافية التي كانت متوهمة

15- الحياة 2003/9/12 ابراهام بورغ.

16- مجلة السياسة الدولية العدد 166 ، المجلد 41 ، اكتوبر 2006 ، ص. 122 .

عنه، ولم يعد بمقدوره أن يضرب دون أن يُضرَب ولا أن يستمر في فرض أمر واقع هنا وهناك بلا نهاية. والأساليب والادوات التي استخدمتها المقاومة في الحرب، والقليلة الكلفة بالمقارنة مع ما تستخدمه إسرائيل، ناهيك عن انكشاف جبهتها الداخلية، كلها أمور مستجدة لا بد من أخذها في الحسبان في أي مغامرة جديدة يمكن أن يشهدها لبنان والمنطقة في المستقبل».

وفي أوجه التقصير في الأداء الميداني كتب يوسي ميلمان[17] أن الحرب قد كشفت «أوجه خلل خطيرة، ولا سيما على المستوى التكتيكي: نشر لامبالٍ لجزء من القوات البرية في قسم من القطاعات، عدم التواصل بين القيادة العليا والوحدات على الأرض، إنقطاع متواصل في المعلومات الإستخبارية لقيادة الشمال والتي فشلت في ملاحظة كيف أن حزب الله قد أقام تحصينات كبيرة بالقرب من الحدود، ثمّ التقصير الذي لعلّه الأكبر، وهو إهمال جميع الحكومات للجبهة الداخلية على مرّ السنين».

وعدّد إيلي ريخيس[18] بعض نقاط التقصير الإسرائيلية على طريقته ومنها: المفاجأة، الثمن بالأرواح، غياب الجهوزية، نقص العمل الإستخباري، ترهّل الإدارة، عجز القيادة، تحطم صورة قوة إسرائيل في العالم العربي، فقدان أساس الردع.

أما آلوف بن في هآرتس[19] فقد طرح عشرين سؤالاً حول الإخفاقات النظرية والعملية ولدى المرتبتين السياسية والعسكرية ومنها: لماذا فشلت المخابرات في تحديد مخبأ قادة حزب الله، ولماذا فشلت جميع المحاولات للنيل منهم؟ وهل كانوا تحت المراقبة قبل الحرب؟ لماذا فوجىء الجيش بوجود صواريخ مضادة للسفن لدى حزب الله، ولماذا أرسلت قطعة الأسطول «حانيت» للعمل قبالة الشواطىء اللبنانية بينما كانت منظومات دفاعها مطفأة وكانت مكشوفة للضرب؟ وما الذي عرفته الإستخبارات بشأن

17- مترجم عن العبرية من موقع هآرتس 2006/8/29 www.haaretz.co.il
18- في الإنترنت عن العبرية www.dayan.org/kapjac
19- الموقع الرسمي للجيش اللبناني 2007/11/17

الصواريخ المتطورة المضادة للدبابات، وما الذي عرفته أيضاً بالنسبة إلى انتشار قوات الحزب فوق الأرض وتحتها؟...

باختصار يمكن القول إن محدودية القوة الإسرائيلية تعتبر واحدة من أبرز الحقائق والنتائج التي أسفرت عنها حرب لبنان الثانية، وهي انعكست في تجليات بالغة الأهمية أبرزها:

1- سقوط نظرية الأمن القومي الصهيوني، التي قامت على الثقة المبالغ بها في النفس اعتماداً على أدوات الحرب الحديثة.

2- سقوط نظرية تكنولوجيا السلاح في حروب التحرير الوطنية القائمة على حرب العصابات الذكية في مواجهة الأسلحة الذكية.

3- سقوط الدعاية التي تسوّق لسلام وهمي، لا يقوم على حقائق في التاريخ والجغرافيا بل يقوم على الخداع والمراوغة وكسب الوقت لإضاعته.

4- لبنان أعطى الأمثولة الحية لإرادة الشعوب وتفوقها على آلة الإستعمار الغاشمة.

5- المقاومة قلبت معادلة «كيّ الوعي» التي نادى بها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق موشيه (بوغي) يعلون، وجعلتها معادلة لـ «كيّ وعي» الإسرائيليين.

سابعاً- فشل منظومة الدفاع الإعتراضية

إستباقاً لأية مفاجأة ممكنة، ووفقاً للمفهوم الذي تبلور في قيادة الأركان، رفع الجيش الإسرائيلي استعداده لمواجهة كل أنواع الصواريخ المعادية وذلك على صعيدين هما: الدفاع السلبي الذي يعني توزيع وسائل وقاية على السكان، والدفاع الإيجابي الفعّال الذي ينطوي على محاولة اعتراض الصواريخ قبل وصولها الى أهدافها. ويقوم هذا الدفاع على استخدام عدة وسائل للإعتراض، ومنها «الشبكات الدفاعية الأربع»، وهذه أخفقت أيضاً في اعتراض الصواريخ ما شكّل مفاجأة في أوساط القيادة الإسرائيلية، لا

سيّما أنها كانت قد تحسّبت مسبقاً لمثل هذا الاحتمال (لكن من دون جدوى)، وكان تحسّبها قائماً على ما يلي:

1- مشروع «موآب» المسمى نظام إسرائيل للإعتراض بعد الانطلاق، (والذي اقترحته هيئة تطوير الوسائل القتالي - رافائيل) IBPIS (Israel Boost Phase Intercept System). وتكمن أهم ميزة لهذا النظام في قيمته الردعية، إذ يكفي أن يعرف المهاجم أن قسماً من الصواريخ التي يطلقها سينفجر فوق أراضيه، حتى يمتنع عن إطلاقها.

2 - مشروع صاروخ «حيتس» (آرو - السهم) الذي جرى تطويره في إسرائيل بشراكة أميركية أكبر في التكنولوجيا والتمويل. ويخصص للتعامل مع أي صاروخ معادٍ (على ارتفاع أكثر من 50 كلم) قد يفلت من شبكة الحاجز الأول (موآب). ويقدّر الخبراء أن لصاروخ حيتس عيوباً كشفتها تجارب الإطلاق المتكررة، خلاصتها أن قدرته على إصابة هدفه ضئيلة.

3 - شبكة صواريخ «باتريوت» أميركية الصنع، وتمّ نشرها في عدة مناطق من إسرائيل، ومهمتها اعتراض الصاروخ الذي ينجو من صاروخ حيتس ويخترق الأجواء الإسرائيلية، لإسقاطه وهو على ارتفاع 20 كلم.

بيد أن تجربة إسرائيل في اعتراض الصواريخ أثبتت محدودية فاعلية شبكة باتريوت، خصوصاً لجهة الصواريخ قريبة المدى.

4 - مشروع نظام الليزر التكتيكي المتفوّق - المعروف باسم «ناوتيلوس» وكان الغرض منه اعتراض صواريخ الكاتيوشا، ثم طوّر لمواجهة الصواريخ البالستية. ومع ذلك لم تتمكن هذه المنظومة الدفاعية الإعتراضية من إسقاط أو اعتراض صاروخ واحد من الصواريخ التي انهمرت على إسرائيل.

وإن كان الهجوم بصواريخ متعددة من أنواع كاتيوشا وغراد أو رعد من شأنه أن ينشر الارتباك والخوف في العمق الإسرائيلي، إلا أن التهديدات الخطرة والمتوقعة في حرب كبيرة، دفعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى تطوير

أساليب الدفاع الفاعلة، والإقدام المبكر على استخدام شبكة صواريخ مضادة للصواريخ. ولم تستطع كل هذه الشبكات ضمان دفاع جوي كامل. هذا مع الإشارة إلى أن الكاتيوشا صواريخ رخيصة مقابل الأنظمة الليزرية والصاروخية الإسرائيلية الباهظة الثمن والمعقدة جداً. وبالنظر إلى الأهمية والحساسية لعامل الوقت في الاشتباك مع الصواريخ الأخرى، أصرت إسرائيل على توفير الإنذار المبكر بشكل مباشر من محطة كولورادو - الولايات المتحدة، في زمن لا يتعدى 1,5 دقيقة فقط من لحظة إطلاق الصاروخ المعادي (كان زمن الإنذار سابقاً يستغرق 3 دقائق) وهو ما تطلّب توفير مركز معالجة أرضي ثابت في جنوب تل أبيب للاستقبال مباشرة من قمر الاتصالات في لحظة استقبال الإنذار في محطة كولورادو. ويحتوي هذا المركز على «سوبر كمبيوتر» حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة لمعالجة البيانات مباشرة من دون إبطاء وأغلب الظن أن هذا التطوير لن يكون كبير الفائدة في حالة إطلاق صواريخ من لبنان أو من سورية وذلك بالنظر الى قصر مسافة الرمي (إذ يمكن للصواريخ أن تصيب أهدافها داخل إسرائيل في غضون دقيقة واحدة). وكُشفت نقطة ضعف الكيان الصهيوني أمام إطلاق الصواريخ حيث أنها لن تستطيع الصمود طويلاً أمام كثافة النيران والتفوق العددي في أي هجوم شامل ومفاجئ، لو حصل. من هنا فإن القلق الإسرائيلي يعكس سلبية المفهوم الدفاعي الاستراتيجي الجديد ضد الصواريخ. ذلك أن الاتجاهات السابقة في هذا الخصوص كانت ترى أن نظم الدفاع ضد الصواريخ ينبغي أن تكون قادرة على التصدّي للصواريخ المعادية بعد فترة وجيزة من إطلاقها، في حين أن المفهوم الجديد يرى ضرورة إصابة المنصات المعادية قبل إطلاق الصواريخ. وهذا ما حاول الجيش الإسرائيلي القيام به، من دون أن يتحقق له النجاح الذي كان يتوقعه.[20]

20- هآرتس 2006/8/15 في الإنترنت www.haaretz.co.il

ثامناً: التداعيات التنظيمية والهيكلية في الجيش

خرجت إسرائيل من حرب لبنان الثانية بعلامات استفهام كبيرة تطال كل مجالات الشأن العام والمصير وحتى الوجود بذاته، كما وخرجت بالمشاعر ذاتها في ما يتعلق بقوتها العسكرية. وقد راوحت التقويمات الخاصة بأداء الجيش في الحرب بين سيىء في الغالب ومتوسط، بحسب توصيفات المؤسسة العسكرية كما جاء على لسان رئيس الأركان (السابق) الجنرال دان حالوتس (والذي كان لاستقالته دويّها الكبير...). وكانت ردة الفعل الأولى على فشل الجيش الإسرائيلي في أدائه الميداني، الدعوة إلى فتح تحقيقات في أسباب الإخفاق، واستخلاص العبر، وإجراء التغييرات اللازمة استعداداً لأي حرب مقبلة.

والواقع أن الجيش كان قد أعدّ نفسه لهذه الحرب وأجرى التدريبات اللازمة عليها لمدة ست سنوات (على حد قول وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز)، ومع ذلك جرى الطعن في جهوزيته بشرياً ولوجستياً بحكم النتيجة التعسة بالمقاييس الإسرائيلية. فالإعتماد على قدرة سلاح الجو على حسم المعركة أثبت فشله، وتبين أن دبابة ميركافا -4 ليست عصيّة على التدمير.

وعلى الرغم من أن عنصر المباغتة كان في يد الجيش الإسرائيلي، فإن قادة هذا الجيش قد فوجئوا بمجرياتها وصدموا بنتائجها، الأمر الذي أثار سجالاً ساخناً ومريراً، ليس على صعيد الأداء الحسّي للقوات المقاتلة وحسب، بل أيضاً على صعيد مجمل الإستراتيجيا العسكرية وبنية الجيش التنظيمية، وتقسيم الموارد على أسلحته، وصدقية البيانات العسكرية، وأيضاً في ما يخص التدريب والمعنويات ومستوى المقاتلين واستعدادهم النفسي للتضحية وبذل الذات. ويمكن القول إن الجيش الإسرائيلي قد فشل في ترجمة تفوقه العسكري الهائل إلى إنجازات ملموسة على الأرض، بعد أن تخيّل الإسرائيليون بأنه لا يقهر.

وعلى ضوء هذه الإخفاقات يقول زئيف ماعوز[21]، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، إنه « في ما يتعلق بالمرتبة العسكرية، لا يكفي إطاحة الرؤوس، مهما تكن مبررة، بل لقد آن الأوان لتفحص معمّق للعقيدة القتالية، والتحرر من عبادة التكنولوجيا التي فشلت مراراً وتكراراً في النزاعات المنخفضة الحدّة، وقطع الحبل السُّري المرتبط بأعمال الشرطة والاحتلال وفصله عن بنية القوة والعقيدة القتالية، ثم إخراج الجيش من الحواجز والمستوطنات ومراكز المدن الفلسطينية، وإعادته إلى نظام تدريبات وتحضيرات عملانية». ويضيف زئيف قائلاً: «لقد حان الوقت لإعادة الإبداع الإستراتيجي والتكتيكي، والقيادة التي تمزج بين قيمة الإستقامة الشخصية والحرص على طهارة السلاح وأخلاق القتال، ومخيلة إستراتيجية خلاقة، وقدرة على قيادة عمليات القتال. وآن الأوان في الأساس لفصل الجيش عن السياسة وتقليص تحكّم المؤسسة الأمنية في وضع السياسات». وختم بالقول: «إن قيادة سياسية قادرة على وضع الجيش الإسرائيلي في مكانه، بصفته خادماً لسياسة الخارجية والدفاع، وليس بديلاً منهما، إلى جانب قيادة عسكرية تعترف بحدود القوة، وقادرة على بناء عقيدة قتالية وقوة عسكرية مثلى في إطار هذه الحدود، هما فقط اللذان يمكنهما أن يقودا إسرائيل إلى إنجازات سياسية حقيقية، وإلى إنجازات عسكرية، إذا إقتضى الأمر».

وفي السياق نفسه طرح الباحث رؤوفين بدهتسور السؤال الكبير: «هل يجب تغيير العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي وهيكليته عقب الدروس المستخلصة من حرب لبنان؟» واعتبر أن هذا السؤال يجب أن يتقدم على كل شيء في أذهان كبار قادة الجيش، بصرف النظر عن الحاجة إلى استقصاء كيفية إدارة كبار الضباط للحرب، وأضاف: «فمن الخطأ التركيز حصراً على إخفاقات الجيش العملانية التي كانت فادحة فعلاً، وتجاهل

21- يديعوت احرونوت 2006/9/6 في الانترنيت www.ynet.co.i

التفكير العسكري السياسي الذي تكوّن في الأعوام الأخيرة، والذي استند إليه الجيش الإسرائيلي عندما خرج إلى الحرب في لبنان». واعتبر بدهتسور أن المعضلة هنا تكمن في كون الجيش يواجه طيفاً واسعاً من التهديدات، بدءاً من التهديد الإستراتيجي الإيراني، وصولاً إلى حرب العصابات، علماً بأنه كان قد بنى قواته خلال الأعوام الأخيرة مع التركيز حصراً على الخطر الإستراتيجي. وبينما كان سلاح الجو ينمو ويكتسب قدرات عملانية بعيدة المدى، تدهورت أحوال القوات البرية، التي غرقت في مقاتلة الإرهاب الفلسطيني، ما أدى إلى ترهل لدى جنود الإحتياط في هذه القوات لعدم تلقيهم التدريبات اللازمة، وذلك استناداً إلى الإفتراض بأن احتمال نشوب حرب برية هو احتمال ضعيف جداً، في حين أن دروس الحرب الأخيرة تفيد بأن أي سيناريو معقول لحرب مستقبلية إنما يرتكز على قوات العمليات الخاصة، وليس بواسطة كتل ضخمة من المدرعات. وهنا يتبيّن مدى أهمية إعادة النظر في تشكيل قيادة قوات العمليات الخاصة (الكومندوس). وبدلاً من تطوير الجيل التالي من الميركافا وإنتاجه، لابد من الاقتصار في النظر إلى تحسين تجهيز الدبابات الموجودة بحماية أفضل. ويختم بدهتسور وجهة نظره بأنه «ينبغي على الجيش الإسرائيلي أن يتفحص طرق التعامل مع الصواريخ والكاتيوشا القصيرة المدى. وليس من الواضح ما إذا كانت أجهزة الليزر في النوتيلوس تستطيع حل المشكلة، لكن علينا النظر في إستكمال تطويرها. ويجب على سلاح الجو أن يستمر في تطوير وسائله لإصطياد راجمات الكاتيوشا مع إدراك أنه ربما كان من المستحيل معالجة هذا الخطر كلياً من الجو».

وكشفت صحيفة معاريف أن الجيش الإسرائيلي أعد خطة خمسية يتوقع فيها خوض «مواجهة حتمية» مع الفلسطينيين واللبنانيين خلال السنوات المقبلة. وذكرت الصحيفة أن الخطة أطلق عليها إسم «كيشيت» (قوس). وقد صادقت عليها هيئة الأركان بعد مصادقة الأذرع العسكرية الإسرائيلية

المختلفة. وتقضي الخطة «كيشيت 2011» للسنوات 2006 - 2011 بأن يرصد الجيش الإسرائيلي موارد من أجل ملاءمة بنية وحداته للقتال، وذلك عبر تحويل وحدات أكثر مهنية لمحاربة الإرهاب وتقليص قوات المدرعات والمدفعية والهندسة، مقابل تخفيض جهود الجيش للاستعداد لمواجهة جيوش كبيرة «بسبب عدم وجود توقعات لنشوب حروب مع دول عربية مجاورة». وترى الخطة أن الخطر الأول بالنسبة إلى إسرائيل هو التهديد النووي الإيراني الذي تعتبره «وجودياً»، يتبعه تهديد استئناف النزاع مع الفلسطينيين، والتهديد على الحدود الشمالية مع لبنان، فيما تشكل الحرب الشاملة الخطر الثالث.

في المجال التنظيمي الهيكلي أيضاً، رأى الكاتب أمير أرون[22] أنه لا بدّ من استخلاص ثلاثة دروس مترابطة هي:

1- من الضروري إيجاد غرفة حرب قومية، بحضور رئيس الحكومة ووزير الدفاع أيضاً، لكن مع ضرورة إيجاد أشخاص أكثر تأهيلاً على المستوى الذي يساعدهما.

2- يجب تعزيز اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية بغرف حرب قومية يتمثل فيها الجيش الإسرائيلي وأجهزة الإستخبارات ووزارة الخارجية وأطراف الاقتصاد والجبهة الداخلية والشرطة والجهاز القضائي، بوجود وزير بمهمة «مدير القتال».

3- يجب أن تكون قاعدة المعلومات التي هي في تصرف هؤلاء محدّثة دائماً، واسعة وشفافة، لا أن تكون محوراً عمودياً يمتد من «البونكر» (غرفة محصنة تحت الأرض) في هيئة الأركان العامة إلى وزير الدفاع، ومنه إلى رئيس الحكومة. كما ويقترح أرون أن يتولى رئيس الحكومة وزارة الدفاع بنفسه باستمرار، في دولة هي في حالة قتال دائم أو أنها على حافة حرب. ذلك أن المسؤولية الشخصية لوزير واحد، رئيس الحكومة، عن جميع أقسام

22- هآرتس 2006/9/12 أمير آرون.

المؤسسة (الجيش الإسرائيلي)، وجهاز الأمن العام (الشاباك) ولجنة الطاقة النووية والموساد (والجبهة الداخلية إلى حين تحوّلها إلى مدنية)، تمنحه رؤية شاملة. وفي إطار هيكلية كهذه يتلقى رئيس الحكومة/وزير الدفاع التقارير من نائبي وزير- أحدهما للوكالات السرية، في ديوان رئيس الحكومة والثاني لجهوزية الجيش الإسرائيلي والتطوير والصناعات العسكرية في وزارة الدفاع.

أمّا في نموذج الفصل بين المنصبين، فإنه في الوضع القائم حالياً، يوجد في كل منهما ثلاثي غريب مكوّن من: مدير عام، ورئيس مكتب، وسكرتير عسكري- في حين أن لا مكان هنا إلا لاثنين فقط: المدير العام الذي هو بحكم دوره رئيس المكتب المدني، والسكرتير العسكري، الذي يتولى شؤون الإرتباط مع الجيش والإستخبارات والمناطق المحتلة (الضفة والقطاع). وثمة مشكلة أخرى أيضاً تتعلق بموقع ووظيفة مجلس الأمن القومي الذي جرى تعطيله وتهميشه من قبل أولمرت بحيث أخضع رئيسه الحالي إيلان مزراحي (نائب رئيس الموساد سابقاً) لسلطة رئيس مكتبه يورام طروبوفيتش.

أما شلومو غازيت رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية (أمان) سابقاً، فرأى أنه يتوجب على قاضي التحقيق فينوغراد تركيز فحوصاته في المنظومات العسكرية ضمن ثلاث قضايا:

1- عملية اتخاذ القرارات المركزية في أثناء الحرب بما فيها قرار شنّ الحرب في 12 تموز وتجنيد الإحتياط والمعركة البرية.

2- قضية المسؤولية عن التقصير تجاه الجبهة الداخلية.

3- سياسة وسائل الاعلام والمعنويات الوطنية في أثناء الحرب.

(عن موقع الجيش الإسرائيلي السلام والأمن/المشهد الإسرائيلي 7.10.2006)

تاسعاً- الجيش الإسرائيلي لم يعد جيش الشعب:

منذ اليوم الأول لإعلان دولة إسرائيل، رفع رئيس حكومتها ووزير دفاعها دافيد بن غوريون شعار «شعب مقاتل طلائعي»، بمعنى أن الشعب كله منخرط في الجيش على غرار النمط السويسري، أي تأدية الخدمة العسكرية الكاملة، والقيام بمهمات وطنية تحتل المقام الأول في العناية وهي: الإستيطان، التعليم، تحقيق نموذج الإنسان الإسرائيلي الجديد.

والواقع أن إسرائيل لم تتمكن قط من تحقيق هذا الشعار، لكنها عملت منذ حرب العام 1973 على تعويض ما لا يمكن إدراكه إنسانياً واجتماعياً من خلال التركيز على التكنولوجيا. ويقول الكاتب عوفر شيلاح[23] إنه بعد بضع سنوات من تلك الحرب عمد رئيس الأركان الجنرال موردخاي (موطه) غور إلى تكبير حجم الجيش وضخ كميات كبيرة من الأسلحة الأميركية والإسرائيلية في أذرعه المختلفة، الأمر الذي انتقده الباحث العسكري الجنرال- احتياط عمانويل فالد، في كتابه «لعنة الأدوات المحطمة» وقال عنه: «لقد تم الإستثمار في كل شيء تقريباً، وجمعت كل الإمكانات التكنولوجية التي لا تستخدم في غالبيتها، وكل الوسائل القتالية التي سرعان ما تصبح قديمة، ما ولّد شعوراً خطيراً بعدم الثقة، وكل ذلك تم عمله وفق موازنة مالية وصلت إلى ذروتها بنسبة 30٪ من إجمالي الموازنة المحلية، ولم يرافقه بالمناسبة أي تجديد لأفكار ملائمة»[24].

وعندما وقعت حرب لبنان الأولى العام 1982 رافقها جدل سياسي وعسكري عميق، ولم يكن بالإمكان إبعاد هذا الجدل، وخصوصاً السياسي منه، عن صفوف «جيش الشعب»، الأمر الذي تمّ التعبير عنه عن طريق التصفيق الحار لجنود الإحتياط فور تحررهم من الخدمة العسكرية، من باب السخرية والإعتراض على هذه الخدمة. وبحسب اعتراف وزير الدفاع

23- «لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الإسرائيلي» ،عوفر شيلاح ،ترجمة باحث للدراسات،طبعة أولى 2004 ص 12 .

24- المصدر نفسه.

الأسبق موشيه آرنس، فقد كان لجنود وضباط الإحتياط تأثير حاسم على الإنسحابين من لبنان: الأول من جبال الشوف العام 1983 والثاني حتى حدود ما سمّي بالشريط الأمني العام 1985 ولم يكن مفاجئاً ألاّ تخدم قوات الإحتياط في الشريط الأمني، حيث تكبّد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة على مدى 15 عاماً انهمك في أثنائها في مناوشات محدودة وفي مهمات احتلال لمناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي «فقد ذهبت كل الدعوات للاصلاح داخل الجيش بفعل الواقع المعاش، بعد أن ركز الجيش دوره في المواقع الأمامية للشريط الأمني، مقابل استعداده لحرب مقبلة حسب السيناريو المتوقع». وكتب شيلاح أيضاً أن المجتمع الإسرائيلي نفسه تغير أيضاً، فالكثيرون من مواطني الدولة لم يكونوا شركاء في المعاناة الجماعية التي خلقتها حرب 1973 وكذلك فإن التخصصات المختلفة، والعولمة، والفسيفساء الثقافية التي وصلت إلى المجتمع خلال العقود الأخيرة، وقدوم عدد كبير من الفئات السكانية ممن لا يخدمون في صفوف الجيش، عملت كلّها على إبعاد المواطنين عن النظرة الأمنية الطلائعية التي حكمت الدولة.

ويضيف شيلاح: «عملياً لقد تغير كل شيء تقريباً، والجيش الإسرائيلي بقي جيش الشعب في النظريات والخيال، ولكن ليس على أرض الواقع». والاستنتاج المطلوب هو إعادة النظر من جديد في كل ما له علاقة بالطبيعة التنظيمية والعملانية للجيش الإسرائيلي: علاقاته مع المستوى السياسي، مكانته في المجتمع، وتأثيره على سلم الأولويات الوطني، وبالنسبة إلى كل هذه المحاور يبرز التناقض الفاقع بين ما هو مرتجى وبين ما هو قائم في الواقع داخل الجيش.

منذ الحرب الأميركية على العراق العام 2003 طُلب من الجيش الإسرائيلي إجراء تقليصات حادة في موازنته على الرغم من استمرار إدارة الحرب في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد أوضح رئيس الأركان الأسبق الجنرال

موشيه يعلون بأن المطلوب، ليس فقط إجراء تقليص للأموال، بل للجهاز البشري وتجهيزاته أيضاً، بما يتلاءم مع المخصصات المالية المختصرة، الأمر الذي استلزم طرح تساؤلات بالغة الأهمية على المستوى الأمني والقومي[25]:

- هل جيش الدفاع الإسرائيلي متيقظ لحرب جديدة ولتهديد حقيقي على إسرائيل؟.
- إلى أي مدى تمكن الجيش من تكييف نفسه مع التغيرات الاجتماعية،الاقتصادية، والثقافية التي حلّت بالدولة؟
- ألم يحن الوقت بعد لأن يغير الجيش من طبيعة علاقته مع أجهزة السلطة، وموقعه كجهاز للسلطة في المناطق (الفلسطينية المحتلة)، وموقعه المقدس في المخيلة الإسرائيلية؟
- هل جيش الدفاع الإسرائيلي هو حقاً الجيش المرتجى حتى يتمكن من تحقيق هدفه الحقيقي والوحيد: الدفاع عن حدود الدولة؟

يبدو أن نظرية «الشعب كله جيش» لم تعد قائمة في التفكير الإسرائيلي لسبب بسيط وهو أن معظم مواطني الدولة لم يعودوا يخدمون فيه. وفي هذا السياق تتكرر الجملة الدارجة على لسان الجمهور: «في هذه الدولة هناك ثلث من السكان يدفعون الضرائب وثلث آخر يحافظ على القانون، والثلث الأخير يخدم في صفوف الإحتياط، والمشكلة تكمن في هذا الثلث الأخير»[26].

يُضاف إلى ذلك أن الجيش نفسه تمّ زجه أكثر من مرة في حروب مختلف بشأن ضرورتها وحيويتها وكانت بمثابة محاور تدخل في صلب الخلافات السياسية بين مختلف قوى هذا المجتمع الحزبية والعرقية والسياسية، بحيث وجد نفسه يخدم سياسات فاشلة أدّت إلى تفجير نزاعات وصراعات داخلية مخيبة لآمال الكثيرين. والتغيرات التي حصلت بصورة دراماتيكية في الموقع الإجتماعي للجيش، أدّت بدورها إلى فتح ثغرات واسعة في أي إجماع الوطني

25- المصدر نفسه ص 17
26- المصدر نفسه ص 24

حول أمور كثيرة في طليعتها مسألة الخدمة الإلزامية، حيث وصلت أعداد الرافضين لأداء الخدمة إلى المئات. وهذا الواقع جعل من أي مواجهة عربية - إسرائيلية، صغيرة أو كبيرة، بمثابة «حرب على الوعي القومي» على حد تعبير رئيس الأركان الأسبق الجنرال موشيه يعلون. ومن هنا جاءت نظريته بـ «كي الوعي» العربي، أي حسم المعركة في أرض الإرادات والمعنويات قبل حسمها على الأرض.

على هذه الخلفية القاسية والمرة يمكننا أن نقرأ وقائع حرب لبنان الثانية بين المقاومة اللبنانية وبين جيش يمر في تحولات نفسية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وثقافية، أوجدت بينه ومجتمعه فجوة واسعة وخطيرة سوف يتخبّط فيها إلى أجل غير مسمى. وهذا التخبّط تجلّى في النتائج التي أسفرت عنها المعارك، وفي المساعي الأميركية والدولية للتستير على عيوبها عبر القرار 1701 المماثل للقرار 425 التي زعمت إسرائيل أنها تذكرته بعد مرور 22 سنة لتغطية انسحابها العام 2000 وهذه النتائج يمكن إجمالها كما يلي[27]:

1- عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق انتصار عسكري سريع وحاسم على قوات شبه عسكرية لا تمتلك قدرات الجيوش النظامية، ولا سيما سلاح الجو.

2- نجاح مقاتلي حزب الله في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوات الإسرائيلية.

3- ظهور أوجه خلل عديدة وواضحة في أداء القوات الإسرائيلية.

4- وصول صواريخ حزب الله إلى حيفا وما بعد حيفا واضطرار مليون مستوطن إلى مغادرة أماكن سكنهم واللجوء إلى الملاجىء أو إلى مناطق الوسط والجنوب.

5- سقوط مقولة الردع الإسرائيلية وما يمكن أن يستتبعه ذلك.

27- مجلة السياسة الدولية، العدد 166 تشرين الأول 2006 المجلد 41 ص 124

6- إدراك أن بوسع أيّ طرف أن يبدأ الحرب، لكن لا يمكنه أن ينهيها بمفرده.
7- حقيقة أن الحرب أكبر من ان تُترك للجنرالات وحدهم، فحكومة «المدنيين»، أولمرت- بيرتس قد رضخت نسبياً لضغوط وخطط الجنرالات في ما يتعلق بتوسيع رقعة الحرب، واستهداف بنية لبنان بصورة غير مبررة عسكرياً، في ظل تعرض «الكرامة الحربية» الإسرائيلية لتحدّ غير مسبوق، بحيث تبين أن ما هو ضروري عسكرياً يمكن أن يكون ضاراً سياسياً.
8- ضرورة احترام الخصم (وهو أمر ينطبق على الجانبين المتصارعين).
9- حقيقة أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وهذا ما استهتر به الطرفان في بداية إندلاع المعارك، حيث تبيّن أنه كلما إستغرقت الحرب وقتاً أطول كلما ازدادت تعقيداتها السياسية. وهذا يعني ضرورة التخطيط للفشل بمثل ما يتم التخطيط للنجاح. (المشكلة أن أحداً من الإسرائيليين لم يكن يتخيل مطلقاً أن تنتهي الحرب العسكرية بما انتهت إليه).
10- الحرب اللامتماثلة لا تنتهي بنصر أو هزيمة واضحين لأي من الفريقين، بل إنها تصل باستمرار إلى حالة من الإرهاق والإنهاك العسكري للجهتين بفعل حجم الخسائر وعجز القوة المستخدمة ومحدودية تأثيرها مقابل الضغوط السياسية.

عاشراً- تآكل الجاهزية والقدرة القتالية وتداعياتها

لقد حطمت حرب لبنان الثانية العديد من البدهيات والمسلّمات بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي وفي مقدمها سقوط مهابة القادة الميدانيين الإسرائيليين وفرادتهم، الأمر الذي تجلّى في تخبطهم الفاضح في اتخاذ قرارات الحرب، وهو ما أدى إلى إقالتهم أو استقالتهم وهم في صلب المعركة. كذلك فقد أجهزت هذه الحرب على ركيزتين أساسيتين من ركائز نظرية الأمن القومي الإسرائيلي وهما الردع وانكشاف العمق الإسرائيلي

الداخلي أو ما يسمى «البطن الرخوة»، حتى قيل إن هذه الحرب ربما كانت آخر الحروب بين لبنان وإسرائيل. وقد جرى توثيق هذه الأمور جميعاً ضمن كتاب صدر إثر الحرب تحت عنوان «حرب إسرائيل الضائعة ضد حزب الله» للكاتب رينو جيرار المراسل الحربي لصحيفة لوفيغارو الفرنسية اليمينية[28]، حيث يؤكد الكاتب على حقيقة فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها الأساسية وهي إطلاق سراح الجنديين الأسيرين والقضاء على حزب الله وقتل قادته ونزع سلاحه. ويسرد الكاتب أيضاً بعض الأخطاء العسكرية الاستراتيجية والدبلوماسية التي ارتكبها الإسرائيليون، ومنها قول رئيس الأركان حالوتس إنه سيعيد لبنان عشرين عاماً إلى الوراء، وقول رئيس الوزراء أولمرت إن إسرائيل لن تعمد إلى تبادل الأسرى بل إنها ستصفّي أمين عام حزب الله، وقول وزير الدفاع بيرتس إنه سيجعل حسن نصر الله لا ينسى إسمه إلى الأبد.

ورأى الكاتب أيضاً أن العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي حتى حدود الليطاني في الأيام الأخيرة من المعركة ، كانت تنحو في اتجاه أمرين: أولهما تبرير الميزانية العسكرية الهائلة المعطاة للجيش والتي تصل إلى 60٪ من موارد الدولة في نظر دافعي الضرائب الإسرائيلين واليهود في العالم، وثانيهما استعادة القدرة الردعية المفقودة منذ العام 2000 في نظر العالمين العربي والإسلامي.

ويقول جيرار إن الحقيقة تقضي بالإعتراف بأن «الجيش الإسرائيلي قد فقد القدرة منذ 20 سنة، وذلك لكثرة إستخدام رجاله في عمليات شرطة ضد فلسطينيي الأرض المحتلة».

ثمّ ينقل الكاتب جيرار عن الضباط الإسرائيليين الذين رافقهم إلى أرض المعركة شهادات مأسوية ويائسة كثيرة، منها مثلاً قول أحد هؤلاء الضباط: «إن حزب الله لا يعلق أهمية على الأرض، وهدفه ليس الدفاع عن أراضٍ

28- السفير 4-11-2007 ص 5 . كتاب فرنسي يؤكد.

ومناطق معينة، بل هو قتلٌ أكبر عدد مكن من الجنود الإسرائيليين بغية رفع مستوى شعبيته في العالم العربي، وهكذا فهو عرف كيف يبقي قواته متحركة تضرب حيث لا ننتظرها»[29].

وينقل جيرار عبارة ضابط آخر: «لقد وجدنا أسلحة أينما كان وليس فقط في الملاجىء، وجدناها مثلاً في خزائن المكانس، وتحت أسرة الأطفال ومجالي المطابخ، وعثرنا في مقر حزب الله على خرائط رئاسة الأركان الإسرائيلية التي تحدّد مواقعنا عند الحدود، وعلى صور لقادة وحداتنا، وعثرنا أيضاً على معلومات بالإنكليزية والعربية لأنواع الأسلحة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي. باختصار إنهم مستعدون بصورة تامّة». ويختم جيرار كتابه مستعيراً جملة قالها بنيامين نتنياهو في خطاب له أمام الكنيست في 2006.8.14 حيث إعتبر أنه «لو سلّم العرب سلاحهم فسوف يقوم السلام، «لو سلّم اليهود سلاحهم فسوف تختفي دولة إسرائيل». ويعلّق الكاتب الفرنسي على ذلك بالقول: «وماذا لو سلّم كلا الطرفين سلاحهما في وقت واحد؟».

أما الكاتب الإسرائيلي نحاميا شترسلر[30] فاعتبر أن الجيش الإسرائيلي «كان فاقداً لتوازنه، ما أظهره كجيش فاشل، متعب، متخبط، محبط». وكتب عموس هرئيل[31] في هآرتس: «تعلن إسرائيل بدهشة بالغة، عن المفاجأة، فقد فوجئنا بصواريخ الكاتيوشا وصواريخ الفجر وزلزال والصواريخ المضادّة للدروع، وفوجئنا بالملاجىء، وبأساليبهم التضليلية، وفوجئنا بإدارتهم المعركة، وبسيطرة قادتهم على أرض المعركة والتحكم التّام بميدان القتال، فوجئنا بالاستراتيجية التي اعتمدوها، وبجاهزيتهم القتالية وروحهم العالية أيضاً، فوجئنا بالقوة المزمجرة التي يملكها جيش صغير مميت معزز بقدرات تكنولوجية متواضعة وبدوافع إيمانية عالية».

29- المصدر نفسه.
30- هآرتس 2006/8/18 نحاميا شترسلر.
31- هآرتس 2006/8/21 عاموس هرئيل.

في مقابل هذا الإعترافات، نجد أن الحرب قد هزّت بالفعل أركان المؤسسة العسكرية وكشفت عوراتها والفوضى السائدة فيها. فقد جرى تشكيل أكثر من خمسين لجنة تحقيق في التقصير (توّجتها لجنة فينوغراد بما توصّلت إليه من حقائق واستنتاجات كارثية بالنسبة إلى إسرائيل، إلى حدّ دفع بالسلطات إلى كتمان وعدم إعلان قسم كبير منها)، وثبت بطلان استراتيجية حرب الأزرار الإلكترونية مع المقاومة، وفشل القوات البرية وجيل علب الليل والبورصة (حالوتس)، وضرورة منح المزيد من الموارد والاهتمام لأجهزة الإستخبارات، بعد ثبوت عجز هذه الأجهزة عن اختراق جدران الحماية الأمنية التابعة لحزب الله، ومعالجة مشاكل الفرار من الخدمة الإلزامية وهبوط المعنويات والحوافز الوطنية والقتالية (العديد من رسائل الشكوى إلى قيادة الأركان)، وإعادة الاعتبار للجبهة الخلفية المدنية إثر انكشاف ضعفها وتشتتها.

المحلل الإستراتيجي زئيف شيف حاول إيجاد بعض الأعذار والتبريرات الموضوعية لكل هذا القصور والتقصير فقال: «في السنوات الأخيرة تبلور داخل المؤسسة الأمنية تصوّر يفيد بأن ثمّة احتمالاً ضعيفاً لنشوب الحرب البرية، استناداً إلى انهيار الجبهة الشرقية في العراق وضعف سوريا عسكرياً، واتفاق السلام مع مصر والأردن، وتشخيص التهديدات في الدوائر البعيدة مثل إيران. وعليه تمّ تزود السلاح الذي يتلاءم مع الحرب من مسافات بعيدة... لكن ما حصل هو أننا نحن من شنّ الحرب من دون تفكير مسبق وجررنا أنفسنا إلى المكان الذي أهملناه، والذي لم نتهيّأ له»[32].

وأدان وزير الحرب السابق شاؤول موفاز الأداء الحكومي وقال: «نحن ملزمون بناء برنامج يغيّر جدول الأعمال السياسي الوطني لدولة إسرائيل. فالقضايا التي كانت على جدول الأعمال قبل ستة أشهر، تغيرت ولا بدّ من إحداث تحولات تتلاءم مع الذي نعيش فيه الآن»[33]. وحمّل حالوتس بدوره

32 - مجلة الحوادث 2006/9/15 ص 19

33 - المصدر نفسه.

القرار السياسي الذي فُرض على الجيش، تبعات الحذر والفشل، الأمر الذي منع تنفيذ هجوم شامل للقوات البرية. وفي لقاء ضمّ حالوتس و150 ضابطاً كبيراً في قوات الإحتياط، وصف أحدهم الفارق بين مفهومه ومفهومهم للحرب بأنه مثل الفارق بين الأرض والسماء، منتقداً التقصير في المجالات القيادية واللوجستية، مع ملاحظة أنه بخلاف الحروب الماضية، لم يكن القادة هذه المرة على رأس قواتهم، وإنما في غرف الكمبيوتر وأمام شاشات المراقبة، الأمر الذي جعل الجنرال يومطوف ساميا يقول: «إن دور جنود الجيش الإسرائيلي هو حماية مواطني الدولة وليس العكس»[34]. واعترف ضباط آخرون بأن «مستودعات الأسلحة لم تزوّد مخزونات كافية، ولا بدّ من المزيد من الأموال لإعادة بناء الفروع العسكرية المختلفة». وقد طالبت وزارة الدفاع بأكثر من 6 مليارات دولار لنفقات على الإستخبارات والجيش، واقترح نائب رئيس الحكومة شمعون بيريس التركيز بشكل خاص على تكنولوجيا الرجل الآلي. وهكذا عقدت إسرائيل صفقات أسلحة متنوعة ظناً منها أن الحرب المقبلة ستكون أشد عنفاً وتحتاج إلى تحضير مسبق، لذلك اشترت طائرات «سوفا» بكلفة 5,4 مليار دولار. وتمّ بناء قواعد تدريب خاصة باللواء غولاني والمظليين. وطلبت حكومة أولمرت من شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية إجراء تعديلات على مدفع «سكاي شيلد» للدفاع الجوّي لاعتراض صواريخ الكاتيوشا القصيرة المدى. ووقّعت إسرائيل عقداً مع ألمانيا لشراء غواصتين إضافيتين من طراز «دولفين» بكلفة 27,1 بليون دولار. في المقابل يعتقد الإسرائيليون بأن السلاح الأكثر فعالية لدى حزب الله كان الصواريخ المضادّة للدروع (الروسية الصنع) كما وتبين أن في ترسانته أنواع من آر بي جي 29 التي تطلق من على الكتف، هذا بالإضافة إلى نظام ساكلوس للاتصالات الذي تمكن من إحباط محاولات التشويش الإسرائيلية، كما استخدم الحزب ضد البوارج صواريخ صينية الصنع

34- المصدر نفسه.

وطائرات إيرانية من نوع «أبابيل-3» من دون طيار وهي قادرة على حمل 40 كلغ من المتفجرات وأيضاً صواريخ كاتيوشا 122 ملم. وغراد 107ملم. يصل مداها إلى أكثر من 20 كلم، وكذلك صواريخ فجر -3 وفجر -5 الإيرانية الصنع والتي يصل مداها إلى 70 كلم، ثمّ صواريخ خيبر ويصل مداها إلى 100 كلم، وصواريخ زلزال1و2و3 التي هي صواريخ باليستية بالغة الدّقة (تتوقف زنة حمولتها على عوامل مختلفة)، وصواريخ سطح - جو قصيرة المدى من نوع سام -7 وسام-14 وسام-18 وسام-8 وصواريخ ساغر الروسية الصنع.

باختصار يمكن القول إن سوء الحسابات وغرور القوة والتصلّف كانت كلها وراء قرار المؤسسة العسكرية الصهيونية بالهجوم على لبنان. وقد بلغ ذلك حداً جعل المؤسسة العسكرية تسقط في حقل المفاجآت غير السارة. وبدا أنها لم تحسن التخطيط لكيفية إنهاء الحرب لظنها أنها ستحسمها حتماً لصالحها، الأمر الذي جعلها ترتكب خطأً استراتيجياً في عملية رسم السياسات على مستوى الأمن القومي حيث لم يُطلب مُسبقاً من سكان المستعمرات الشمالية إعداد الملاجىء والتزود المؤن، ما أجبر نحو مليون إسرائيلي على أن يعيشوا مدة شهر كامل في ظروف معيشية قاسية، مادياً ونفسياً.

وعلى الصعيد العسكري الصرف تبيّن أن الحرب الأخيرة كانت بمثابة نقطة تحول أساسية. وفي هذا المجال يقول الصحافي أليكس فيشمان: «في بنت جبيل ومارون الراس عدنا إلى الشرق الأوسط القديم. هناك لم يتبين فقط أن المناورات البرية لم تنه دورها، بل إن المعركة لا يمكن أن تتم من دونها... حرب لبنان الثانية ضبطت الجيش الإسرائيلي وهو يوشك على اتخاذ قرارات غير قابلة للتغيير بشأن تركيبته»[35]. وفي السياق نفسه يقول زئيف شترنهيل: «لم يكن سراً أن الجيش قد توقف عن التدريب تقريباً في وحدات كبيرة وعلى عمليات معقدة، وغرق كله في الصراع ضد الإنتفاضة الفلسطينية. عندما تتحول ألوية سلاح المشاة إلى قوة بوليسية متمرسة في

35- لمزيد من التفاصيل انظر المستقبل العربي العدد331 ص 122, أنطوني كوردسمان وأيضاً مجلة شؤون عربية، العدد127 خريف 2006 ص 8

حراسة الجدران واقتحام مخيمات اللاجئين أو ملاحقة الخلايا التخريبية بين أغراس الزيتون، وعندما يصبح عدد المطلوبين الذين يتم ضبطهم واحتجازهم، مقياساً لمدى نجاح الضابط المسؤول، وليس رؤيته القتالية وقدرته على قيادة وحدات كبيرة، يبدأ الجيش في التعفن... الحرب الحالية هي أكثر الحروب التي خضناها فشلاً»[36].

خلاصة واستنتاجات

إن فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الكبرى وأساسها استرداد القدرة الردعية للمؤسسة العسكرية، قد خلّف آثاراً وتداعيات بالغة الأهمية والخطورة على طرفي القتال: الجيش الإسرائيلي والمقاومة. فبالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي تبيّن وجود أفكار ومشاريع متعدّدة لتطوير هيكلياته وبناه التنظيمية، وتبيّن - مجدداً- أن الفشل يعني نهاية إسرائيل بحسب العديد من الكتاب والباحثين والمسؤولين ومن ضمنهم نائب رئيس الحكومة شمعون بيريس الذي قال عن الحرب إنها «حرب وجود»، والكاتب عوزي أراد[37] الذي قال: «لقد هدفت المعركة في لبنان، من جملة ما هدفت إليه، إلى إعادة بناء الردع الإسرائيلي، وقد حدّد الجيش هذا الهدف، لأنه في السنين الأخيرة تبيّن بوضوح وجود (عجز ردعي) متراكم من قبل إسرائيل». كما وإن عدم استرداد قوة الردع سيتيح استمرار المقاومة في النمو والإستقواء، في مقابل ضمور ثقة الجبهة الداخلية الإسرائيلية بجيشها، الأمر الذي يعني انكماش المشروع الصهيوني برمته وضموره مع ما يعني ذلك من تصاعد نسبة المهاجرين المغادرين لإسرائيل على نسبة المهاجرين الوافدين، وذلك في بحر معادلة قاسية تتشكّل من فجوة نوعية تضيق تدريجاً لصالح العرب، وفجوة كمية تتسع باستمرار لصالحهم.

36- هآرتس 2006/9/12

37- يديعوت أحرونوت 2006/9/20 .

وفي ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية بالذات فإنها منيت بمجموعة من الإخفاقات في المستوى الإستراتيجي ومن أهمها:

1- إنهيار نظرية العمق الإستراتيجي التي حاولت إسرائيل التسويق لها للإبقاء على احتلالها لأجزاء من الأراضي العربية وخصوصاً في فلسطين ولبنان. وقد ثبت بعد الحرب بأن هذا العمق المطلوب لا يكون في تجاوز الشرعية الدّولية وتكريس الإحتلال بل في إتفاقات سياسية تعيد الحق إلى أصحابه.

2- فشل استخباري أدى إلى ارتكاب القيادتين العسكرية والسياسية أخطاء فادحة في تقويمهما قدرة المقاومة واستعدادها لإدارة معركة واسعة النطاق.

3- فشل تكنولوجيا السلاح، ولا سيما في القوات الجوّية، في حسم الحرب، وفي تحقيق عدد من الأهداف المحددة سلفاً. كما فشلت دبابة الميركافا في حسم الحرب البرية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الجهد والمال المبذولين لتطويرها على مدى أعوام طويلة مع ما رافقه من إلغاء عقود شراء واستثمار تساوي مئات الملايين من الدولارات (كما حصل مع تركيا التي ألغت صفقات كبرى في هذا المجال).

4- الفشل في إبقاء المعارك الطاحنة بعيداً عن الجبهة الداخلية وعن العمق الاستراتيجي حيث الصناعات الحساسة، والفشل أيضاً في إنهاء الحرب في وقت قصير وبأقل الخسائر الممكنة.

5- إرتباك في إدارة المعركة، حيث تبين أن تخبط القيادة السياسية كان ناجماً عن حقيقة كونها أسيرة تجاذبات الجيش وإملاءات البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية من ناحية أخرى [38].

أمّا بالنسبة إلى المقاومة فإن الحرب قد أفضت إلى عدّة إستنتاجات من أبرزها ما ذكره مدير المنتدى البريطاني للنزاعات مارك بيري وألستير كروك[39]:

38- لمزيد من الاطلاع أنظر مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 68 خريف 2006 ص61 وما بعدها.
39- مجلة دراسات باحث العددان 15-16 صيف- خريف 2006 ص 144 وأيضاً جريدة الأخبار 2006/11/20

1- إن نتيجة الحرب أثبتت إمكان إلحاق الهزيمة بإسرائيل في معركة مفتوحة إذا ما استخدمت تكتيكات عسكرية مناسبة على مدى طويل من قبل مقاومة مصممة ومدربة.
2- أثبتت هذه النتيجة كذلك أن سياسة النعامة واسترضاء الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى مكافآت سياسية تحمي الأنظمة «المعتدلة» في الصراع، ليست دائماً هي السياسة الأنجع والأفضل في تفادي المقاومة أو التصدّي لها، لأن مثل هذه السياسة، مع صمود المقاومة، تؤدي إلى وضع هذه الأنظمة في أوضاع محرجة من فقدان الشعبية وعدم الإستقرار.
3- أثبتت نتيجة الحرب وجود حالة من العمى المزمن لدى القيادة السياسية الإسرائيلية إزاء وضع إسرائيل الجيوستراتيجي وذلك من خلال حملة الإنتقادات اللاذعة الموجهة إلى القيادات السياسية والعسكرية التي فشلت في إعداد الجيش الإعداد المناسب على مستوى التدريب والتسليح على مدى السنوات العديدة الماضية على الرغم من توافر الإمكانات المطلوبة.
لقد خسرت إسرائيل 5,7 مليار دولار، أي ما نسبته 10٪ من ميزانية العام 2006 وبلغ الإنفاق العسكري اليومي على الحرب 22 مليون دولار، وخسرت دبابات وطائرات وقطع بحرية بالإضافة إلى 158 عسكرياً (حسب الأرقام الإسرائيلية) معظمهم من الوحدات الخاصة إلى جانب 4119 جريحاً[40].
ومن الممكن إدراك حجم خسارة إسرائيل في الحرب من خلال إعادة النظر في المساعدات الطائلة التي تلقتها في المجالات شتى، من دون أن تكسبها النصر، ومنها القنابل الذكية وقنابل الأنفاق والقنابل العنقودية والفراغية والتمويل والدعم السياسي والمعنوي والإعلامي والدبلوماسي وصولاً إلى القرار الدّولي 1701. وقد حاول الصحافي الإسرائيلي يوئيل ماركوس[41] إيجاد ذرائع وتبريرات لما حصل فكتب يقول: «إن إسرائيل لا تدافع عن كريات شمونة والخضيرة وتل أبيب فقط، لقد تحولت رغماً عنها إلى شريكة

40- المصدر نفسه.
41- هآرتس 2006/8/8 يوئيل ماركوس.

في الحرب ضد الأصولية الإسلامية المتعصبة، التي يطلق عليها بوش لقب «محور الشر» في هذا الجزء من العالم. لذلك على إسرائيل مواجهة الواقع، بحيث تلتقط نفساً عميقاً، ثمّ تبادر إلى القتال بكل القوة الجوّية والبرّية ضد حزب الله، إلى أن تشل قدراته كميليشيا عسكرية منتشرة على حدودها، حتى تبرهن له أن الشيطان الأصغر يمتلك أنياباً أيضا». أما البروفسور يارون إزراحي من الجامعة العبرية في القدس، فطرح حلاً جذرياً آخر يقوم على المصالحة الحقيقية والتعاون إذ قال :«لقد آن الأوان لإسرائيل، لا سيما بعد حرب غير حاسمة، أن تفكّر في إجراء انعطافة شجاعة في توجهها العام وسياستها حيال الشرق الأوسط المسلم. فصواريخ سكود فوق تل أبيب وصواريخ القسّام فوق الجنوب، والآن الأربعة آلاف صاروخ إيراني وسوري التي أطلقها حزب الله على شمال إسرائيل، ينبغي ألا تجعلنا نعتمد على دبلوماسية لا يدعمها الردع. لكن هذه الصواريخ في وسعها إقناع الإسرائيليين أن يحاولوا اعتماد نهج بديل جذرياً. فالآن خصوصاً، إذ يحسّ العالم الإسلامي انه مُهان، وفيما تدفع الأكثرية المعتدلة في هذا العالم ثمناً فادحاً للإرهاب المشهدي الذي تمارسه أقلية من الأصوليين العنفيين، على إسرائيل أن تستثمر ميزتها الخاصة كمجتمع مؤلف من يهود شرقيين وغربيين ومن أقلية مسلمة كبرى، وكمجتمع تربطه روابط ثقافية وتاريخية متعادلة مع كل من الغرب والشرق، من أجل أن تقف كجسر بين العالمين بدل أن تكون الجبهة الأمامية للغرب مقابل العالم الإسلامي. فالتحدي الذي على إسرائيل ان تواجهه ليس مدى ارتفاع صوتنا داخل الجوقة الغربية التي يحاول الرئيس بوش تشكيلها، بل مدى تطويرنا صوتاً أصيلاً في منطقة الشرق الاوسط . كذلك في وسعنا العمل من أجل تعاون اقتصادي إقليمي متبادل المنفعة، ينهض على المزايا المتبادلة لا المزايا الأحاديّة. فالتزام وطني إسرائيلي إحياء مشروع قناة البحرين، البحر الميت و البحر الأحمر، الذي يعني الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين، قد يكون علامة على توجه

جديد. وعلامة أخرى من هذا القبيل قد يجسدها الإحياء الصارم لتعليم اللغة العربية في المدارس الإسرائيلية كشرط لتربية أجيال جديدة من إسرائيليين يكونون أقدر على تثمين الغنى العظيم لحضارة جيرانهم والمساهمة فيها. وإسرائيل كهذه ستكون حليفاً أفضل لأميركا وشريكاً أكثر عوناً في تغيير السياسات الغربيّة الحاليّة وغير المجدية في المنطقة.»

لقد تركت الحرب الأطول في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ندوباً عميقة في الجسد والروح الإسرائيليين وعززت مظاهر الإحباط والإستقطاب والصراعات الداخلية، وأثارت علامات استفهام كبيرة، ليس حول الأداء الميداني فحسب، وإنما أيضاً حول التوازن المطلوب بين المستويين السياسي والعسكري بشأن إتخاذ قرار الحرب. ومن بين الندوب التي خلفتها الحرب ما أصاب العلاقة الأميركية -الإسرائيلية من خدوش وسوء ظن. فللمرة الأولى تعجز إسرائيل عن توفير البضاعة المطلوبة أميركياً وفي ظروف جيوسياسية قاسية ومريرة على الطرف الأميركي المتورط في العراق. وفي هذا السياق طرح العديد من المحللين الإسرائيلين ضرورة إعادة النظر بهذه العلاقات الثنائية وفي جدوى شن الحرب في الأساس خدمة للمصالح الأميركية (حرب بالوكالة). كما وان صورة إسرائيل لدى المتبرعين الكبار من يهود العالم، وخصوصاً في أميركا، قد تضررت بشكل كبير، الأمر الذي يترافق مع التدهور الاقتصادي والاجتماعي والأمني في إسرائيل. وهذا لا يقود إلاّ إلى تراجع جاذبية إسرائيل لناحية الرغبة في الهجرة إليها. وثمّة نقطة هامة لا بدّ من الإشارة إليها أيضاً وهي أن إسرائيل عندما دخلت الحرب، دخلتها باستعلاء واستهزاء بكل العرب، ولاسيما منهم الفلسطينيين واللبنانيين، وهي ما لبثت ان سقطت في مفارقة صعبة لأنها كانت ترى أنّ أي شيء أقلّ من الإنتصار الساحق والحاسم على حزب الله، بمثابة هزيمة، فيما كان حزب الله يرى في منع إسرائيل من تحقيق الانتصار عليه بمثابة انتصار له ويصبّ في مصلحته، لأن الجيش الذي كان عنوان التقدم والمجد للإسرائيليين صار موضع شك وتساؤل

وانتقاد ومساءلة من قبل لجان التحقيق. وقد حذر مجلس الأمن والسلام الإسرائيلي من أن «استعادة الجيش لقوته الردعية والتسوية التي ستحقق في الشمال، سوف تؤثران بصورة ملموسة على دوائر الصراع الأخرى»[42].

42- مجلة شؤون عربية، العدد127 خريف 2006 ص 18 مصدر سابق.

ملحق

من تقرير لجنة فينوغراد

- يمكن إجمال أساس الإخفاقات في القرارات وفي اتخاذها على النحو التالي:

أ- القرار بالرد رداً عسكرياً فورياً وحاداً لم يستند إلى خطة مفصلة في أساسها - دراسة دقيقة للطبيعة المعقدة للساحة اللبنانية. كان يمكن من خلال معرفة هذه الطبيعة الإدراك بأن القدرة على تحقيق انجازات عسكرية ذات تأثير سياسي كانت محدودة، إذ أن الرد العسكري سيؤدي إلى نار مكثفة على الجبهة الداخلية، وأنه لم يكن هناك جواب عسكري على هذه النار دون خطوة برية واسعة وطويلة «ثمنها» غالٍ والتأييد لها قليل. هذه المصاعب لم تطرح أمام القيادة السياسية.

ب- لم تدرس القرارات لشنّ المعركة العسكرية وكل الاحتمالات الكاملة، وعلى رأسها مسألة إذا كان من الصحيح مواصلة سياسة التجلد في الحدود الشمالية، أو إدراج خطوات سياسية مع خطوات عسكرية قبل حد التصعيد أو استعداد عسكري دون خطوات عسكرية فورية، لإبقاء كامل إمكانات الرد على حدث الاختطاف في يد إسرائيل. وبذلك كان هناك ضعف في التفكير الاستراتيجي، الذي يقتطع الرد على الحدث عن الصورة العامة والشاملة.

ج- تحقق التأييد في الحكومة ضمن أمور أخرى استناداً إلى عرض غامض للأهداف وسبل العمل، ما أتاح للوزراء الذين كانوا ذوي مناهج مختلفة أو متعارضة تأييد الخطوة. فقد صوّت الوزراء لصالح قرار لم يعرفوا ولم يفهموا طبيعته والى أين يؤدي. قرروا الدخول في معركة دون أن يفكروا كيف سيتمّ الخروج منها.

د- لم يتم إيضاح جزء من الأهداف المعلنة للعملية، ولم يكن ذلك قابلاً للتحقيق، وفي جزء منها لم يكن هناك إمكان للتحقق بالوسائل التي صودق عليها للعمليات العسكرية.

ه- لم يبدِ الجيش إبداعية في اقتراح البدائل، لم يحذر من أنه لم يكن هناك تطابق بين سيناريوهات التطور وسبل العمل المصادق عليها، ولم يطلب تجنيد الاحتياط الذي سيسمح بتدريبه لمعركة برية، عند الحاجة.

و- حتى بعد وضوح هذه الحقائق للقيادة السياسية، لم تطابق العملية العسكرية أهدافها مع طبيعة الساحة. وعلى النقيض، فإن الأهداف التي أعلن عنها كانت طموحة أكثر مما ينبغي، وقيل إن القتال سيستمر حتى تحقيقها، ولكن سبل العمل التي صودق عليها واستخدمت، لم تتطابق وتحقيقها.

11- مسؤولية أساسية عن هذه الإخفاقات الخطيرة ملقاة على رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان المنصرف. ونحن نولي أهمية لهؤلاء الثلاثة، ذلك لأنه من المعقول الافتراض أنه لو كان كل واحد منهم عمل بشكل أفضل، فإن القرارات وطريقة اتخاذها في الفترة المدروسة، وكذا نتائج المعركة، ستكون أفضل.

المصدر: موقع الخليج
02/05/2007

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

البحث عن إطار دولي قانوني للتدخل الإنساني

خلال بداية القرن الجديد، طبعت إشارات متعددة عن خروقات ضخمة لحقوق الإنسان المشهد الدولي. ولكن المعيب، وبشكل ينذر بالخطر، هو أن المجتمع الدولي لم يبذل الكثير من الجهود لتجنب المذابح الكبيرة التي أفيد عنها مؤخراً.

لكن السؤال ما يزال عالقاً بخصوص الشرعية التي يمكن إعطاؤها لتدخل داخل حدود بلد مستقل أياً كان التبرير. في هذا المقال يتحدّث الباحث عن القانون الدولي حيث تبحث فكرة التدخل في السيادة عن موقف مناسب، ويحاول الإجابة عن السؤال عبر نظريات مختلفة تم طرحها في هذا المقال مثل القانون الدولي العام كما يطبق في الحكم، والقانون الدولي ضمن المجتمع الدولي، وسيادة الدولة وتأثيرها المتعارض مع الرغبة المتزايدة في التدخل داخل حدود الدول القائمة، والتدخل كما هو منصوص عليه لاعتبارات إنسانية، وأخيراً للإجابة عن سؤال الرؤيا المستقبلية للمواضيع الإنسانية من خلال موشور التوازنات الجديدة بين الدول.

حرب العصابات (حالة حزب الله اللبناني)

إن لفظة "حرب عصابات" تعني حرباً صغيرة. وبحسب القوّات الجوية الأميركية حرب العصابات تكون مؤلفة من مجموعة جنود غير نظاميين، منظّمين بطريقة عسكرية، وهدفهم القيام بعمليات عسكرية أو شبه عسكرية على أرض، إما محتلّة من قبل العدو أو معادية، أو حيث ممنوع عليهم الدخول المشروع إليها.
وبحسب الكاتب ، فإن الحرب التي قادها حزب الله اللبناني ضد الجيش الإسرائيلي تتطابق تماماً مع حرب العصابات.
ويشدّد على أن أسس نجاح حرب العصابات، خصوصًا في لبنان، تقوم على حافز لدى حزب الله والذي يشجّعه أمينه العام السيّد حسن نصر الله، بالإضافة إلى الدعم الضخم الذي يلقاه من الشعب، والأسلحة المستخدمة، وطبيعة الأرض، وأخيراً هيكلية قيادته ووحدتها وعملها العسكري والاستراتيجي على الأرض، والضعف المتكرّر للجيش الإسرائيلي وقيادته.
غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي:
هل باستطاعة حزب الله إقناع كل اللبنانيين، بكل فئاتهم المتداخلة بأحقيّة قضيّته؟

شرف. تضحية. وفاء

Ihsan Mourtada

La deuxième guerre du Liban et ses répercussions militaires

Selon le chercheur, les causes de la guerre de juillet 2006 contre le Liban remonte à la victoire de la résistance en l'an 2000 et la libération de la plupart du sud libanais, d'une part, et l'échec de la 2ème conférence de Camp David d'autre part.

En effectuant une poursuite précise au cours des événements de cette guerre, selon les experts, les généraux et les chercheurs israéliens, le chercheur considère que le style de la résistance adopté dans l'affrontement durant cette guerre, a empêché Israël d'user de la plus grande partie des facteurs traditionnels de sa suprématie. D'où son grand échec à réaliser une victoire certaine, tout comme son échec à «écraser» les os du Hezbollah qui a prouvé et grâce à une compétence considérable, qu'il est un être « mollusque » dépourvu d'os qui pourrait être écrasé. Dans ce cas, c'est normal qu'Israël se montre impuissante de réaliser la plupart de ses buts envisagés par cette guerre; par contre les faits sur le terrain lors des 33 jours de combat, «ont réussi» à dévoiler la pourriture existante dans le style militaire israélien, selon le chercheur israélien «Ron Tira».

Le résultat de cette guerre fut l'échec accumulé sur les différents niveaux israéliens; l'image de l'armée qui «était» invincible s'effondra, ainsi que la Mirkava – 4, la Perle de l'arme des véhicules blindés, ainsi que des personnalités importantes et nombreuses au sein des deux institutions militaire et politique israéliennes. De même, se sont effondrées les différentes théories basées sur la réputation d'Israël comme étant la force militaire primordiale au Moyen Orient. Le comité de Finograde est venu pour clarifier l'échec israélien dans cette guerre menée contre le Hezbollah libanais.

Les dimensions légales et internationales de la crise de Darfour

Le chercheur expose la position géographique de la province de Darfour ainsi que sa situation au niveau de l'administration et la politique, les raison du conflit y existant avec les dimensions extérieures nécessaires. Il illumine sur le rôle des différentes forces régionales et internationales, pour arriver aux dimensions légales internationales de la crise de la province, à la lumière des résolutions internationales la concernant. Le chercheur expose le travail des comités internationaux et les positions des états efficients, il cite les résolutions internationales prises à la lumière des balances des forces existantes.

Dans la partie suivante, alors que le chercheur expose les horizons possibles pour effectuer un compromis dans la province à la lumière de la loi internationale, il signale que les différentes organisations internationales et régionales, ainsi que les Nations Unies trouvent qu'elles sont face à des crises dépassant leurs capacités, sauf s'il serait possible d'exterminer les raisons profondes du surgissement de ces crises. Le chercheur attire l'attention sur les projets proposés, les plus importants, pour régler la crise de la province. Tous ces faits s'inscrivent dans le cadre où des compagnies de pétrole américaines font allusion à «un grand lac de pétrole souterrain qui pourra faire partie des plus grandes zones de production du pétrole dans le monde». Le chercheur considère que ce fait explique pourquoi les américains, ou plutôt le monde entier, accorde une telle importance à cette zone.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Darfour ... un conflit soudanais entre la ligne de faille ethnique et la ligne de faille géostratégique

Le chercheur considère que la crise de Darfour n'est autre que le résultat d'un conflit international sur les intérêts, masqué par la question des affaires humanitaires. Il indique que les raisons de ce conflit sont multiples et s'interfèrent, notamment la richesse de la zone en sources naturelles (pétrole, fer, uranium) en addition à des causes ethniques alimentées par un chauvinisme exacerbé entre les arabes et les africains, outre que le rôle du gouvernement soudanais qui tente de combattre ses ennemis afin de contrôler la province.

La province de Darfour, faisant partie géographiquement parlant du Soudan, a une superficie de plus de 500 000 km² , sa population atteint près de 7 000000 d'habitants, repartis sur près de 1 000 tribus arabes et africaines, notamment la tribu el-Four qui a attribué son nom à la province.

Le facteur le plus efficient et fameux à Darfour est représenté par les Janjawid, un nom accordé à tous ceux qui usent de l'esprit du mal, les démons, pour réaliser leurs buts. Ce nom dérive de l'expression «démon sur le dos d'un cheval»; ils sont des clans de brigands et de bandits dirigés par plusieurs forces, notamment le gouvernement soudanais. En principe, il s'agit de ce qui reste de la « légion islamique», déjà fondée par le leader libyen Moammar el-Kazzafi, sous le slogan de préserver le nationalisme arabe. Aprés qu'il ait changé d'avis et choisi l'africanisme au lieu de l'arabisme, el-Kazzafi a négligé cette légion en arrêtant son financement. Ces bandits sont retournés dans leur région et se sont lancés à voler, puis ils ont trouvé ceux qui les assujettissent en compensation de l'argent pour massacrer et tuer.

Les pertes prévues des crimes des Janjawid ont atteint jusqu'à présent plus de 400 000 morts et plus de 2 000000 déplacés.

Résumés

Ihsan Mourtada

The second war against Lebanon and its breakdowns

The researcher brought back the origins of the Israeli war against Lebanon in July 2006 to the victory of the resistance in the year 2000 and the liberation of most of the Lebanese southern region from one part and the failure of the Camp David Convention from another part.

By closely pursuing the developments of that war as it was analyzed by researchers and generals and Israeli researchers, the researcher realized that the method of confrontation which was used by the resistance during that war deprived Israel from taking advantage of most of its conventional supremacy factors.

Based on this fact the Israeli enemy failed to accomplish a clear and certain victory just like it failed to "break the bones" of Hizbollah which proved with high efficiency that it is a mollusk organism which has no bones that can be broken.

It is natural that Israel failed to achieve most of its goals by waging that war however the field facts during 33 days of heavy fighting unveiled the rottenness inside the Israeli military style according to the words of the Israeli researcher Ron Tyra.

This war resulted in a cumulative failure on all the Israeli levels and the image of the invincible army lapsed and the Mirkava-4 which is the jewel of the Israeli Armored forces stumbled and many officials inside the military and political Israeli institutions fell down and most of the diverse theories which Israel's reputation was based on as a supreme military force in the Middle East collapsed.

The Winograd Committee clearly indicated the Israeli failure in the war against the Lebanese Hizbollah party.

The legal and international dimensions of the Darfour crisis

The researcher reviewed the geographic position of the Darfour district and its political and administrative conditions and the causes of the conflict with the necessary external dimensions and points out to the roles of the different regional and international forces to examine afterwards the legal and international dimensions of the district's crisis in the light of the related international resolutions by reviewing the work of the international committees and the positions of the active countries. The researcher examined the international resolutions which were adopted in the light of the current balances of forces.

In the second part the researcher moved to review the possible horizons of settlement in the district in the light of the general international law and pointed out that the different regional and international organizations in addition to the United Nations find themselves confronting many crisis that surmount its capabilities if the deep causes of these crisis and their aggravations were not eradicate.

Afterwards the researcher stresses on the introduced projects to settle the crisis of the district in the light of information emanating from American petrol companies which indicated the existence of a huge underground petrol lake which is maybe one of the biggest promising regions in the petrol production in the world and considered that these information explain the reality of the American interest and rather the international interest in the district.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

Darfour... a Sudani conflict between the ethnic fissure and the line of Geo-strategic fissure

The researcher considers that the Darfour crisis is a result of an international conflict over interests masked by the humanitarian causes and showed many interlaced causes in this conflict and most prominently the abundance of natural resources in the district (petrol, iron, uranium) in addition to ethnic reasons nourished with the severe fanaticism between the Arabs and the Africans in addition to the role of the Sudani government in its attempt to annihilate its enemies and to control the district.

The district of Darfour is a natural part of Sudan spreading over 500 thousand km² and its population amount to 7 millions distributed over around 1 thousand Arabic and African tribes and the most important of these tribes is the "Four" which the district is named after.

The most renown factor in Darfour is the "Janjawid". The appellation is designated to those who use the evil spirits or the demons to achieve their goals in Sudan.

The word is derived from the expression "demon riding a horse" and those are troops of brigands and bandits controlled by many forces and the prominent of these forces is the Sudani government and they are essentially the residues of the "Islamic Legion" which was founded by the Libyan leader Moammar El Kazzafi under the slogan of protecting the Arabic Nationalism. Moammar El Kazzafi changed his mind afterwards and chose "Africanism" over "Arabism" and neglected the legion and suspended its finance. As a result of this procedure the "Janjawids" returned to their regions and started stealing and plundering then found a party who's ready to exploit their capacities in exchange for money to carry out their murderous.

The visible damages of the "Janjawids" murders amounted to more than 400 thousand casualties and more than 2 million emigrants.

Summaries

1991, pp. 47-51

PUTAY (John S), "*Guerilla warfare*", Encyclopedia Americana, 30 Vol., Connecticut, 1997, Vol.13, pp. 558-560

ZEDONG (Mao), "*Ecrits Choisis*", Trois Volumes, Paris, Maspéro, 1967

VIDAL (Dominique), "*Dix yeux pour un seul œil*", Le Monde Diplomatique, Septembre 2006, p.3

SITES INTERNET

- http://fr.wikipedia.org/wiki/Hezbollah, Avril 2007

BIBLIOGRAPHIE

ACHKAR (Gilbert) et WARSCHAWSKI (Michel), "La guerre des 33 jours", Paris, Textuel, 2006

ASPREY (Robert Brown) "The Theory and Conduct of *war*", Encyclopedia Britannica, Vol.29, 2005, pp.628-695

ATTAR (Jaafar), "Al Harb Al Oustoura Bayn Hizbullah wal Kiyan al Sohyouni (La Guerre légendaire entre le Hezbollah et l'entité sioniste)", Beyrouth, Orient Printing&Publishing, 2007.

CHARBEL (Ghassan), "Georges Haoui Yatazakar al Harb wa Al Mouquawama wa Al-Hizb (Georges Haoui se souvient de la guerre, de la résistance et du parti)", Beyrouth, Dar an-Nahar, 2005

CHARARA (Walid) et DOMONT (Frédéric), "Le Hezbollah. *Un mouvement islamo-nationaliste*", Paris, Fayard, 2004

DEBRAY (Régis), "La Guérilla du Che", Collection Points, Paris, Sueil, 1974

DABEZIES (Pierre), "*Guérilla*", Encyclopaedia Universalis, 30 Volumes, Paris, 1995, Vol. 10, pp. 1031-1035

ELDAR (Akiva), "*Comment Israêl en est arrivé là*", Le Monde Diplomatique, Septembre 2006, pp. 12-13

FADLALLAH (Hassan), "Hezbollah. Al-Khayar al-Akhar. (Hezbollah. L'autre option)", Beyrouth, Dar al-Hadi, 1994

GIRARD (Renaud), "*La guerre ratée d'Israël contre le Hezbollah*", Paris, Perrin, 2006

GRESH (Alain), "*Carte Blanche aux incendiaires*", Le Monde Diplomatique, Août 2006, pp. 1 et 5

GUEVARRA (Ernesto Che), "La Guerre de Guérilla (version arabe)", traduit par Fouad AYOUB et Ali TAOUD, Beyrouth, Dar Al-Farabi, 1998

HARIK (Judith Palmer), "*Le Hezbollah. Le Nouveau visage du terrorisme*", Traduit de l'Américain par Gérard BUSQUET, Paris, ViaMedias, 2006

KAPELLIOUK (Amon), "*A Tel-Aviv, l'état-major n'échappe plus à la tourmente*", Le Monde Diplomatique, Septembre 2006, pp. 12-13

KHAWAJAH Mohammed, "Al-Harb al Sadissah. Al Nasr al Soob (La Sixième Guerre. La Victoire difficile)", Beyrouth, Bissane, 2006

KHAWAND (Massoud), "Mawsouat al Harb Al Loubnaniya (Encyclopédie de la Guerre du Liban)", Vol 10 (sur le Sud du Liban), Beyrouth, Universal company, 2006

KOTEIT (Hisham), "Thalathat wa thalathoun yaouman ahdathat bourkanan fi Israil (Les 33 jours qui provoquèrent un volcan en Israël)", Beyrouth, Al-Balagh, 2006

PIC (Roger), "*Dans les maquis du Vietcong*", Historia. Spécial Vietnam 1964-1975, Septembre - Octobre

7 septembre 2006: Israël lève son blocus naval et aérien sur le Liban.

17 septembre 2006: Pressé par son opinion publique, le cabinet israélien ordonne une enquête gouvernementale sur les échecs militaires et politiques de la guerre du Liban.

30 avril 2007: La commission d'enquête Winograd rend son verdict: la responsabilité de la guerre de juillet 2006 incombe au Premier ministre, au ministre de la Défense et au chef d'Etat-major israéliens.

libérées tout en veillant à ce qu'aucune exaction ne soit perpétrée contre les villages chrétiens. Le Liban décrète jour férié le 25 mai, sous l'appellation de «journée de la Résistance et de la Libération».

12 juillet 2006: Un commando du Hezbollah franchit la frontière entre le Liban et Israël et parvient à enlever deux de ses soldats. Tsahal envoie des chars de l'autre coté de la frontière pour tenter en vain de récupérer ses hommes. Un char est détruit par un missile du Hezbollah. Tsahal a huit soldats tués au cours de cette seule journée. Un communiqué du Hezbollah justifie l'enlèvement par sa promesse d'obtenir en 2006 la libération de ses prisonniers en Israël. L'Etat hébreu annonce qu'il abandonne les politiques anciennes d'échanges de prisonniers et qu'il est décidé à détruire le Hezbollah une fois pour toute.

13 juillet 2006: Début d'une très intense campagne aérienne israélienne de bombardement du territoire libanais

26 juillet 2006: La Conférence Internationale de Rome ne parvient pas à imposer un cessez-le-feu, mais reprend l'idée française d'une force internationale.

30 juillet 2006: Tragédie à Cana: 26 femmes et enfants libanais meurent dans un bombardement israélien. Immense émotion à travers le monde.

11 août 2006: Le Conseil de sécurité de l'ONU vote la résolution 1701, qui impose un cessez-le-feu, prévoit le déploiement de l'armée libanaise sur sa frontière sud, renforce la Finul et décrète un embargo sur les armes destinées au Hezbollah.

14 août 2006: Entrée en vigueur du cessez-le-feu, qui est respecté aussi bien par les Israéliens que par le Hezbollah.

ANNEXE
Chronologie

16 Février 1992: Des hélicoptères israéliens tuent Abbas Moussawi, secrétaire général du Hezbollah, alors qu'il circulait en voiture dans la région de Saida. Hassan Nasrallah, âgé de 32 ans, lui succède.

25 juillet 1992: Alors que le Hezbollah multiplie ses actions de guérilla contre l'armée israélienne au Sud-Liban, l'aviation israélienne réplique en bombardant les bases du Hezbollah au Liban. Le Hezbollah riposte en lançant des roquettes sur le nord de la Galilée. Le Premier ministre israélien Yitzhak Rabin lance l'opération «règlement de compte» qui entraîne un exode de la population du sud Liban. Le 31 juillet un cessez-le-feu intervient.

11 avril 1996: Opération «raisins de colère»: Les Israéliens bombardent les bases du Hezbollah au Sud-Liban, dans la banlieue sud de Beyrouth et dans la plaine de la Bekaa.

18 avril 1996: Un obus israélien tombe sur une base de la Finul dans la bourgade de Cana, tuant plus d'une centaine de civils libanais qui s'y étaient réfugiés. Les Etats-Unis imposent une trêve.

5 mars 2000: Le cabinet israélien adopte le principe d'un retrait unilatéral du Sud-Liban avant la date du 7 juillet 2000.

24 mai 2000: Retrait surprise durant la nuit de l'armée israélienne. La milice de l'Armée du Liban Sud se débande.

25 mai 2000: Le Hezbollah prend possession des régions

Conclusion

La guerre menée par le Hezbollah présente toutes les caractéristiques d'un mouvement de résistance adoptant les stratégies et tactiques de la guérilla. On peut les résumer comme suit: combattants motivés, endoctrinés, bien entraînés et intègres; savoir-faire dans les armes sophistiquées utilisées par les guérilleros du Hezbollah; soutien du milieu chiite auquel appartient la guérilla et activité de propagande au sein de cette même population; et enfin un leader charismatique, courageux et pragmatique (en l'occurrence Sayyed Hassan Nasrallah).

Mais le Hezbollah a maintenant un autre combat à mener non moins important que le premier. Il doit parvenir à convaincre tous les Libanais, toutes communautés confondues, de la justesse de son action. C'est seulement en parvenant à réaliser cet objectif, c'est-à-dire lorsqu'il y aura un consensus autour son activité de résistance, qu'il pourra continuer la lutte au nom de tous les Libanais.

et mis hors de service. Ces attaques forcèrent les navires israéliens à s'éloigner de la côte, ce qui affecta la précision des tirs d'artillerie.

L'armée israélienne utilisa de nombreux chars Merkava pour pénétrer en territoire libanais. La destruction de ces chars qui possédaient pourtant un épais blindage, par les guérilleros du Hezbollah représentait la partie la plus spectaculaire des actions défensives du Hezbollah qui affirme avoir détruit 155 chars.

Les combattants du Hezbollah utilisèrent également, et très efficacement, leurs missiles contre les hélicoptères. Les Israéliens eurent, de ce fait, beaucoup de difficultés à fournir une couverture aérienne à leurs troupes ou à les évacuer du champ de bataille en cas de besoin.

La compétence démontrée par les combattants dans l'utilisation de ces nouvelles armes et la résistance acharnée des guérilleros du Hezbollah sur le terrain firent échouer les plans d'Israël, qui espérait obtenir une victoire rapide et décisive sur son adversaire.

Quant aux artilleurs du Hezbollah, ils se sont avérés être d'une grande efficacité. Ils choisirent leurs cibles en fonction des attaques aériennes. Tout d'abord ils lancèrent des roquettes sur des installations militaires israéliennes situées dans le nord d'Israël. Lorsque les avions de combat israéliens commencèrent à bombarder des régions de plus en plus éloignées de la région frontalière, les artilleurs du Hezbollah prirent pour cible la région du Lac de Tibériade. Lorsqu' Israël bombarda la banlieue-sud de Beyrouth faisant de nombreuses victimes civiles, le Hezbollah fit encore monter la mise en prenant pour cible Haïfa, située à 110 km de la frontière. Le Hezbollah déclara que si les Israéliens frappaient le cœur de Beyrouth, ses artilleurs s'attaqueraient à des cibles lointaines, référence à Tel-Aviv ou même à la centrale nucléaire de Dimona. (Harik:288).

reste caché dans un trou pendant trois jours, puis vous attaque par derrière au moment où vous ne l'attendiez plus» (Girard: 105). Même si la puissance de feu de l'armada israélienne est gigantesque le problème reste le même: où diriger le feu? Le Hezbollah qui a creusé des tunnels partout est passé maître dans l'art de rester invisible. Il a réussi à pousser Tsahal à adopter une prudence paralysante. De plus, comme l'affirme un autre lieutenant israélien «grâce aux missiles Tow reçu d'Iran (missiles antichars livrés par les Etats-Unis à l'Iran au temps du Chah), le Hezbollah peut nous stopper un char à quatre kilomètres de distance» (Girard:106).

En fait l'arsenal du Hezbollah comprenait une grande diversité d'armes parmi lesquelles figuraient des missiles antichars AT-3 de fabrication soviétique, des missiles sol-sol C-802 d'une portée de 130 à 165 kilomètres, et le FAJR 3, d'une portée de 30 à 50 km. Pendant cette guerre, l'emploi de ces nouvelles armes provoqua de nombreuses surprises au sein du commandement israélien, ainsi que l'avait promis Sayyed Hassan Nasrallah dans son fameux discours prononcé le 15 juillet à la chaîne Al-Manar. L'attaque contre un navire israélien avec un missile sol-sol représentait une des surprises évoquées par le leader du Hezbollah. Le navire en guerre fut sérieusement endommagé lors de cette attaque et quatre marins tués (selon les sources israeliennes). Selon des experts militaires, l'utilisation du C-802 employé lors de cette attaque requiert une longue formation pour maîtriser ses programmes extrêmement complexes. Ce missile, fabriqué en Chine, a été importé par l'Iran dans les années 1990. La frappe contre un navire israélien était si inattendue qu'il n'avait même pas activé son système de défense contre les missiles. Une semaine plus tard, un autre navire qui croisait au large de Tyr fut également endommagé

partielles fournies au Cabinet de sécurité par le chef d'Etat-major.
Deuxième coupable selon la Commission Winograd: le ministre de la Défense, Amir Peretz. Malgré ses fonctions, il ignorait l'état exact de l'armée et de ses unités. Pour la commission, l'inexpérience de M. Peretz «a affaibli la capacité du gouvernement à faire face à ses défis». L'ancien leader syndical avait hérité du portefeuille de la Défense six semaines seulement avant le début de la guerre.
Troisième personne épinglée par le rapport: Dan Halutz, le chef d'Etat-major qui a démissionné le 17 janvier dernier. Il est accusé d'avoir réagi de «façon impulsive», d'avoir sous-estimé l'impact des 4000 roquettes tirées contre le nord d'Israël et d'avoir induit en erreur les politiques sur l'état de l'armée. Il a donné des ordres contradictoires et n'a pas prévu de mobiliser les réservistes.
La commission souligne également, dans son rapport, que, ces dernières années, les forces terrestres avaient été négligées. Elles n'ont pas suivi d'entraînement adéquat et il n'y a pas eu un seul exercice important de réservistes, ni d'effort pour intensifier la collecte des renseignements sur l'arsenal du Hezbollah. La défense civile avait procédé à un exercice deux semaines avant le conflit, mais en prévoyant qu'en riposte à des attaques aériennes de Tsahal, le Hezbollah tirerait un millier de roquettes. Or c'est un déluge de 4000 engins qui s'est abattu sur la Galilée (Magazine du 4 mai 2007).
En fait il faudrait aussi admettre le fait que si Israël n'a pas su mener sa guerre, les guérilleros du Hezbollah eux se sont très bien battus.
Un lieutenant de l'armée israélienne affirmera à ce sujet: «Le Hezbollah est comme un serpent. Il vous glisse entre les mains,

climat propice à une action militaire de l'armée libanaise contre le Parti de Dieu. (Achkar et Warschawski: 49-51)

L'opération «pluies d'été» qui dura 33 jours échoua lamentablement: Les soldats israéliens pris en otage n'ont pas été relâchés. Le Hezbollah a maintenu l'essentiel de sa structure politique et sa force militaire, s'offrant même le luxe de bombarder le nord d'Israël jusqu'au dernier moment avant le cessez-le feu, le 14 août. Le parti n'a pas été coupé de son appui de masse. Il est aussi parvenu à l'étendre au sein des autres communautés libanaises, sans parler de l'immense prestige que cette guerre lui a valu dans la région arabe et l'ensemble du monde musulman. En somme, le Hezbollah est sorti de la bataille beaucoup plus fort et plus craint par ses adversaires libanais. (Achkar et Warschawski: 51-52)

D'ailleurs la Commission Winograd a rendu son verdict le 30 avril 2007 tenant pour responsable le Premier ministre Ehud Olmert, le ministre de la Défense Amir Perets et le chef d'état-major Dan Halutz

Selon cette commission, Ehud Olmert n'avait pas un plan stratégique «correctement élaboré», lorsqu'il a lancé l'offensive terrestre. Selon le juge Winograd, l'objectif déclaré de l'entrée en guerre, la libération des deux soldats enlevés, était «trop ambitieux et impossible à atteindre». Autre réquisitoire contre M. Olmert: «Il n'a pas adapté ses plans, une fois qu'il s'est avéré que les prévisions et les attentes des actions d'Israël n'étaient pas réalistes et ne se concrétisaient pas». Ehud Olmert n'a pas demandé si l'armée de terre était prête, ni quels étaient les plans après les trois jours de bombardements aériens massifs que préconisait le général Halutz. Passif, il n'a pas su établir avec son Conseil national de sécurité une stratégie sécuritaire globale et s'est contenté d'informations

qu'elles causent incidemment des pertes en vies humaines dans la population civile, des blessures aux personnes civiles ou des dommages aux biens de caractère civil qui seraient excessifs par rapport à l'avantage militaire concret et direct attendu.' Qui peut penser un instant que l'objectif affirmé – sauver deux soldats – vaille les multiples destructions et morts provoquées par les bombardements israéliens?» (Gresh: 5)

L'objectif déclaré israélien était la destruction du Hezbollah. Comme l'affirment Achkar et Warschawski, Israël chercha à atteindre cet objectif à travers la combinaison de trois moyens principaux:

-Le premier moyen consistait à porter un coup fatal au Hezbollah en menant une campagne de bombardement afin de couper le Hezbollah de ses lignes de ravitaillement, à détruire une bonne partie de son infrastructure militaire, à éliminer un grand nombre de ses combattants, ainsi qu'à décapiter le Hezbollah en assassinant son leader Hassan Nasrallah.

-Le deuxième moyen consistait à retourner contre le Hezbollah sa base de masse parmi les chiites libanais, Israël désignant le parti à cette fin comme responsable de leur tragédie. Cela se traduisit par une campagne de guerre psychologique (lâchers des tracts). Cela supposait aussi qu'Israël inflige aux chiites libanais un désastre à grande échelle par une campagne extensive de bombardements ravageurs, rasant villages et quartiers et tuant des centaines de civils.

-Le troisième moyen consistait à perturber massivement et gravement l'ensemble des Libanais, en les prenant collectivement en otage au moyen d'un blocus aérien, maritime et terrestre afin d'inciter la population contre le Hezbollah, et de créer ainsi un

missile du Hezbollah. Tsahal a huit soldats tués au cours de cette seule journée. Un communiqué du Hezbollah justifie l'enlèvement par sa promesse d'obtenir en 2006 la libération de ses prisonniers en Israël.

Le lendemain Israël lance une opération de grande envergure contre le Liban baptisée «pluies d'été».

L'agression a coûté la vie à 160 Israéliens (dont une large majorité de soldats) et à 1 400 Libanais et Palestiniens (dont une écrasante majorité de civils), auxquels s'ajoutent les pertes du Hezbollah estimées entre 80 (selon le parti) et 500 (selon Israël). (Vidal:3)

L'enlèvement de deux soldats israéliens était-il illégal pour justifier l'agression israélienne? Rappelons qu'avant cette guerre, les escarmouches étaient fréquentes entre le Hezbollah et l'armée israélienne, notamment autour de la zone contestée des fermes de Chebaa, considérées par l'ensemble du gouvernement libanais comme un territoire occupé que les avions israéliens violent tous les jours l'espace aérien du Liban; que, le 26 mai, Israël assassinait dans le pays du Cèdre un dirigeant du Djihad islamique qu'Israël maintient en prison des militants libanais, dont MM. Samir Al-Qantar (depuis 1978), Nassim Nisr et Yahya Skaf (depuis 1982).

D'autre part, comme l'affirme Gresh, «si l'action du Hezbollah était illégale, comment qualifier la destruction systématique du Liban entreprise depuis, qui cible des infrastructures civiles, des villes et des villages, avec plus de six cent mille personnes contraintes de fuir leur lieu de résidence? En droit international, dont la «communauté internationale» se gargarise, cela a un nom: «crime de guerre». Le protocole additionnel I de 1977 aux conventions de Genève définit clairement le principe de proportionnalité. Les attaques 'sont interdites si on peut attendre

peuples, reconnu sur le plan international, de lutter contre l'occupation illégale de leur pays. Dans cette perspective, les Israéliens sont accusés de violer les accords internationaux, et plus particulièrement les nombreuses résolutions du Conseil de Sécurité de l'ONU. (Harik: 107-108)

Nasrallah vit dans une maison située dans la Banlieue-Sud de Beyrouth avec sa femme Fatima (née Yassine) et ses quatre enfants dont une fille (Mohammad Jawad, Mohammad Ali, Mohammad Mahdi et la fille Zeinab) encore vivants: son aîné, Hadi, a été tué par l'armée israélienne au Liban sud à Jabal al-Rafei, en septembre 1999 alors qu'il faisait partie d'une opération commando contre l'ennemi. La population libanaise ignorait que Hadi était un simple guérillero qui combattait les Israéliens dans la «zone de sécurité». Par ailleurs le refus de Nasrallah de négocier un accord spécial avec les Israéliens pour récupérer le corps de son fils et les mots qu'il prononça à cette occasion, «qu'ils l'enterrent avec ses compagnons en Palestine», rehaussa la réputation de Nasrallah, un homme dont les principes de patriotisme étaient désormais indiscutables. Les milliers de Libanais de diverses confessions qui vinrent présenter leurs condoléances à Nasrallah et son épouse, le découvrirent détendu, ne manifestant apparemment aucun chagrin, et satisfait que son fils Hadi ait obtenu le martyr. (Harik: 108)

Armes employées et action sur le terrain

Le 12 juillet 2006, un commando du Hezbollah franchit la frontière entre le Liban et Israël et parvient à enlever deux de ses soldats. Tsahal envoie des chars de l'autre coté de la frontière pour tenter en vain de récupérer ses hommes. Un char est détruit par un

contre Israël et passe de l'un à l'autre selon le public à qui il s'adresse.

Ainsi, lorsqu'il participe à un meeting dans la banlieue sud où les auditeurs essentiellement chiites sont pour la plupart ses partisans, Nasrallah évoque le djihad dans un contexte purement religieux. Le Djihad est représenté comme un devoir religieux sacré qui transcende tous les autres buts de l'existence. Dans ce contexte, les Israéliens sont des infidèles et des hérétiques qu'il faut chasser des terres musulmanes. Toujours dans cette perspective, le conflit actuel devient la première partie d'une campagne dont le but ultime est de libérer Jérusalem et les autres lieux saints musulmans. Par contre lorsqu'il prend la parole devant un public libanais plus large, qui inclut des membres de diverses communautés, Nasrallah représente le Djihad sous des couleurs plus nationalistes, le Djihad devient alors un devoir patriotique pour libérer la patrie et chasser les Israéliens du Liban. Le Hezbollah incarne alors le peuple libanais qui désire, dans son ensemble, résister à l'ennemi.

Le secrétaire général du Hezbollah modifie son approche lorsque le groupe ciblé est plus sensible aux arguments nationalistes arabes qu'à tout autre discours. Il émaille alors son évocation du combat contre Israël de références aux incursions dévastatrices de l'Occident et présente cette lutte comme un effort pour tenir tête aux Etats-Unis et vaincre ses idées impérialistes. Dans ce contexte, il identifie Israël comme un laquais des Américains ou un agent impérialiste auquel doit s'opposer le Hezbollah, le fer de lance de la nation arabe.

Le Djihad est à nouveau présenté dans un tout autre contexte lorsque Nasrallah s'adresse à une audience internationale. Le Djihad mené par le Hezbollah est alors assimilé à un droit des

pour les régions de Baalbek et enfin de l'ensemble de la Bekaa.
Désireux de reprendre ses études en théologie, il part pour Qom en 1989. Mais il est obligé de revenir au Liban lorsque les instances du parti le rappellent.
Après l'assassinat par un missile israélien d'Abbas Moussaoui le 16 février 1992, le Conseil des sages du Hezbollah nomme Hassan Nasrallah secrétaire général de l'organisation.
La libération du Liban Sud l'a consacré comme un héros non seulement pour beaucoup de libanais, et sa popularité a dépassé le cadre chiite. En effet même chez les chrétiens, il jouit d'une certaine popularité. Mais cette réalité doit être nuancée au fait que c'est grâce à son alliance avec le Courant Patriotique Libre (dont le leader le Général Michel Aoun jouit d'une grande assise populaire chez les chrétiens) qu'il jouit à son tour d'une certaine assise populaire chez les chrétiens. En effet, le 6 février 2006, et après plusieurs mois de négociations entre le Courant Patriotique Libre et le Hezbollah, le général Michel Aoun rencontre Sayyed Hassan Nasrallah pour signer un document d'entente de 10 points concernant directement l'avenir du Liban. Les principaux points de ce document d'entente sont actuellement repris dans tous les accords du dialogue national libanais toujours en cours.
Pour beaucoup, la principale force de Nasrallah tient de son esprit de synthèse du chiisme arabe et iranien, de l'islamisme et du nationalisme arabe, et du visage occidental du Liban et de son appartenance au monde arabe. Certains l'ont défini à la fois comme un Ayatollah Khomeini et un Che Guevara.
Nasrallah est un politicien habile et un pragmatique convaincu lorsqu'il s'agit de promouvoir sa cause. Il utilise quatre contextes différents pour présenter ses idées concernant la lutte de son parti

loin du port de Beyrouth. Il est l'aîné d'une famille de neuf enfants, et son père, Abdel Karim était épicier. Il débute ses études théologiques seul, à l'école publique de Sin el-Fil, un quartier mixte à l'est de Beyrouth, ce qui lui permet de faire la connaissance de chrétiens libanais. En 1975, lorsque la guerre civile éclate au Liban, sa famille est obligée de retourner dans leur village d'origine, Bazourié, un village proche de la ville de Tyr au Liban-Sud. C'est là que Nasrallah décide de rejoindre le mouvement Amal, une organisation chiite politique et paramilitaire représentant à l'époque les chiites au Liban.

Nasrallah étudie la théologie dans la ville de Nadjaf en Irak pour devenir un ecclésiastique chiite, et là-bas, le grand imam Mohammed Baker al-Sadr, fondateur du parti ad-Daawa, lui présente un étudiant libanais qui va lui servir de tuteur, c'est Abbas Moussaoui. À partir de 1978, Saddam Hussein intensifie sa répression à l'encontre des religieux chiites, c'est ainsi qu'il fait emprisonner des centaines d'étudiants en théologie. Nasrallah est donc contraint de revenir au Liban.

Il étudie et enseigne ensuite à l'école du cheikh Abbas Moussaoui, devenu dirigeant d'Amal. Il gravit tout doucement les échelons du parti, il représentait à l'époque le courant chiite libanais favorable aux idées de Khomeini. Il est tout d'abord élu comme délégué politique pour la Bekaa, faisant de lui un membre du bureau politique central. En 1982, après l'invasion israélienne du Liban, Moussaoui et Nasrallah quittent Amal pour fonder une nouvelle organisation chiite libanaise, le Hezbollah, soutenu par l'Iran. Il devient à l'âge de 22 ans l'un des fondateurs du Hezbollah, mais il ne fait pas encore partie du directoire suprême. Au Hezbollah, on lui donne la charge de la mobilisation, puis il devient responsable

regarder la mer et de voir le navire israélien en train de brûler. En effet au moment de son discours le Hezbollah lança une roquette atteignant un navire israélien longeant les côtes de Beyrouth.

Sayyed Nasrallah va plus loin pour affirmer qu'il «respecte l'ennemi» israélien parce que son Premier ministre charge une commission pour enquêter sur les causes de l'échec de la guerre dite des 33 jours menée par Israël contre le Hezbollah, et cette même enquête aboutit à rendre responsable, entre autres, ce même Premier ministre de l'échec de cette guerre. En effet, la Commission Winograd a rendu son verdict le 30 avril 2007: la responsabilité de la guerre de juillet 2006 incombe au Premier ministre Ehud Olmert, au ministre de la Défense Amir Peretz et au chef d'Etat-major israélien Dan Halutz.

En outre Sayyed Nasrallah dit qu'il respecte un ennemi qui échange des centaines de prisonniers arabes contre des dépouilles de quelques soldats israéliens. Ces déclarations constituent une première dans le monde arabe.

Sous la conduite de Nasrallah, le Hezbollah devient un adversaire sérieux de l'armée israélienne au Sud-Liban. Avant son accession au poste de secrétaire-général, les combattants du Hezbollah menaient des attaques frontales, contre l'armée israélienne, laissant derrière eux des dizaines de morts.

La stratégie du parti a changé sous l'impulsion de Nasrallah, les attaques sont devenues plus ciblées et plus efficaces. La mort de plus en plus régulière de soldats israéliens et les attaques contre la défense aérienne israélienne constituent un élément important dans la décision d'Israël de quitter le Liban

Hassan Nasrallah est né le 31 août 1960, dans le quartier de «la Quarantaine» dans la banlieue-est à prédominance chrétienne, non

«Depuis le retour de la paix civile et le début de la reconstruction de l'Etat, les élites sont arrivées au pouvoir et ont joui de la vie douce, tandis que les secteurs les plus pauvres de la population continuaient à combattre et à se sacrifier pour libérer le sud occupé. En insistant sur la priorité de la bataille de libération par rapport à d'autres batailles politiques et sociales internes, et en mobilisant pour cette bataille les forces de ses masses nombreuses et majorité démunies, le Hezbollah a contribué au maintien de la 'paix' sociale au Liban.

En d'autres circonstances, les politiques néolibérales injustes qui ont été adoptées au cours de la période de reconstruction [les années 1990] auraient dûes provoquer de violentes insurrections sociales. Le parti a réussi à tisser, au moyen des institutions et associations sociales, éducatives et caritatives, un filet social de sécurité pour de vastes secteurs de la population libanaise, en l'absence de toute politique sociale de l'Etat (...).» (Achkar et Warschawski: 41)

Le Leader

Le succès du Hezbollah est dû en partie à la personnalité charismatique de son Secrétaire Général Sayyed Hassan Nasrallah. Ce dernier se distingue des autres leaders charismatiques du monde arabe en ce qu'il tient ses promesses. Tout ce qu'il a dit en matière d'opération contre l'ennemi israélien a été réalisé.

Le coup le plus spectaculaire fut lorsque lors de la guerre des 33 jours, alors qu'il prononçait le 15 juillet un discours télévisé, dans lequel il dit à l'adresse des Israéliens: «votre gouvernement vous a menti (...) vous serez vaincu», il demande à la population de

opérations de résistance au Liban et en Palestine. Ses programmes s'intéressent aux enjeux internationaux ayant des répercussions sur le monde arabe. Ils comportent également des «talk-shows» diffusés en direct. (Charara et Domont: 168-169).

Les images que diffuse la chaîne montrant des soldats israéliens tombant sous les balles de combattants de la résistance ou fuyant leurs positions lorsqu'elles sont attaquées contribuent à briser le mythe de l'invincibilité de l'armée israélienne et de réhabiliter dans le public arabe la figure de la résistance.

Les images de telles opérations et des pertes qui en résultaient dans les rangs de l'armée d'occupation n'étant pas diffusées en règle générale par la télévision israélienne, Al-Manar devint une source d'information sur les développements dans les territoires libanais occupés y compris pour les parents de soldats israéliens. Des messages en hébreu à l'adresse de ces derniers ont amplifié l'impact de ces images (Charara et Domont: 170).

En outre, deux journaux quotidiens en langues étrangères, l'un en français l'autre en anglais, destinés aux publics occidentaux, font partie des programmes de la chaîne.

D'aucuns craignent que le Hezbollah installe au Liban un Etat dans l'Etat, une sorte de contre-société qui aurait pour particularité de nier la légitimité de l'Etat et la supplanter.

La vérité oblige à dire que si cette contre-société existe c'est à cause de la carence des services de l'Etat libanais dûs principalement au confessionnalisme et au clientélisme qui sévissent dans son administration.

En outre, le Hezbollah contribua au maintien de la paix sociale au Liban comme l'affirme Walid Charara dans un article publié dans le quotidien libanais al-Akhbar:

exactions à l'encontre des ses citoyens chiites (et même ceux appartenants aux autres communautés). Jouissant du soutien financier de l'Iran, il n'a jamais imposé des contributions financières à la communauté chiite à laquelle il appartient.

Fawaz Gergis affirme que "l'histoire du succès du Hezbollah contre Israël ne peut être comprise sans un examen attentif de la stratégie mise en œuvre par sa direction pour mobiliser la communauté chiite et l'inciter à s'engager dans un Djihad prolongé et coûteux" (Charara et Domont: 161)

Au niveau de la propagande, le Hezbollah a su idéaliser le culte du martyr: il est présent partout, dans le musée du Martyr (créé par l'institut du Martyr), dans les discours politiques, sur les murs en portraits géants, dans les discussions mondaines. Leurs histoires deviennent des thèmes de prédication, leurs noms sont donnés à des rues et même à d'autres opérations militaires, ils deviennent l'exemple à suivre, l'idéal qui devrait inspirer et stimuler la jeunesse.

Dès ses débuts, le Hezbollah accorda beaucoup d'importance à la dimension médiatique et communicationnelle de sa résistance armée. Depuis sa création il a pris soin de filmer la plupart des opérations militaires, ses groupes armés comptent toujours dans leurs rangs une personne équipée d'une caméra vidéo chargée de filmer l'opération armée.

La Chaîne de Télévision Al-Manar, baptisée «Télévision de la Résistance et de la Libération» a commencé la diffusion de ses programmes en 1989. Elle est devenue une chaîne satellitaire en 2000. Dans sa grille de programmes, la priorité est accordée au conflit israélo-arabe, avec une focalisation particulière sur les

et de la reconstruction des maisons détruites par les bombardements israéliens, les écoles Al Mahdi (douze au total) qui assurent un enseignement en arabe, français et anglais doublé d'un enseignement religieux, et l'association Al Emdad (le soutien) qui apporte de l'aide aux familles nécessiteuses, mais aussi aux personnes âgées, isolées et handicapées (Charara et Domont: 163-165) expliquent le succès du Hezbollah et sa popularité parmi la population.

Sur le plan structurel, le Hezbollah est organisé comme suit : Un Conseil consultatif exécutif (Majlis ach-Choura al-Qarar) est constitué de 7 membres et il est présidé par un secrétaire général. Il prend ses décisions par consensus. Le secrétaire général possède une autorité très importante, mais non absolue. Cela permet notamment d'éviter que le décès du secrétaire général ne décapite totalement le mouvement. Un grand nombre d'institutions plus secondaires forment le deuxième cercle du pouvoir exécutif au sein du Hezbollah. Les principales sont la Convention Générale et le Bureau Politique. La Convention Générale est dirigée par un Conseil exécutif de 12 membres. Elle élit les membres du Conseil exécutif, met en œuvre ses décisions, formule les choix effectués au quotidien et gère les relations extérieures avec les autres forces politiques libanaises. Chacun des membres du Conseil exécutif a en charge un portefeuille (santé, éducation, affaires régionales, etc.). Le Conseil consultatif exécutif a cependant le dernier mot vis-à-vis de la Convention Générale comme du bureau politique en ce qui concerne les décisions-clé.

Les membres du Parti sont réputés pour leur intégrité. A la différence des autres partis qui vivaient de la contribution financière des citoyens, le Hezbollah n'a jamais commis des

Pour les musulmans chiites, le Djihad militaire se subdivise en deux parties: le Djihad offensif (qui ne peut être mis en œuvre que sous la direction du Mahdi, l'Imam occulté) et le Djihad défensif qui signifie toute forme de résistance menée par les musulmans contre une oppression extérieure ou intérieure (Charara et Domont: 110-111)

Le Hezbollah pratique donc un Djihad défensif contre une oppression extérieure, en l'occurrence Israël. Pour mener à bien cette tâche, il a créé le culte du martyr. Comme l'affirment Charara et Domont: «Derrière l'image du combattant du Hezbollah à l'assaut d'un fortin israélien en zone occupée, il y a celle moins connue d'une 'entreprise' totalement dédiée à sa cause. Qu'il s'agisse de la santé, de l'éducation, de l'information, de l'action sociale, le Hezbollah a construit au fil des ans un réseau d'institutions permettant non seulement à la population civile de supporter le coût humain et matériel des attaques israéliennes, mais aussi d'élargir la base sociale de la résistance islamique" (Charara et Domont: 161).

Ainsi nous avons l'Institution d'Al-Shahid (le Martyr) qui prend en charge les familles des hommes tombés au combat ou tués lors de bombardements israéliens. Elle assure l'aide financière aux veuves sous forme de pension, la scolarisation des enfants via son institut social qui gère plusieurs écoles.

Au niveau de la santé, le Hezbollah dispose de plusieurs dispensaires et de deux grands hôpitaux dont celui d'Al Rassoul Al Aazam qui est un des mieux équipés du pays. Les soins dispensés sont gratuits pour les familles des martyrs ou des combattants blessés, à tarif modéré pour les autres. (Charara et Domont: 162)

D'autres fondations, tels Jihad al Bina (l'effort de construction) qui se charge de la construction d'écoles, d'hôpitaux, de dispensaires,

Le Département d'Etat américain définit le terrorisme comme «l'assassinat délibéré et systématique, la mutilation de personnes innocentes et les menaces proférées envers elles afin d'inspirer la peur pour atteindre des objectifs politiques». (Harik: 241-242). Le Hezbollah n'eut jamais recours à ces méthodes. De plus il ne bombardait le nord d'Israël que si Tsahal bombardait les villages du sud suite à une opération du Hezbollah à l'intérieur des territoires libanais occupés contre l'armée israélienne et / ou ses acolytes, la milice libanaise pro-israélienne de l'Armée du Liban Sud.

Ajoutons, que contrairement aux terroristes qui se donnent beaucoup de mal pour se faire passer pour des civils afin de les attaquer, les guérilleros du Hezbollah, à l'instar des autres mouvements de libération, portent des tenues de combat comme le font la plupart des soldats dans les armées modernes, et donc sont identifiables de manière visible (Harik: 245).

Motivation, Propagande et Soutien de la population

Le parti du Hezbollah est un exemple de l'imbrication des phénomènes religieux et idéologique dont les manifestations les plus probantes sont les concepts du djihad (défensif) et du martyr. Contrairement aux idées reçues, le Djihad ne se limite pas à l'action militaire. Il englobe, selon la théologie musulmane, tout effort dans la voie de Dieu. Il comporte deux niveaux: le grand Djihad ou le Djihad de l'âme (effort sur soi pour se conformer aux principes et aux recommandations du Message révélé) et le petit Djihad qui inclut toute action individuelle et collective, en tous les domaines, y compris le domaine militaire (Charara et Domont: 110).

recevoir nourriture, entraînement militaire et endoctrinement.
-la structure et l'unité de commandement qui sont nécessaires pour la lutte efficace (les unités combattantes étant composées de petits groupes). (Asprey: 690-691)
Il faudrait ajouter à ces principes le facteur du temps puisqu'il ne s'agit pas de détruire l'ennemi.
Ces caractéristiques de la guérilla, se trouvent toutes présentes dans le cas du Hezbollah libanais.

La Guérilla du Hezbollah

La guerre de guérilla menée par le Hezbollah libanais contre l'armée israélienne, entre dans la logique susmentionnée de la réaction nationale contre un envahisseur ou un occupant. Cette guérilla répond aux principes évoqués ci-dessus à savoir la motivation, le leader, le soutien de la population, les armes employées, la nature du terrain et la structure et l'unité de commandement. Mais avant de traiter de ces principes, il convient de définir le Hezbollah libanais: c'est un mouvement de résistance nationale adoptant les stratégies et tactiques de la guérilla dans ses combats.

Ce n'est pas un mouvement terroriste. La plupart des juristes et des experts semblent d'accord pour considérer que le terrorisme est une stratégie politique rationnelle, dont l'objectif est de «démontrer la vulnérabilité ou l'impuissance d'un Etat, de consolider un pouvoir et d'attirer l'attention sur ses objectifs en se livrant à des actions violentes, perpétrées généralement contre des personnes innocentes.» (Harik: 241).

villages où la guérilla peut être assimilée aux habitants: «Sans bases d'appui, dit Mao, il serait impossible de maintenir longtemps sur les arrières ennemis la guerre de partisans». Il insiste aussi sur la politisation de la guérilla en inculquant au guérillero le principe sacré de sa mission, et de la propagande entreprise au sein de la population.

D'autres leaders communistes reprennent les thèses de Mao dans leurs écrits dont Vo Nguyen Giap, l'artisan de la victoire de Dien Bien Phu sur les Français, dans son ouvrage «la guerre du peuple, l'armée du peuple» (1950). Toutefois la particularité chez Giap c'est qu'il insiste sur les conditions internationales qui déterminent le moment où la guérilla doit intensifier ses activités et passer au stage final. (Pustay: 560)

On pourrait être d'accord avec Asprey qui, se référant entre autres, aux auteurs évoqués ci-dessus, définit les principes qui régissent ce genre de guerre. Ces principes sont les suivants:

-La motivation: la guérilla doit avoir une cause à défendre; quant au guérillero il doit être totalement loyal à sa cause et capable d'endurer les pires épreuves.

-le leader qui doit jouir d'une autorité, ainsi que d'une intelligence et d'un courage incontestables; il doit être fidèle à la cause qu'il défend.

-le soutien de la population: la guérilla est issue de la population qui la soutient moralement et matériellement en lui fournissant nourriture, argent, abris et renseignement; d'où l'importance de la propagande entreprise par la guérilla au sein de la population.

-les armes employées qui varient selon les cas et peuvent être fournies par une puissance étrangère.

-la familiarité du terrain: la guérilla doit pouvoir se retirer au besoin dans des endroits inaccessibles où les recrues peuvent

principes de la guerre menée en Europe. Pour Lawrence les Arabes peuvent mener une guerre de guérilla: en effet le désert, l'espace et la vitesse face à une armée pesante et inadaptée aux rezzous lancés contre elle forment autant d'éléments qui favorisent ce genre de guerre.

«Les armées, écrit T.E. Lawrence ressemblent à des plantes immobiles (...). Mais supposez que nous fussions, comme nous pouvions le devenir, une influence, une idée, une espèce d'entité intangible, invulnérable, sans front ni arrière et qui se répandît partout à la façon d'un gaz. Nous pouvions être une vapeur, un esprit soufflant où nous voudrions. Notre royaume était dans l'âme de chacun, et sans besoins matériels, nous n'offririons rien de matériel au massacre.» (Dabeziers: 1033)

Le leader communiste chinois Mao Zedong, insiste sur le soutien de la population. Il affirme que l'infériorité matérielle devant l'ennemi n'est pas grave. Ce qui est important c'est la mobilisation populaire, le peuple étant le grand océan dans lequel l'ennemi se noiera. Et d'insister sur l'appui de la population à l'Armée rouge: sans l'appui de la population dira-t-il, l'Armée est un guerrier manchot. C'est comme si le peuple était l'eau et l'armée (Rouge) le poisson; si l'eau se retire ou se tarit, le poisson n'échappe pas à la mort.

Quant à la manière de mener la guerre de guérilla, Mao la résume comme suit: «Notre stratégie est à un contre dix, notre tactique à dix contre un. Quand l'ennemi avance, nous reculons, quand il se retranche, nous le harassons, quand il est épuisé, nous attaquons, quand il bat en retraite nous le poursuivons». (Dabeziers: 1034)

Mao insiste sur la nécessité d'établir des bases inaccessibles – fixes et flottantes - de la guérilla parmi le peuple. Par exemple dans les

Le soulèvement d'ordre sociologique de populations, plus ou moins minoritaires et opprimées, défendant leur intégrité, leurs biens, ou se battant pour une cause sociale, religieuse ou ethnique; la révolte à dominante idéologique et politique de partisans cherchant, en s'appuyant sur le peuple, à liquider un régime ou des dirigeants honnis; la réaction nationale, enfin, contre un envahisseur ou un occupant, que celle-ci se présente sous la forme d'une «résistance» oeuvrant au côté ou en complément d'une armée régulière chargée de la défense du pays ou bien qu'elle soit le fait, au contraire, de maquisards livrés à eux-mêmes. (Dabeziers: 1031)

Karl Von Clausewitz fut le premier à théoriser cette guerre dans son livre «De la guerre» paru en 1833. Selon lui cinq conditions sont requises pour le succès de la guérilla:

-Les opérations doivent être menées à l'intérieur du territoire national.

-Aucune bataille n'est décisive pour déterminer l'issue de la guerre.

-Le théâtre de la guerre doit être extensif.

-Il doit y avoir un consensus national soutenant cette guerre.

-La nature du terrain doit comporter des sites irréguliers, inaccessibles et difficiles. (Pustay: 558)

La tactique de la guérilla doit être offensive mais sa stratégie doit être défensive. Mais alors que Von Clausewitz affirme que la guérilla ne doit pas exister aux cotés d'une armée régulière, T.E. Lawrence affirme dans son ouvrage «Les sept piliers de la Sagesse» paru en 1935 que dans certains cas, la guerre de guérilla peut être menée même s'il existe une armée régulière. Chargé d'orienter la révolte arabe contre les Turcs en 1916, qui se heurte à l'état-major du Caire, naturellement poussé à importer au Proche-Orient les

Le terme «guérilla» signifie petite guerre. Il tient à l'insurrection populaire espagnole dressée de l'année 1808 jusqu'en 1813 contre les forces d'occupation napoléoniennes. Les éléments composants la guérilla sont nommés guérilleros (partisans). La guérilla est une lutte armée du faible contre le fort. Les forces de l'air américaines définissent la guérilla comme suit: une force de guérilla est constituée d'un groupe d'irréguliers organisés sur un modèle militaire, et ayant pour objectif de mener des opérations militaires ou paramilitaires dans un territoire qui est soit occupé par l'ennemi soit hostile ou dont on lui refuse l'accès légitime.(Harik: 245)

Les Etats faibles militairement recourent souvent à la guérilla. Tout au long de l'histoire moderne, elle a servi comme instrument de lutte contre l'occupant, l'envahisseur ou le colonisateur. Elle a servi aussi comme moyen majeur de révolution contre les régimes.

Les guérilleros font des attaques dévastatrices par petits groupes. La guérilla tire son essence du concept philosophique chinois Yin Yang, c'est-à-dire l'interaction réciproque de deux contraires: dans la force il existe une certaine faiblesse et dans la faiblesse il existe une certaine force. En d'autres termes, la guerre de guérilla consiste à capitaliser les faiblesses inhérentes aux armées conventionnelles (telles le besoin d'une grande quantité de matériel, bases fixes, etc.). Elle consiste également à transformer la propre faiblesse de la guérilla en une force. (Pustay: 558). En effet ce type de guerre est mené par des bandes ou des éléments légers qui s'efforcent de surprendre, de déséquilibrer, d'user l'adversaire, de le priver de sa liberté d'action et de sa supériorité par des actions multiples et incisives toutes de souplesse, de mobilité et d'ubiquité.

Ce mode de combat répond à plusieurs logiques historiques qu'il convient de distinguer:

La Guerre de Guérilla
(Le cas du Hezbollah libanais)

Rudyard KAZAN*

Quand l'ennemi avance, nous reculons, quand il se retranche, nous le harassons, quand il est épuisé, nous attaquons, quand il bat en retraite nous le poursuivons.

Mao Zedong, "La guerre révolutionnaire"

Les gouvernements ne doivent pas déclarer la guerre sous l'emprise de la colère. Les généraux ne doivent pas se battre pour assouvir leur rancune. Ne déclencher la guerre que si le pays a quelque chose à gagner.

Sun Tsu, "l'art de la guerre."

On a raison de se battre. On a raison de chercher les causes de la défaite. On aurait tort de ne pas se battre de nouveau sur la base des enseignements tirés des expériences antérieures. Et ainsi de suite, indéfiniment, implacablement, jusqu'à la victoire

Régis Debray, "La guérilla du Che"

*Chercheur

UN General Assembly at the "Palais de Chaillot" in Paris [Resolution 217 A (III)]. Each state is therefore bound to enact and enforce legislation for the achievement of the purposes sought by such binding international instruments. But despite the existence of sanction mechanisms, international law has not established any supranational entity for the enforcement of these rules in case they are violated. The UN Security Council is the only organ habilitated to confer legitimacy to a coercive intervention through an international force for the purpose of reestablishing "international peace and security". It is within this context that the 2001 "Evans/Sahnoun Report" on the "Responsibility to protect" seeks to find a way for implementation: "the question of when, if ever, it is appropriate for states to take coercive – and in particular military – action, against another state for the purpose of protecting people at risk in that other state". It is also within the specific context of a unipolar universe placed under the sole leadership of all mighty US forces, mainly defied by ethno cultural confrontations and terror threats, that the global reform of international institutions is presently launched. The concern about humanitarian issues is just a small part of the global universal imbroglio. And in all similar cases pertaining to political issues, there is no single magic legal recipe: future evolution is pending on the still developing political equilibriums. The sought legal framework for humanitarian intervention will need to result from the ongoing declared and/or latent global confrontations in which emerging Islamic forces will undeniably have a say. The superstructure of the UN system will just have to align the functioning of its institutions to the increasingly growing world reality. Containment theories are simply fruitless instruments of the past. Let's just urge all actors of the world community to settle for a New Deal aiming at the establishment of a just and more equitable international order, built on reciprocal respect.

Other leading nations of this humanitarian interventionist trend cannot but be equally gratified by the similar records of human right breaches in the establishment of their respective political systems! Isn't all this enough to introduce serious doubt about the humanitarian justifications of this initiative in the minds of MENA region observers at a time where countries like Iraq, Iran, Sudan, Somalia, Syria (and until recently Libya) all happen to be on the U.S. policy collimator and at a time of a growing cultural and civilization ditch between the western world and Islam?

4. Exploring the Future

What are then the perspectives of humanitarian cooperation within the turmoil and uncertainties that characterize the beginning of the 21st century? Beyond the mere humanitarian concerns, the question of "legitimate intervention" within the domestic boundaries of sovereign states remains of capital importance. The teachings of recent historical developments in Kosovo, Iraq and Afghanistan seem to be paving the way for a new set of still to be determined rules that represent a clear rupture with the traditional teachings of the "jus cogens". Legal justifications to breaches to national sovereignty are being openly sought. Despite their attractive appeal, "humanitarian" justifications are just another aspect of the evolving search for new legal international equilibriums. Let's tentatively explore a few prospects of potential evolution of the issue of "humanitarian intervention" through the multifaceted prism of contemporary forms of international confrontation.

"Public International Law" has forged multiple instruments for the purpose of answering humanitarian emergencies, starting with the 1948 "Universal Declaration of Human Rights"proclaimed by the

considerations" start and where national strategic interests stop. The massive exterminations of Native American Indians in the 19th century may well tarnish the humanitarian record of US led initiatives. Furthermore, " when the U.S. invaded Haiti [during the second decade of the 20th century] and the Dominican Republic [much later], the Washington administration murdered and destroyed, reinstituted virtual slavery, dismantled the constitutional system because the backward Haitians could not see the merits of turning their country into a US plantation, and established the National Guards that ran the countries by violence and terror after the Marines finally left(13). Danger to Americans was one of the original justifications for the American intervention in civil strife in the Dominican Republic in 1965, though the United States early on in that intervention began to ground its action on its desire to prevent a leftist victory in the Dominican Republic. Again, the United States attempted to characterize its intervention in Grenada in 1983 as aimed at rescuing American citizens resident on that island at the time of a violent coup, though at the time of the intervention it was unclear that Americans in Grenada were in any danger, and there is considerable reason to believe that the leftist orientation of the government installed by the coup was in fact the main reason for the American action. This conclusion is strengthened by the fact that the operation was clearly aimed at and succeeded in subjugating the island, a step not required if the only American objective was a rescue and contrary to the then-understood limits on the objectives legally permissible in a case of humanitarian intervention. In this case, it should be noted, President Reagan justified the actions of the United States not only by reference to the dangers to American citizens posed by the new government, but also to the dangers that government posed to its own citizens.

13– Noam Chomsky, op. cit.

done this on several occasions. So on closer inspection, most of the operations presented as arising from "the right of humanitarian intervention" are actually applications of existing legal mechanisms. It may be relatively wrong to say that traditional international law is incompatible with effective protection of human rights. In fact the problem is usually more political than legal, in the sense that what is needed is not new rules but the better use of existing ones.

Here then emerges a major concern of how much credit may be given to the seemingly humanitarian intentions of nations/states historically known for their proven breaches to human rights. "The United States is not significantly different from others in its history of violence and lawlessness underlines Noam Chomsky (12) before stressing that states are no moral agents and that they commonly act in the interests of domestic power . These 13 years old assertions are regretfully comforted by present day observations of Guantanamo style behavioral patterns worldwide. We are thus far from any altruist humanitarian considerations that might dictate or try to legitimate military (or non military) intervention in regions that happen to all be part of the third world, and that are strangely enough, at present times, located in Arab or Islamic neighborhoods. Using the UN system for such purposes can also be easily challenged, since these promoters of the idea are these same ones who have been undermining its efficiency in recent decades: Washington is far in the lead in vetoing Security Council resolutions since the early sixties, followed by Britain, with France a distant third; the record in the General Assembly is similar on a wide range of issues concerning human rights, observance of international law, aggression, disarmament, and so on" one might then wonder of where do "humanitarian

12– Noam Chomsky, "Humanitarian Intervention", Boston Review, Dec. 1993 – Jan. 1994 [http://www.chomsky.info/articles/199401—02.html]

for merely stated "human protection purposes" through military intervention, the "Commission" has been very careful in its adoption of a determined terminology. The idea underlying such interventionist attitudes can be easily phrased by reference to one of the foremost theorists on the issue of "humanitarian intervention", Fernando Tesûn:"a major purpose of states and governments is to guarantee human rights; governments that violate human rights should not be protected by international law".

Many legal experts have strongly criticized the view of traditional international law held by non supporters of the right to intervene. First, under no circumstances can a government claim it is "lawful" to massacre its own population on the grounds that everything that goes on inside the country is an "internal matter". All states have formally agreed that they should respect fundamental rights, such as the right to life and respect for the physical person, and that genocide is unlawful as far as their own people are concerned. They decided in "a sovereign manner" to accept these principles, so they must respect them in a sovereign manner too. Where a massive violation occurs, retaliatory measures and reprisals can be taken in political, diplomatic, economic and financial ways. An embargo, even without United Nations intervention, could be envisaged against a state or a group which is violating a people's most basic rights. Such a measure, quite a formidable one, has been used against certain states, including Argentina at the time of the Falklands war, the Soviet Union after its military intervention in Afghanistan and more recently against Haiti and Burundi in response to "Coups d'Etat" in those countries. The United Nations Security Council can also declare that massive violations of human rights are a threat to "international peace and security" and duly authorize military intervention (article 42 of the United Nations Charter). It has

importance in these contexts.

Humanitarian intervention has constantly been brought to exposure and has gone through recurring phases of study. It was quite fashionable after the secessionist Biafra war in the late sixties as well as with the Indian intervention in Pakistan in 1971; but it fell into obscurity during the 1980s and became a popular topic again in the 1990s, peaking with the intervention in Kosovo and the no less faulty lack of intervention in Rwanda. No doubt, the cases of Afghanistan and Iraq on one side, and the more recent humanitarian catastrophe in southern Lebanon, along with the Darfur Crisis are making it current again. As long as there are despots willing to torture and murder their own citizens, and as there are "outlaw" behaviours stemming from sovereign states, these issues in international law will remain relevant.

The report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, presented in December 2001 by a "Committee" co-chaired by Gareth Evans and Mohamed Sahnoun(11) takes a clear stand regarding the definition of this concept. The kind of intervention with which we are concerned is action taken against a state or its leaders, without its or their consent, for purposes which are claimed to be humanitarian or protective. By far the most controversial form of such intervention is military. But we are also very much concerned with alternatives to military action, including all forms of preventive measures, and coercive intervention measures – sanctions and criminal prosecutions – falling short of military intervention. The clearly established objective for such an endeavor being "the protection and assistance of people at risk

11– Gareth Evans & Mohamed Sahnoun, "The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty", Document of the Canadian Ministry of Foreign Affairs, established as a response to Secretary-General Kofi Annan"s challenge to the international community to endeavor to build a new international consensus on how to respond in the face of massive violations of human rights and humanitarian law, December 2001.

boundaries of another state. It has also been used in cases of choking behaviors of a determined state against its own citizens. But it is only more recently that the notion has gained in vigor. The question may thus arise to determine the person who originated the humanitarian intervention phrase in its current meaning. Some sources give credit to Professor Mario Bettati of the University of Paris, along with French politician Bernard Kouchner, one of the founders of "Médecins sans Frontières"; they are said to have enunciated the concept in the late 1980's. Professor Fernando Tesûn[10] may also be credited for publishing his "Humanitarian Intervention: an Inquiry into Law and Morality in 1988. The need to help people in distress quickly grew then to mean that everyone had a "duty to assist a people in danger.

Beyond the rulings of "International Humanitarian Law" which are more specifically seeking to limit the effects of armed conflicts and to protect persons who are not or are no longer participating in hostilities, the notion of "humanitarian intervention" sets forth a practice of right to humanitarian assistance first contained in the resolution of the UN general Assembly 43/131 adopted on December 8, 1988: "Resolution on Humanitarian assistance to victims of natural disasters and similar emergency situations. It tends to further enforce the inputs of such other growing notions as "the right to intervene" (which implies the potential recognition for a state or for a group of states of the right to "legitimately" violate the sovereignty of an other state) and "the obligation to intervene" (implying the duty for a state to offer assistance upon the request of supra-national entities, i.e. the UN or other international or regional instances). The will of a sovereign entity to give in to such circumstances thus remains of utmost

10– Tesün, Fernando R. 1997, "Humanitarian Intervention: an Inquiry into Law and Morality" (2nd ed.). Dobbs Ferry: Transnational Publishers & TesÛn, Fernando, "The Liberal Case for Humanitarian Intervention",in "Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas", edited by J.L. Holzgrefe and Robert O. Keohane, Cambridge University

international humanitarian law"(7). For his part, Francis Kofi Abiew considers the "theory of intervention on humanitarian grounds" as a theory that "recognizes the right of one State to exercise international control over the acts of another in regard to its internal sovereignty when contrary to the laws of humanity"(8). More recently, J.L. Holzgrefe and Robert O. Keohane(9) have defined "Humanitarian Intervention" as "the threat or use of force across state borders by a state (or group of states) aimed at preventing or ending widespread and grave violations of the fundamental human rights of individuals other than its own citizens, without the permission of the state within whose territory force is applied".

But the notion remains however quite recent, although breaches to human rights have been quite commonly spread during the last century. Published literature on humanitarian intervention has therefore been of relatively recent vintage. As recently as 1995-1996, dictionaries in the fields of international relations and organizations, and even in multinational peacekeeping instances, did not include entries on humanitarian intervention as such. It has been only more recently that the phrase has become widely recognized and frequently included in the titles of scholarly studies. Yet, "humanitarian intervention" has been quite commonly used in the past to designate assistance operations and interventions in domestic affairs of another state. It was mainly used in the 19th century to refer to the protection by a state of its own citizens within the territorial

7– Hans Corell [Under Secretary General for Legal Affairs], " To Intervene or Not: The Dilemma That Will Not Go Away", Keynote Address at. the Conference on "The Future of Humanitarian Intervention", sponsored by the Duke University Law School's Center on Law, Ethics and National Security, Durham, North Carolina, April 19, 2001. ; Quotation drawn from " Humanitarian Intervention, Legal and Political Aspects , Danish Institute of International Affairs, 1999, p. 11.

8– Francis Kofi Abiew, [doctoral student in Political Science at the University of Alberta in Edmonton, Canada] " The Evolution o the Doctrine and Practice of Humanitarian Intervention, Kluwer Law International, 1999.

9– J.L. Holzgrefe and Robert O. Keohane "Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas", Cambridge University Press, 2003. 350pp.

reshuffling. The issues at stake are certainly far beyond the simple humanitarian considerations!

3. Delimiting the Scope of Humanitarian Intervention.

Humanitarian intervention is one of the most controversial concepts in world politics. Commonly understood, it stands for the use of external military force against a sovereign state to stop its government from mistreating its own citizens. It also implies the use of force to halt violations of human rights by a determined entity against a minority or another ethnic group. It appears to be as a kind of "just war". Yet, individual definitions of the words humanitarian and intervention vary widely. There is no definition universally accepted by all international actors. Various definitions have been ventured by different sources. Let's explore a few of them.

About a decade ago, Brian D. Lepard defined this notion as "the use of military force to protect the victims of human rights violations"(5). Sean Murphy also defined it in 1996 as the "threat or use of force by a state, group of states, or international organization primarily for the purpose of protecting the nationals of the target state from widespread deprivations of internationally recognized human rights"(6). A few years later, the Danish Institute of International Affairs defined it as "coercive action by States involving the use of armed force in another State without the consent of its Government, with or without authorization from the UN Security Council, for the purpose of preventing or putting to a halt gross and massive violations of human rights or

5– Brian D. Lepard, Rethinking Humanitarian intervention: "A Fresh Legal Approach Based on Fundamental Ethical Principles in International law and World Religions", Pennsylvania State University Press, 1995, 496 p.

6– Murphy, Sean D., " Humanitarian Intervention: The United Nations in an Evolving World Order", University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1996.

former (created in 1945 as a UN organ) settles legal disputes submitted to it by states and gives advisory opinions on legal questions submitted to it by duly authorized international organs and agencies, the latter (established in 2002) functions as a permanent tribunal in charge of prosecuting individuals for genocide, crimes against humanity, apartheid and war crimes. The former is composed of 15 permanent judges elected by the UN General Assembly and the UN Security Council from a list of persons nominated by the national groups in the Permanent Court of Arbitration (an other institution established in The Hague since 1899). The latter court consists of 18 judges, all of whom are nationals of States Parties to the Rome Statute, elected by these states parties for a term of up to nine years.

It seems then as if the international community is progressively moving towards means of prosecution of responsible individuals per se through the ICC, given the fact that state prosecution is clearly out of the reach of competency of the ICJ. There also seems to be a shift in attitude dictated by the resistance in international behavior of the principle of non intervention, which is itself based on the above mentioned sovereign equality of states. A move is progressively been made from an impossible prosecution of sovereign states to a more acceptable form of "humanitarian" intervention justified on the grounds of direct protection of individuals. Furthermore, repetitive initiatives of the leading powers within the international community also indicate a clear will to act and intervene while violations are being committed. How much of it is dictated by humanitarian concerns and how much is justified by anti-terror initiatives will remain pending for the non initiated observer.
The importance of the actors and the sensitivity of the issues thus make of the equation of "sovereignty vs. humanitarian intervention" a field of substantial present and future

authorities in such a state has clearly then been confirmed as an act of aggression. Yet, recent history has shown multiple hesitations both regarding lack of intervention when it is most needed and regarding border violations and armed aggression without any legitimate justifications to do so. The international community seems to have been applying a double scale measurement attitude pending on the weight of the actors in the international arena. Even the judicial instrument of the UN order seems to have been taking part in the ongoing attitude of justice denial. In this context, a remarkably strange attitude of the International Court of Justice regarding instances introduced before it by the former Republic of Yugoslavia against ten NATO countries which participated in bombing its territory in 1999 is worth underlining. No less striking is also the attitude of the same court in front of the actions introduced the same year by the Democratic Republic of Congo against Rwanda, Uganda and Burundi. In these contexts, the "Court" was called upon to examine in July 2001 about 16 cases related to questions linked with the use of armed force. Yet, in most of them, its attitude remained strangely similar: "incompetence". A similar attitude may also be observed regarding its position expressed in its decision rendered in June 2000 in the aerial conflict between India and Pakistan in which the latter had requested the condemnation of the former for having "violated its sovereignty and destroyed one of its planes". Sound legal arguments have been set forth in each case. But the question still remains of whether the International Court of Justice is not gently avoiding to venture into slippery fields with which the political organs of the UN system, namely the Security Council and the General Assembly, are still wrestling.

The parallel may also be made between the two presently existing entities in The Hague: an "International Court of Justice" and an "International Criminal Court". While the

that "respect for national sovereignty is one of the essential bases of international relations". It has further noted that the action of the British navy within the Albanian territorial sea has violated Albanian sovereignty. Another very firm attitude on the question has characterized the decision rendered by the "Court" in June 1986: this was the case of a judgment concerning "Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua" opposing the government of this sovereign Latin American state to the government of the United States of America. In this case, the issue was about a dispute between the two governments on the grounds that the government of Nicaragua was contending that the US military and paramilitary was conducting subversive activities in the waters off its coast. In the course of the written proceedings, the Government of Nicaragua requested the "Court" to adjudge that, by directing military and paramilitary actions in and against Nicaragua, the United States has violated its express charter and treaty obligations, and in particular under article 2 of the United Nations Charter". On this basis, the Government of Nicaragua further stated that the US "has violated the sovereignty of Nicaragua" and "in breach of its obligations under general and customary international law, has intervened in the internal affairs of Nicaragua". The decision of the "Court" finally caught the US Government at fault when it concluded that "the United States of America has acted against the Republic of Nicaragua, in breach of its obligation under international law not to intervene in the affairs of another state, not to use force against another state and not to violate the sovereignty of another state". It finally condemned it to "immediately cease and refrain from all such acts as may constitute breaches of the foregoing legal obligations and to make reparation to the Republic of Nicaragua for all injury caused to Nicaragua by the breaches of obligations under customary international law". Going beyond the borders of a sovereign state without being invited to do so by the established

the power of the state must yield to a "principle of extreme urgency" and to the need for a minimum protection of human rights. Humanitarian aid must therefore be delivered without regard to national frontiers, or whether or not a country has pledged to respect a rule, the jurisdiction of a court or the powers of an international police force. For its tenants, it is no longer tenable to bow to legal formalism.

This represents quite a challenge to long time established practices of the international order! Since the signature on August 27, 1928 of the Briand-Kellog Pact[4] by the representatives of 15 nations (the final number of its signatories has reached 60), interdiction of recourse to force for the solution of conflicts was born: war has been officially declared illegal. Article I of the Pact has clearly condemned the recourse to war for the solution of international disagreements and has established a declared "renunciation to the use of war as an instrument of national politics". Article II further stressed the need to call upon pacific means for the solution of all conflicts that might arise between the contracting parties. Attributes of sovereignty were then bound for long lasting respect, weren't it the second world war which re-questioned all these newly established values. Yet, the trend of confirmation of this position was to firmly resist in the aftermaths of the war.

Under the jurisdiction of the UN system, during the cold war period, the International Court of Justice in The Hague has had the opportunity to issue judgments and consultative opinions on various questions related to the issue of sovereignty as it relates to foreign intervention within territorial boundaries. In the case of the Corfu Strait, opposing Albania to Great Britain, which decision was rendered on April 9, 1949, the "Court" has stated

4 – Named after two of its prominent signatories: Aristide Briand, French Minister of Foreign Affairs and Frank B. Kellogg, US Secretary of State.

enjoy the rights linked with this sovereignty, that every state has the duty to respect the personality of other states, that territorial integrity and political independence of the state are non violable and that each state has the right to freely chose its political, social, economic and cultural system". Thus, basically, each sovereign state owns the full capacity to enjoy and exercise the following four international attributes of its sovereignty: the "jus tractatuum" [right to conclude treaties], the "jus legationis" [right to accredit diplomats], the "jus belli" [right to declare war] and the right to be party to legal proceedings or to have direct access to international instances, and most particularly to the international Court of Justice.

For centuries, international law has thus been based on the notion of sovereignty of the state. As a result, a state is only bound by a legal obligation to which it has acquiesced. In the present context of this paper, the state's obligation to protect human rights may be opposable only if that state has agreed to it by ratifying a treaty or by adhering to an existing customary rule. Sovereignty also means, under presently applicable international law, that a country which has violated human rights cannot be prosecuted unless it accepts or has accepted the authority of a court. It has thus been so far very hard to get a government convicted of human rights violations by an international court. And even if a conviction is obtained, there is no way of guaranteeing that the sentence will be carried out. Sovereignty has then proved to be incompatible with the existence of a kind of worldwide "international police force" and has represented a major obstacle to new interventionist policies built on humanitarian considerations.

Thus, the doctrine of "the right to intervene" represents an attempt to challenge this traditional legal structure by calling into question the very concept of sovereignty it is based on. Within its innovative demands, lay the fact that

can only be exercised within the rule of law. Nowadays, may be added the fact that state sovereignty is also limited by the activities of international organizations. Each autonomous state enjoys its "summa potestas" [implying that it exercises on its territory the supreme jurisdiction and that it owns the monopoly of force]. Its competency may be discretionary; and its authority is immediate and effective. As an independent entity, the state benefits from "plenitudo potestatis" [It entertains direct relations with other states and deals with them on the bases of equality].

Historically, the concept of sovereignty has emerged within the evolution of political theory at a specific moment of the evolution of modern states. It has been defined by Jean Bodin (1530-1596) in his treaty "The Six Books of the Republic" as an essential attribute of the state: "Sovereignty is the absolute and perpetual power of a Republic". Within this initial conception of the notion, no other power can be superior to the sovereign authority. Alike the notion of sovereignty, the above mentioned notion of equality between states is also a legal notion: it is a result of political theories based on equality between human beings. This vision of equality has been constantly reproduced in state and diplomatic behaviors. Article 2 of the UN Charter clearly stipulates that "the Organization is based on the principle of the sovereign equality of all its Members". Basically, and in accordance with the stipulations of 4 of the same article, "All Members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state. Furthermore, the UN has adopted in 1966 a charter of sovereign equality between states, implying that: "all states enjoy equal sovereignty, that they have equal rights and obligations, that they are all members of the international community, regardless of their economic, social and political differences". This Charter further states that "all states are legally equal, that they all

intervene? Would it be then as easy to reconcile, within this context, the seemingly irreconcilable notions of intervention and state sovereignty? It would then be very easy and simple to conclude that states can take coercive – and in particular military – action, against other states for the purpose of protecting people at risk in these other states. The question then arises to delimit the exact meaning of the notion of "sovereignty" that has firmly represented a constant limit to outside intervention.

2. Apprehending the Notion of "Sovereignty[3]:

This notion is inspired from the Latin medieval notion of "Superanus", which itself derives from the classical Latin notion of "Superus" [superior] and from the Greek notion of "Basileus". It implies the exclusive exercise of political authority on a geographic area or on a specific people or group of peoples. In politics, it has grown to mean the independent character of a state which is not bound by any other outside authority, be it another state or an international institution, unless it has freely accepted so. Yet, "sovereignty" remains essentially a legal notion, which content is defined and impact drawn by Public International Law. Louis LeFur has defined the notion of sovereignty as " the quality for a state not to be bound except by its own will, within the limits of the superior principle of law and according to the collective objectives that it is called upon to achieve. Formulated at the end of the 19th century in the context of domestic law, this definition is also applicable to the state as a subject of international law. It highlights two basic ideas closely linked with the notion of sovereignty: that the sovereign state is only activated by its own will and that this will

3– Louis LeFur, " Etat fédéral et Confédération d'Etats", Paris, 1896, p. 443

"deportations", "illegal transfers", "illegal detention", "destruction of property", etc" For the enforcement of repressive measures against such acts, the international community has established temporary tribunals before finally settling on a permanent penal judiciary institution; these are: "The International Military Tribunal of Nuremberg" {1945}, "The International Military Tribunal for the Far East" (also called "The Tokyo Tribunal" {1946}, "The International Penal Tribunal for Former Yugoslavia" {1993}, "The International Penal Tribunal for Rwanda" {1994} and "The Special Tribunal for Sierra Leone" {2002}. Finally, and upon recommendations of the UN "Commission on International Law" in 1994, the preliminary actions for the creation of a permanent "International Criminal Court" were undertaken within the UN General Assembly. They led to the establishment, in 1995, of a preparatory committee (Prep Com) which drafted the "Statute of Rome" (signed in July 1998), defining the organization and competencies of the new "Penal" tribunal (Criminal Court) which was due to be established in The Hague. The statute entered into effect in 2002. According to the stipulations of article 5 of the Rome Statute "the Court has jurisdiction with respect to the crimes of genocide, the crimes against humanity, war crimes and the crimes of aggression". In its definition of "genocide", article 6 of the "Statute" has reproduced the same wording as that contained in the above mentioned UN General Assembly Resolution 260 (III). Precise definitions of the other elements of the tribunal's competencies have also been set forth by articles 7 and 8 of the Statute. An apparent will to organize intervention against illegal behaviors and to further apply sanctions against the authors of illegal humanitarian behaviors is thus clearly stemming from recent decisions and initiatives of the international community.

Can all these stipulations be interpreted as an open invitation to

regional arrangements or agencies for dealing with such matters relating to the maintenance of international peace and security as are appropriate for regional action provided that such arrangements or agencies and their activities are consistent with the Purposes and Principles of the United Nations.

"The Members of the United Nations entering into such arrangements or constituting such agencies shall make every effort to achieve pacific settlement of local disputes through such regional arrangements or by such regional agencies".

***Article 53** : "The Security Council shall, where appropriate, utilize such regional arrangements or agencies for enforcement action under its authority".*

Furthermore, and regarding the position of the international community on the particular issue of combating "genocide" and "crimes against humanity", the UN system has adopted clear positions: the 1948 "Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide", adopted by the UN General Assembly in its "Resolution 260 (III), has defined "genocide" as an "act committed with the intent to destroy, in whole or in part, a national, ethnical, racial or religious group [killing members of the groups, causing serious harm, bodily or mental, to members of the group, deliberately inflicting conditions calculated to bring about the group's destruction, imposing measures to prevent births within the group and forcibly transferring children of the group to another group]". It has also imparted upon member states who have signed the convention, the obligation to "enact legislation necessary to give effect to" the stipulations contained in the convention and "to provide effective penalties for persons guilty of genocide". The "Geneva Conventions" of 1949 and their "Additional Protocols" of 1977 and 2005, and most particularly their stipulations referring to the protection of civilians in times of war, further define the nature of the violations that are likely to be considered as corresponding to war crimes: these are "intentional homicide", "torture", "inhuman treatment",

for in Article 41 would be inadequate or have proved to be inadequate, it may take such action by air, sea, or land forces as may be necessary to maintain or restore international peace and security. Such action may include demonstrations, blockade, and other operations by air, sea, or land forces of Members of the United Nations".

Furthermore, the use of armed forces to deter beaches to peace and security or to reestablish them in areas of tension has also been stipulated for. Member states are also invited to contribute effectively if called upon to do so in such situations. These provisions are contained mainly in articles 43 and 45 of the UN Charter:

Article 43 : *"All Members of the United Nations, in order to contribute to the maintenance of international peace and security, undertake to make available to the Security Council, on its call and in accordance with a special agreement or agreements, armed forces, assistance, and facilities, including rights of passage, necessary for the purpose of maintaining international peace and security".*

Article 45: *"In order to enable the United Nations to take urgent military measures, members shall hold immediately available national air-force contingents for combined international enforcement action".*

Provisions for the creation of regional institutions for the achievement of such purposes as the undertaking of collective action for the maintenance of international peace and security are also stipulated for within the framework of the UN system. Articles 48, 52 and 53 of the UN Charter are clear about it:

Article 48: *"The action required to carry out the decisions of the Security Council for the maintenance of international peace and security shall be taken by all the Members of the United Nations or by some of them, as the Security Council may determine". Such decisions shall be carried out by the Members of the United Nations directly and through their action in the appropriate international agencies of which they are members".*

Article 52: *"Nothing in the present Charter precludes the existence of*

"preservation of international peace and security" (contained in numerous chapters of the charter). It is thus stipulated in chapter I that the organization may "take effective collective measures for the prevention and removal of threats to the peace, and for the suppression of acts of aggression or other breaches of the peace, and to bring about by peaceful means "adjustment or settlement of international disputes or situations which might lead to a breach of the peace". Within this system, the member states are required to "settle their international disputes by peaceful means in such a manner that international peace and security, and justice, are not endangered; they shall" refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state (Chapter I). These are, thus, clear invitations, within the UN system, so long as the notion of sovereignty [an other basic component of the system] does not hinder potential interventions, that the international community (189 sovereign member states of the organization) has acquiesced to its obligation to intervene. Other chapters of the charter have further stressed this trend of thought of the San Francisco drafters of the initial document. Although they remain timidly formulated with respect (again) to the notion of sovereignty, they have been clearly worded and voluntarily entered into by the concert of nations; these are, for example, the stipulations contained in:

> ***Article 41***: *"The Security Council may decide what measures not involving the use of armed force are to be employed to give effect to its decisions, and it may call upon the Members of the United Nations to apply such measures. These may include complete or partial interruption of economic relations and of rail, sea, air, postal, telegraphic, radio, and other means of communication, and the severance of diplomatic relations".*
>
> ***Article 42***: *"Should the Security Council consider that measures provided*

international law.

International law imposes upon the nations certain duties with respect to individuals. It is a violation of international law to treat an alien in a manner which does not satisfy the international standard of justice. However, it is only the state of which he is a national that can complain of such a violation before an international tribunal. The state of nationality usually is not obligated to exercise this right and can decide whether to enforce it or not. The international order being mainly an order governing the relationships between states and/or states and international organizations, the concern for the status of individuals or for groups of individuals has actually been timidly growing, if not adamantly lacking.

International organizations also play an increasingly important role in the relationships between nations. An international organization is one that is created by an international agreement or which has membership consisting primarily of nations. The United Nations is the most influential among international organizations; it was created on June 26, 1945. Its declared purposes are to maintain peace and security, to develop friendly relations among nations, to achieve international cooperation in solving international problems and to be a center for harmonizing the actions of the nations in attaining their common ends. The Charter of the United Nations has been adhered to by virtually all states. Other international and regional organizations also cover a vast era of fields of intervention.

Within the U.N. Charter, multiple stipulations offer potential backing for international humanitarian intervention. These are mostly related with the "respect for human rights", the "dignity of the human person" (contained in the preamble) and the

also covering rules that govern the relations between states and other subjects of international law.

International Law is rooted in acceptance by the nation states which constitute the international system. Customary law and conventional law are primary sources of international law. Customary international law results when states follow certain practices generally and consistently out of a sense of legal obligation. Conventional international law derives from international agreements and may take any form that the contracting parties agree upon. Agreements may be made in respect to any matter except to the extent that the agreement conflicts with the rules of international law, incorporating basic standards of international conduct, or the obligations of a member state under the Charter of the United Nations. International agreements create law for the parties of the agreement. They may also lead to the creation of customary international law when they are intended for adherence generally and are in fact widely accepted. Customary law and law made by international agreements have equal authority as sources of international law.
General principles common to systems of national law is a secondary source of international law. There are situations where neither conventional nor customary international law can be applicable. In this case, a general principle may be invoked as a rule of international law because it is a general principle common to the major legal systems of the world.

Jurisprudence, i.e. judicial decisions rendered by international courts and tribunals, also represents an important referential source of international precedents. Although its binding effect is extremely limited, given the importance of the notion of sovereignty in international contexts, it nevertheless constitutes an important source of knowledge for the progress of

-"State Sovereignty" with its conflicting effect on the growing will to intervene within boundaries of existing states.
-Intervention as dictated by "Humanitarian Considerations" and as a growingly determining notion in interstate relations.
-"Future Visions of Humanitarian Issues", though the prism of new interstate equilibriums.

1. Public International Law

"Public International Law" consists of rules and principles of general application dealing with the conduct of states and of international organizations and with their relations inter se, as well as with some of their relations with persons. It reflects the rules governing the international order since their appearance at the end of the middle ages and their later specification in the Treaty of Westphalia in the middle of the 17th century. Since its foundation, public international law has been fundamentally built on the notion of sovereign equality of states called upon to entertain inter-state relations; these are political entities which define themselves as sovereign within their territorial boundaries. Legal pluralism was then prevailing from the outset and implied the acceptance by a given state of the right of other states to be governed by their own legislation within their boundaries. Thus, relations were more based on necessary coordination within the rules of the "jus cogens". Furthermore, "Public International Law" has been defined as the law of the political system of nation-states. "It is a distinct and self-contained system of law, independent of the national systems with which it interacts"(2).International law thus concerns the structure and conduct of states and international organizations. It essentially consists of rules and principles which govern the relations and dealings of nations/states with each other, while

2– Columbia Law School, Arthur W. Diamond Law Library, Researching Public International Law, definitions, [http://www.law.columbia.edu/library/Research_Guides/internat_law/pubint#Definition of International Law]

or the outcomes of the Dayton Agreements concerning Bosnia. None of these actions has managed to avoid massive massacres of innocent civilians. And, yet suspicious attitudes of indigenous populations towards them have frequently been registered. Refusal and rejection of foreign intervention is generally justified by critics for pure considerations of "national sovereignty". The constant reference to the "theory of state sovereignty" thus tends to hinder the growing will of the international community to develop legitimate interventionist mechanisms. The question is however still pending on what legitimacy can be attached to an intervention inside the borders of a sovereign state whatever may the justification be! The Iraq war, rightly qualified as an aggression, is still feeding the legal debate on this issue. Where do pure humanitarian concerns stop and where do planned invasions start? As Professor Robert Kolbe put it, "there is a growing contamination of humanitarian aid by foreign policy and mostly by armed forces of interested states"(1). Target populations tend to become suspicious as soon as the incoming aid appears to be channeled through government agencies who thus give the evident impression of foreign interference into domestic affairs of the beneficiary territory.

International law is thus going through an evident reshuffling in which the notion of "humanitarian intervention" is seeking a right position. Will thus need to be explored, clarified and further confronted, within the present paper, in relationship with this issue, the notions of:

-"Public International Law" as it applies to governing the relationships within the international community.

1– Robert Kolb, Professor of International Law at the Universities of Neuchâtel, Berne & Geneva (Centre universitaire de droit international humanitaire), in " De l'assistance humanitaire: la résolution sur l'assistance humanitaire adoptée par l'Institut de droit international sa session de Bruges en 2003 Revue internationale de la Croix-Rouge, Vol. 85, N° 849, 2003, pp.119ss.

reaching a peak of alarming dimensions, while the diversified forms of oppression imposed upon the Palestinians in the occupied territories and the massive bombings of civilians in southern Lebanon are just other facets of the contemporary humanitarian injustices characterizing the Middle East area. All over the globe, and more sensitively in the MENA region, humanitarian catastrophes have been and will still prevail if nothing is done to stop the bloodshed, reduce the tensions and eradicate the other multiple means of potential massive extermination! Yet, these are not the only causes of present day humanitarian preoccupation. Multiple other kinds of human oppression, along with the effects of natural or technological catastrophes also represent evident sources of concern linked with the need for humanitarian intervention. Globally, this may vary from mere channeling of humanitarian assistance to needy civilian populations to their effective protection from oppressive forces. A wide variety of situations do effectively arise; diversified solutions have thus been sought pending on whether the irregularities do take place in time of peace or in time of war.

However, the frigidity of the international community has been remarkably prevailing in most situations when humanitarian needs would have normally dictated an imperative and nonetheless urgent intervention. Tentative solutions have been sought through the available international instruments, which have mostly proven their evident inefficiencies in tackling this growingly alarming issue. Limited efficiency has characterized some of the most known initiatives of the international community such as "Operations Restore Hope and United Shield" in Somalia, the NATO aerial bombing of Serbia, the sending of ECOMOG forces to Liberia by CEDEAO countries

Searching for a Legal International Framework For Humanitarian Intervention

Dr. Hassan RAHMOUNI *

During most parts of the 20th century and, more alarmingly, during the beginning of the new century, multiple signs of massive breaches to human rights, along with repeated cases of genocide and ethnic cleansing have marked the international scenery and have preoccupied human rights organizations, policy makers, the media and public opinion in general. In most cases, sanguinary rulers, uncontrolled subversive groups or invading powers have unlawfully applied their almighty extermination capabilities against defenseless minority groups. What is more alarmingly shameful is that, in most of them, little has been done by the international community to avoid the massive massacres that have later been reported. The cases of Armenia (1917), Biafra (1968), Cambodia (1979), Liberia (1993), Rwanda (1994), Somalia (1994), Bosnia (1995) and Kosovo (1998) are just a few among dozens more. Presently, the situation in Darfur has been

*Attorney at Law [Morocco]

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2007

Summaries

• *Dr. Ahmad ALLAW*

- Darfour... a Sudani conflict between the ethnic fissure and the line of Geo-strategic fissure ***65***

• *Dr Kamal HAMMAD*

- The legal and international dimensions of the Darfour crisis ***66***

• *Ihsan MOURTADA*

- The second war against Lebanon and its breakdowns ***67***

Resumés

• *Dr. Ahmad ALLAW*

- Darfour ... un conflit soudanais entre la ligne de faille éthnique et la ligne de faille géostratégique ***71***

• *Dr. Kamal HAMMAD*

-Les dimensions légales et internationales de la crise de Darfour ***72***

• *Ihsan MOURTADA*

- La deuxième guerre du Liban et ses répercussions militaires ***73***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN..... **Prof. Michel NEHME**

Prof. Nassim EL KHOURY..... **Dr. Ilham MANSOUR**

Dr. Hassan MNEIMNE..... **Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• Searching for a Legal International Framework For Humanitarian Intervention..... *Dr. Hassan RAHMOUNI* 5

• La Guerre de Guérilla (Le cas du Hezbollah libanais) . . . *Rudyard KAZAN* 33

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Searching for a Legal International Framework For Humanitarian Intervention
- La guerre de Guérilla (le cas du Hezbollah libanais)